



مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري

العدد ٢٠ - السنة الحادية عشرة - جمادى الأولى ١٤٣٢هـ/مايو ٢٠١١م

(عدد خاص بالندوة الدولية الثانية لمجلة أوقاف)

الافتتاحية

- الوقف ومسألة الوحدة الإسلامية.

البحوث باللغة العربية

- تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة.

  إبراهيم البيومي غانم

- هارفارد وأخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

  طارق عبدالله

- التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بين الدولة والمجتمع.

  حسنين توفيق إبراهيم

البحوث باللغة الإنجليزية

- مردود قانون الأوقاف على النظام التعليمي في تركيا الحديثة.

  خديجة كاراكان

- التعليم والأوقاف في الأندلس.

  آنا ماريا كاربليرا ديباسا

20

تصدرها الأمانة العامة للأوقاف - دولة الكويت
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري

أوقاف - العدد ٢٠ - السنة الحادية عشرة - جمادى الأولى ١٤٣٢هـ - مايو ٢٠١١م

أودع بإدارة المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف
تحت رقم (٣٨٨) بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧م

للمسلمين على نزورة وفرهم   كنز يفيض غنى من الأوقاف

كنز لو استشفوا به من دائهم   لتوجروا منه الدواء الشافي

ولو ابتغوا للنشء فيه ثقافة   لتثقفوا منه بخير ثقاف

الأبيات للشاعر **معروف الرصافي**

بخط الفنان **عبدالإله أبو جيش**

مشروع أوقاف

تنطلق أوقاف من قناعة مفادها أن للوقف - مفهوما وتجربة - إمكانات تنموية عالية تؤهله للمساهمة الفعالة في إدارة حاضر المجتمعات الإسلامية ومجابهة التحديات التي تواجهها. ويعكس تاريخ بلدان العالم الإسلامي ثراء تجربة الوقف في تأسيس خبرة اجتماعية شملت كل مستويات الحياة تقريبا وساعدت بشكل أساسي في حل مشكلات الناس، و أن يحتضن - في فترات ضعف الأمة وانحدارها - جزءا كبيرا من الإبداعات التي ميزت الحضارة الإسلامية مما ضمن استمرارها، وانتقالها عبر الزمن. كما يشهد العالم الإسلامي اليوم توجها رسميا، وشعبيا نحو ترشيد قدراته المادية واستثمار ما يختزنه بُناةُ الثقافة من تصورات أصيلة، وبروح اجتهادية للوصول إلى نماذج تنموية شاملة تستلهم قيم الخير، والحق، والعدالة.

وفق هذه القناعة وهذه الأساسيات تتحرك مجلة أوقاف في اتجاه أن يتبوأ الوقف مكانته الحقيقية في الساحة الفكرية العربية، والإسلامية من خلال التركيز عليه كاختصاص، ولم شتات المهتمين به من بعيد أو من قريب، والتوجه العلمي لتطوير الكتابة الوقفية، وربطها بمقتضيات التنمية المجتمعية الشاملة. وبحكم أن الأصل في الوقف التطوع فإن هذه المطالب لا تستقيم إلا إذا ارتبطت مجلة أوقاف بمشاغل العمل الاجتماعي ذات العلاقة المباشرة مع القضايا الأهلية، والعمل التطوعي، وكل ما يتشابك معها من الإشكاليات التي تتلاقى على خلفية التفاعل بين المجتمع، والدولة، والمشاركة المتوازنة في صناعة مستقبل المجموعة، ودور المنظمات الأهلية في ذلك.

أهداف أوقاف

- ❖ إحياء ثقافة الوقف من خلال التعريف بدوره التنموي، وبتاريخه، وفقهه، ومنجزاته التي شهدتها الحضارة الإسلامية حتى تاريخها القريب.
- ❖ تكثيف النقاش حول الإمكانات العملية للوقف في المجتمعات المعاصرة من خلال التركيز على صيغه الحديثة.
- ❖ استثمار المشاريع الوقفية الحالية، وتحويلها إلى منتج ثقافي فكري يتم عرضه علميا بين المختصين مما يسمح بإحداث ديناميكية بين الباحثين، ويحقق الربط المنشود بين الفكر، والتطبيق العملي لسنّة الوقف.
- ❖ تعزيز الاعتماد على ما تختزنه الحضارة الإسلامية من إمكانات اجتماعية نتجت عن تأصل نزعة العمل الخيري في السلوك الفردي والجماعي للأمة.
- ❖ تقوية الجسور بين فكر الوقف، وموضوعات العمل التطوعي، والمنظمات الأهلية.
- ❖ ربط الوقف بمساحات العمل الاجتماعي الأخرى في إطار توجه تكاملي لبناء مجتمع متوازن.
- ❖ إثراء المكتبة العربية في إحدى موضوعاتها الناشئة، الوقف والعمل الخيري.

دعوة لكل الباحثين والمهتمين

تتسع أوقاف وبشكل طبيعي إلى احتضان كل المواضيع التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوقف، كالعمل الخيري، والعمل التطوعي، والمنظمات الأهلية، والتنموية، وهي تدعو الباحثين، والمهتمين عموما للتفاعل معها قصد مواجهة التحديات التي تعترض مسيرة مجتمعاتنا وشعوبنا.

و يسر المجلة دعوة كل الكتاب والباحثين للمساهمة، بإحدى اللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية، في المواد ذات العلاقة بأهداف المجلة وآفاق العمل الوقفي في مختلف الأبواب، والدراسات، ومراجعات الكتب، وملخصات الرسائل الجامعية، وتغطية الندوات، ومناقشة الأفكار المنشورة.

ويشترط في المادة المرسلة التزامها بالقواعد الآتية:

- ألا تكون قد نشرت، أو أرسلت للنشر في مجلة أخرى.
- أن تلتزم بقواعد البحث العلمي، والأعراف الأكاديمية الخاصة بتوثيق المصادر والمراجع مع تحقق المعالجة العلمية.
- أن يتراوح طول المقال أو البحث أو الدراسة ما بين ٤,٠٠٠ كلمة إلى ١٠,٠٠٠ كلمة، وأن يتضمن ملخصا في حدود ١٥٠ كلمة.
- أن يكون البحث مطبوعا على صفحات مقاس A4، ويفضل إرسال نسخة إضافية على قرص مدمج (برنامج Word).
- تخضع المادة المرسلة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
- ترحب المجلة بمراجعة الكتب، وتغطية الندوات، والمؤتمرات.
- لا تعاد المواد المرسلة إلى المجلة، ولا تسترد، سواء أنشرت أم لم تنشر.
- للمجلة حق إعادة نشر المواد المنشورة منفصلة أو ضمن كتاب من غير الحاجة إلى استئذان صاحبها.
- تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث، والدراسات التي تقبل للنشر وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة، إضافة إلى عدد (٢٠) مستلة للباحث عن بحثه.
- تتم جميع المراسلات باسم:

مجلة أوقاف، رئيس التحرير، صندوق بريد ٤٨٢ الصفاة، ١٣٠٠٥، دولة الكويت

هاتف: ١٨٠٤٧٧٧-٩٦٥ داخلي ٣١٣٧/فاكس: ٢٥٢٦-٢٢٥٤-٩٦٥

البريد الإلكتروني: awqafjournal@awqaf.org

الموقع الإلكتروني: awqafjournal.net



المحتويات

الندوات

أخبار وتغطيات

عرض كتاب

قسم البحوث باللغة الإنجليزية



الوقف ومسألة الوحدة الإسلامية

عندما يخاطب القرآن الكريم المسلمين بصفتهم أمة واحدة، فإنه يؤسس لتوثيق هذا الاتجاه من خلال تحديد المفاهيم الأكثر تعبيرا عن الجماعة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا الحصر يتم تأكيد هذا التوجه في الآية ٥٢ من سورة المؤمنون "وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" فقد تم تأكيد تلازم العلاقة بين المستويين الفردي والجماعي في فهم المسلم لرسالته على هذه الأرض. وقد عكس الفقهاء هذا التوجه عندما قسموا الواجبات إلى فروض أعيان وفروض كفاية بحيث لا يقف المسلم عند حدود ما أمر به هو على وجه التعيين، بل يسعى حسب خبرته وطاقته إلى تحقيق فروض الكفاية لأن السلبيات المترتبة عن عدم حصولها تشمل الجميع. من هنا كانت وحدة الأمة الإسلامية مسؤولية جماعية ساهمت فيها مختلف شرائح المجتمع المسلم. والملفت في هذا الأمر ليس فقط اهتمام المسلمين بتثبيت وحدتهم، ولكن بالآليات والأنظمة الاجتماعية التي أبدعوها وطوروها لتحقيق هذه الوحدة على أرض الواقع.

ومن بين هذه الآليات كان الوقف ومؤسساته يحمل جزءًا غير يسير باتجاه تحقيق اللحمة بين مختلف مناطق العالم الإسلامي، حيث تؤكد الدلائل التاريخية أن تطور الأوقاف قد ترافق مع تمدد كثيف لشبكات التآزر الاجتماعي عبر مناطق العالم الإسلامي مما شكل نظاما وقفيا فرعيا له جملة من الخصوصيات التنظيمية والإجرائية التي وإن حملت أشكالا متعددة إلا أنها كانت تسير باتجاه تحقيق هدف واحد هو توحيد الأمة الإسلامية.

في هذا السياق يمكننا القول بأن الوقف لعب دورًا أساسيًا في إيجاد أشكال عملية لرص صفوف الأمة الإسلامية وتحويل مبادئ الأخوة الإسلامية والتآزر بين أبناء الأمة الواحدة إلى أنظمة ومؤسسات عملية تفيد المسلمين أينما وجدوا بقطع النظر عن أماكن أو زمان تواجدهم، فلم يرتبط الوقف حصريا بحدود جغرافية معينة، ولم يقتصر نفعه كذلك على جيل محدد بل تجاوز إلى أجيال لم يعرفها الواقفون، وأماكن لم يزوروها أصلا، وكل هذا في علاقة مباشرة ومتناغمة مع ما حدده النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور حيث ربط الثواب المترتب عن العمل الصالح في فترة ما بعد الموت "إذا مات بن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث " بالصدقة الجارية، وبالتالي فتح باب العمل في مستويات زمنية ومكانية تتجاوز عمره الدنيوي، وإطلاق حركته نحو مواصلة العمل الصالح بعد الموت. ولا شك في أن الوقف بوصفه انعكاسا للمفاهيم القرآنية حول الإنفاق والصدقة والتراحم بين المسلمين والناس أجمعين، قد ساعد كذلك على تطبيق مفاهيم قرآنية أخرى وعلى رأسها مسألة وحدة الأمة لإسلامية.

ومن المهم دراسة هذا الجانب الغني بالأمثلة في الخبرة الوقفية في وقت تحتاج الأمة الإسلامية،وهي في أغلبها مشتتة إلى تأكيد وحدتها من خلال أنماط وأنظمة تتجاوز إعلان المبادئ والنظريات إلى مستوى التحقيق على أرض الواقع.

لقد تنوعت الشبكات الوقفية وفق الاحتياجات الاجتماعية للمسلمين، وهو ما عبرت عنه العديد من المشاريع الوقفية التي توجهت إلى الأمة الإسلامية بوصفها كيانا مستقلا له خصائص ثقافية واقتصادية واجتماعية.

ويمكننا رصد هذا التوجه الصريح من خلال التطور التاريخي لأداء النظام الوقفي وخروجه تدريجيا من بوتقة المحلي ليلتحم باحتياجات هذا الكيان مدافعا عن حياضه وبانيا لمؤسساته وحاميا لإنجازاته العلمية والثقافية. من ناحية أخرى سنجد أثرًا بينا لفكرة الوحدة الإسلامية عبر التوافق الفقهي في مسائل الوقف حيث يمكننا اعتبار فقه الوقف من أكثر النماذج الفقهية دلالة على قلة النزاعات بين المذاهب الإسلامية المختلفة. إذ تؤكد الدراسات الفقهية المقارنة الخطوط العريضة والكثيرة التي اتفق الفقهاء حولها في مسائل الوقف وفي المقابل قلة الاختلافات الفقهية بين مختلف المذاهب المشهورة ومدى أهمية هذا التوجه في تطور وأداء المؤسسات الوقفية في مناطق العالم

الإسلامي المختلفة مما سهل انتشار الأوقاف وتنوعها ووصولها إلى كل نواحي الأمة الممتدة جغرافيا والمتنوعة ثقافيا.

أما في الجانب العملي فقد تعددت النماذج التي كرست التعاضد بين أفرادها، ومناطقها، وأجيالها، لخدمة الأمة الواحدة. في هذا السياق تجربة أوقاف الحرمين الشريفين التي انتشرت في العالم الإسلامي و عكست عملية نقل الرابطة الوجدانية بين المسلمين من المستوي العاطفي إلى المستوي العملي، وبالتالي مثلت الترجمة العملية لوحدة الأمة وتماسكها، فقد كانت عبارة عن رباط قانوني تؤكد من خلاله مناطق العالم الإسلامي المشاركة في هذا النوع من الوقف انتماءها للأمة الإسلامية. وهي بذلك رمز للأخوة والعلاقات الروحية والثقافية والاقتصادية بين الواقفين من ناحية أينما كانوا، ومكة والمدينة من ناحية أخرى بوصفهما جزءًا له مكانة وخصوصية في قلب كل من ينتمي لهذه الأمة.

كما تعددت الأوقاف على طرق الحج وما يتبعها من تأسيس بنية تحتية يحتاجها المسافرون من مختلف دول العالم الإسلامي سواء من خلال حفر الآبار وبناء الاستراحات أم تجهيز الحجاج أنفسهم بما يحتاجونه من زاد وراحلة. ولعل من أطرف أمثلة هذه البنية التحتية ما باشرته الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين من تأسيس مشروع وقفي هو الأول من نوعه، وهو ما عرف تحت مسمى " قطار الحجاز" الذي انطلق سنة ١٩٠٠م، وهو من الأمثلة البينة على انفتاح مصارف الوقف على أية فكرة تحقق أهداف المسلمين نحو توحيد العالم الإسلامي وتسهيل تواصل المسلمين فيما بينهم. ولعل أهمية هذا المشروع تنبع من وعي المسلمين بتسخير المكتسبات الصناعية والتقنية، لربط مناطق العالم الإسلامي وتأكيد علاقاتها البينية وتسهيل حركة الأفراد فيها لسد احتياجاتهم المشتركة.

ولقد اشترك في بعث هذا المشروع الوقفي أكثر من طرف فكان وقفا مشتركا بين الخلافة العثمانية، وإيران، ومصر وعدد كبير من المسلمين من مختلف الدول الأخرى، وذلك تعبيرا عن دعم حركة الجامعة الإسلامية التي مثّلت مع بدايات القرن العشرين الشعار الفكري لإعادة وحدة المسلمين وكسر الطوق الذي فرضه الاستعمار البريطاني والفرنسي آنذاك لتقسيم العالم الإسلامي. وقد انطلق المشروع في تجربته الأولى ليربط دول الشام بالمدينة المنورة وبالتالي توفير مدة زمنية وكلفة مادية إضافة إلى عناء السفر،

حيث استطاع حجاج الشام والأناضول قطع المسافة من دمشق إلى المدينة المنورة في خمسة أيام فقط بدلًا من أربعين يومًا.

بناءً على ما سبق يمكننا الخروج بنتيجة هامة مفادها أنه إذا كان الوقف قد اهتم بالمجالات المحلية، فإنه كذلك قد تجاوز الحدود القطرية لمختلف الدول والمناطق الإسلامية، ليصل إلى تكريس مفهوم الأمة من خلال بناء مؤسسات وقفية ذات مهام ووظائف وحدوية، أكدت انتماء المسلمين العملي والواقعي للأمة بمفهومها الواسع ومدى مساهمتهم في الدفاع عن حياضها ومؤازرة أفرادها عند الشدائد حيثما كانوا.

ومع انتشار المؤسسات الوقفية المعاصرة وتوسع الاهتمام بموضوع الوقف خلال السنوات الأخيرة تطرح على العاملين في القطاع الوقفي التفكير في هذا البعد "الوحدوي" للوقف الذي يعد وللأسف من الأبعاد الغائبة نسبيا على الساحة الوقفية ولم تتأثر بشكل كبير بالصحوة التي شهدها العمل الوقفي. من هنا يبرز دور المؤسسات الوقفية المعاصرة في المساهمة في خدمة احتياجات المسلمين كأمة وإبداع صيغ ومؤسسات تضع على عاتقها تقوية مناعتها.

يعتبر هذا العدد عددا خاصًا، حيث ينشر جزءًا من البحوث التي قدمت في الندوة الدولية الثانية لمجلة أوقاف والتي انعقدت بالتعاون مع جامعة زايد بالإمارات العربية المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ما بين ٢٧ و ٢٨ مارس ٢٠١١. والخيط الرابط لكل هذه البحوث هو العلاقة الجدلية بين مؤسسة الوقف من ناحية وقطاع التعليم من ناحية أخرى سواء كان ذلك في التجربة التاريخية لنظام الوقف في العالم الإسلامي، أو في التجربة المعاصرة للبلدان الإسلامية والغربية على حد سواء. كما تركز بعض الأوراق على الحالة التعليمية السائدة في بلدان العالم الإسلامي وأهمية إدراج الوقف كشريك محتمل في النهوض بالعملية التعليمية ليس فقط من حيث القدرات التمويلية بل وخاصة من حيث ما يصاحب الوقف من إدارة حازمة ومختصة ورقابة، إضافة إلى مشاركة أهلية في تطوير المؤسسات التعليمية.

كما يتضمن العدد الأقسام الثابتة للمجلة من تغطية للأخبار الوقفية، والإصدارات الحديثة في موضوع الأوقاف، إضافة إلى عرض الكتب.

أسرة التحرير



تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة

د. إبراهيم البيومي غانم(*)

مقدمة:

أخذت مشكلات التعليم العالي تتفاقم في سياق عمليات التحول السياسي والإصلاح الاقتصادي ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة في أغلبية بلدان العالم الإسلامي. وأخذت تلك المشكلات تتفاقم أيضاً تحت تأثير التطور التكنولوجي، وتحديات سياسات العولمة، واختلال موازين القوى التقليدية على المستوى الدولي. والسؤال الرئيسي الذي نسعى للإجابة عنه هو: لماذا تراجع إسهام نظام الوقف عن دعم التعليم العالي في مصر الحديثة؟، وكيف يمكن استعادة هذا الدور حتى يسهم بفاعلية في حل المشكلات التي يواجهها التعليم العالي عامة، والتعليم الجامعي خاصة؟

إن أبعاد أزمة التعليم العالي في مصر – وفي غيرها من البلدان التي تمر بظروف مماثلة تؤكد أهمية البحث عن إجابة أو إجابات غير تقليدية عن السؤال الذي طرحناه؛ حيث إن

(*) أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.

السياسات السابقة التي اعتمدت في إدارة وتمويل التعليم العالي على الدولة وحدها، انتهت إلى الإخفاق في تحقيق درجة معقولة من الاستيعاب لمن هم في سن التعليم الجامعي مثلما أخفقت في تقديم نوعية جيدة من التعليم العالي. فبالرغم من الزيادة الكمية في عدد الجامعات المصرية (٢٧ جامعة، منها ١٣ حكومية، و٨ فروع لها، و٦ جامعات خاصة)، وبالرغم من الزيادة الكمية أيضًا في عدد الملتحقين بتلك الجامعات الذي وصل إلى حوالي ٢,٥ مليون طالب وطالبة، إلا أن القدرة الاستيعابية لمن هم في سن التعليم الجامعي لا تزال منخفضة. ولا يمثل العدد الكبير من طلاب الجامعات المصرية (٢,٥ مليون) سوى نسبة تتراوح بين ٢٢٪ و٣٠٪ فقط من إجمالي من هم في سن التعليم الجامعي (١٨- ٢٣ سنة)، في حين أن هذه النسبة تصل في المتوسط إلى ٥٠٪ حسب المستويات العالمية.

ذلك من ناحية الكم، أما من ناحية الكيف فثمة كثير من الدلائل التي تشير إلى أن مضمون التعليم الجامعي ذاته قد تدهور في الوقت الذي كان ينبغي أن يتقدم ويرقى عن ذي قبل ؛ من حيث المواد والمقررات الدراسية وطرق التدريس ومناهجه، ومن حيث ارتباطه بقضايا الواقع وسوق العمل، وأيضًا من حيث توافر كثير من مستلزمات العملية التعليمية من مكتبات متطورة، ومعامل حديثة، وورش للتدريب، ومراكز نشطة للوثائق والمعلومات، ومصادر لتمويل الدراسات العليا داخل مصر وخارجها، وما شابه ذلك مما يدخل في صلب المتطلبات المادية اللازمة لعملية التكوين الكيفي (المعرفي والمهاري) لطلاب الجامعات والمعاهد العليا.

وما يلفت النظر في سياق البحث عن حلول لمشكلات التعليم العالي، وفي الجهود التي تبذل من أجل النهوض به وتطويره كميًا وكيفيًا هو استمرار **ضعف إسهام المجتمع المدني بمؤسساته وفعالياته المتنوعة إلى حد الغياب شبه التام عن هذا الميدان الحيوي منذ ثلاثة أرباع قرن من الزمان**. وهذا الضعف، أو الغياب، يجعلنا نفترض أن أحد أهم الأسباب الرئيسة التي تفسر وصول التعليم العالي إلى أزمته الراهنة من الناحيتين الكمية والكيفية، هو ضعف مصادر التمويل، وقلة الموارد التي تخصص للتعليم العالي، وأن هذا الضعف ذاته ناجم عن سببين هما : عجز الحكومة عن توفير الاعتمادات اللازمة لتمويل التعليم العالي لأسباب كثيرة ومعروفة، من جهة، وتراجع دور نظام الوقف في مجال التعليم العالي وتوقفه عن المشاركة في تدبير هذا التمويل اللازم من جهة أخرى.

وليست مشكلة عجز الحكومة عن تمويل التعليم العالي بقاصرة على حالة مصر وحدها ؛ بل هي مشكلة عالمية، درجت تقارير البنك الدولي على الحديث عنها في سياق سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي. ونلاحظ أن هذه التقارير تؤكد أن فتح باب الاستثمار الخاص في التعليم العالي وما دونه هو الحل لمعضلة تراجع التمويل، التي ترافقها في الوقت نفسه زيادة في أعداد الطلاب بشكل مذهل، وتدهور نوعية التعليم في آن واحد. ولكن ثمة توجهات أخرى – منها ما هو حكومي وما هو غير حكومي – ترى أن الحل يكمن أيضًا في توظيف كافة أشكال المساهمة الرسمية منها والأهلية (الحكومية وغير الحكومية) إلى جانب مساهمات القطاع الخاص في هذا المجال.

وتدل جملة التحولات الراهنة في مختلف المسارات المتعلقة بالتنمية وإعادة رسم أدوار الأطراف المشاركة فيها على أن الاختيارات أحادية الجانب التي كان معمولًا بها في فترات سابقة لم تعد مجدية، وأنه لا يمكن الاعتماد فقط على أحد القوى الثلاث (الدولة – السوق – المجتمع الأهلي/ المدني) دون سواه، فكل منها له دور مهم، ومؤثر في إطار الشراكة متعددة الأطراف ؛ فالدولة والسوق والمجتمع المدني يعتمد كل طرف منها على عمل الاثنين الآخرين ولا يستغني عنهما، وبخاصة بعد أن كشفت التجارب السابقة عن أن هيمنة أي منها يعنى تقويض عمل وقدرة الطرفين الآخرين إلى حد إقصائهما عن ساحة العمل العام، بل والإزالة من الوجود الاجتماعي، وهو ما حدث في بعض التجارب عن طريق استخدام القوة.

وبالتأمل في موجات المد والجزر التي شهدتها مشاركة المجتمع المدني في التعليم العالي المصري، يتضح أن تراجع دور المجتمع المدني، وتوقفه عن المشاركة في هذا المجال كان أحد نتائج التحول في علاقة المجتمع بالدولة، تلك العلاقة التي تغيرت عدة مرات. كانت **المرة الأولى** في سياق عملية الانتقال من نمط الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة منذ محمد علي باشا ؛ حيث وقع عبء التعليم العالي وما دونه في ظل الدولة القديمة على كاهل المبادرات المدنية التي تأسست على قاعدة نظام الأوقاف، أما في ظل الدولة الحديثة فقد وقع العبء على كاهل الحكومة في المقام الأول، مع استمرار وجود هامش محدود لمساهمات المبادرات الأهلية، ولكن بمستوى أقل بكثير مما كانت عليه في السابق. وكان التغير في **المرة الثانية** في سياق الانتقال من نمط الدولة الليبرالية إلى نمط الدولة التسلطية التي ألغت هامش الحرية التي كان المجتمع المدني يتمتع بها ؛ ذلك الهامش الذي كان النظام الليبرالي قد تكفل بتوفيره في المجالين الاقتصادي

والسياسي، الأمر الذي سمح للمبادرات المدنية بقدر معقول من الفاعلية والرشد في ترتيب أولويات القضايا التي يجب تقديمها على غيرها. ومع التحول الذي حدث **للمرة الثالثة** نحو اقتصاد السوق والتعددية الحزبية - ولو أنها لا تزال مقيدة - كان من المفترض أن يعود المجتمع المدني إلى الإسهام بدوره في التعليم العالي والمشاركة في توفير التمويل اللازم لدعمه وتطويره، ولكن هذا ما لم يحدث حتى الآن، إلا في الحدود الدنيا التي لا تكاد تُرى بالعين المجردة، بالرغم من مرور أكثر من ربع قرن على بدايات هذا التحول.

ومن بين المصادر المتعددة التي تسهم في تمويل برامج ومشروعات النفع العام، وقع اختيارنا على نظام الوقف للإشارة إليه إشارات خاصة؛ وذلك باعتباره مصدرًا مهمًا من المصادر الذاتية التي يمكن الإفادة منها بإعادة تفعيل مشاركتها في دعم، وتطوير التعليم العالي بعد أن تراجعت هذه المشاركة في مصر بفعل التحولات التي طرأت على علاقة المجتمع بالدولة كما ذكرنا؛ هذا في الوقت الذي شهدت فيه المجتمعات الأوربية والأمريكية تطورًا هائلًا في قطاع التعليم العالي بفضل مشاركات المجتمع المدني عن طريق المؤسسات الخيرية والجمعيات التي تعتمد في توفير مواردها المالية على أنظمة قريبة الشبه بنظام الوقف الإسلامي، أو هي كما تشير بعض الدراسات الحديثة عبارة عن نظام الوقف ذاته، ولكن بعد تطويره وتحديث أنظمته المالية والإدارية والوظيفية.

ومن الأسباب التي تدعونا إلى التركيز على فكرة الوقف وضرورة السعي لتجديد دوره للإسهام في مجال التعليم العالي، وفي غيره من مجالات الحياة العامة، نذكر الآتي:

١ - أن الوقف يتميز بأنه مصدر ذاتي للتمويل له صفة الاستمرار، والاستقرار والاستقلال، وهي صفات لا غنى عنها لنجاح أي سياسة تستهدف الإصلاح والتطوير في هذا المجال؛ حيث إن استقلالية الجامعات رهينة في أحد أبعادها - على الأقل - لاستقلالية التمويل والموارد التي تغطي نفقات العملية التعليمية.

٢ - أن للوقف إرثًا تاريخيًا عريقًا في مجال التعليم بمختلف مستوياته، ويمكن الاستفادة من هذا الإرث والبناء عليه، وتطويره بما يتناسب مع معطيات الواقع المعاصر، ويمكن الاستفادة من التجارب المعاصرة في عدد من البلدان الإسلامية مثل تركيا وإيران، وماليزيا، فضلًا عن ضرورة الاستفادة من التجارب المتطورة في هذا المجال في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - أن هناك أكثر من دعوة من أجل تكوين جمعية تأسيسية مهمتها السعي لإنشاء جامعة أهلية جديدة. ولكن أيًا منها لم يقدر لها النجاح حتى تاريخ كتابة هذا البحث. من تلك الدعوات دعوة لإنشاء جامعة أهلية مصرية بمناسبة مرور مائة سنة على بدء الدعوة لإنشاء الجامعة المصرية الأولى (١٩٠٦) التي جرى افتتاحها رسميًا سنة ١٩٠٨، وكان الوقف هو أهم مصدر لتمويل عملية إنشائها، كما سنرى فيما بعد بشيء من التفصيل. ومنها أيضًا مشروع "الوقف المصري - عامر جروب" لإنشاء جامعة أهلية وقفية بالتعاون مع إحدى الجامعات الأمريكية وكان ذلك سنة ٢٠٠٥. وقبل هذا وذاك كان للدكتورة زهيرة عابدين مبادرة لإنشاء جامعة أهلية تأسيًا بالأميرة فاطمة إسماعيل، ولكنها لم تر النور أيضًا.

ويأتي كلامنا في هذا الموضوع على قسمين:

أولهما نوضح فيه الدور التاريخي للأوقاف في مجال التعليم العالي في الدولة القديمة، مقارنة بما آل إليه الحال في الدولة الحديثة.

وثانيهما نحلل فيه نماذج لإسهام الوقف في دعم التعليم العالي الموروث(جامع الأزهر وجامعته)، والتعليم الحديث (الجامعة المصرية - جامعة القاهرة).

أما الخاتمة فسوف نخصصها لتناول أهم الاتجاهات الإصلاحية المتعلقة بتطوير نظام الوقف، وتفعيل دوره في التعليم العالي في مصر.

أولًا: الدلالات التاريخية والاجتماعية للمفاهيم والمصطلحات

ثمة صلة قوية بين الاسم والمفهوم، وثمة ارتباط وثيق بين طريقة استعمال المفهوم أو المصطلح وبين كيفية الاستدلال به إثباتًا ونفيًا. وأتصور أن من المهم تحديد معاني كل من: الجامعة، والوقف. ومن المهم كذلك التعرف إلى الحقول الدلالية والثقافية والسياسية لكل مصطلح منهما من المنظورين التاريخي، والاجتماعي، إلى جانب التعرف إلى المضمون اللغوي والشحنة المعرفية الذهنية التي يحملها المصطلح في سياق استخدامنا له في هذا البحث.

١ – الجامعة

هي المؤسسة الرئيسية لتقديم التعليم العالي قديمًا وحديثًا. ويشير مفهوم الجامعة في دلالته الاصطلاحية المعاصرة إلى أنها عبارة عن مؤسسة عامة للتعليم العالي، تدرس فيها جميع العلوم النظرية، والتطبيقية، أو على الأقل عدة علوم مختلفة، ويلتحق بها طلاب من مختلف البلدان(١). وهي بخلاف كلمة مدرسة أو كلية التي غالبًا ما اقتصرت على علم واحد أو فروع متقاربة من العلم، وغالبًا ما كان يلتحق بالمدرسة أو بالكلية في الماضي أبناء بلدة معينة، أو طائفة أو مذهب دون غيره، لهذا افترقت المدرسة عن الجامعة من حيث شمولها لكل فروع العلم أو عدد متنوع منها، ومن حيث إنها كانت مفتوحة أمام جميع الطلاب من مختلف الانتماءات.

وقد تطورَ هذا المفهوم عبر مراحل تاريخية طويلة. وثمة اختلاف بين الدارسين بشأن البدايات الأولى لظهور الجامعات في العالم، أو في بلاد المشرق العربي الإسلامي أو في بلاد الغرب الأوربي؟

– هناك من يقول أن الجامعات ظهرت في اليونان القديمة، ومن هؤلاء المؤرخ الأمريكي Walden في كتابه "جامعات اليونان القديمة"، ولكن أكثر الباحثين المحدثين يرون أن اليونانيين القدماء لم يكن لديهم من معاهد التعليم ما يطابق المفهوم المتعارف عليه عن الجامعة(٢). صحيح أن أفلاطون وضع في الكتاب السابع من الجمهورية برنامجًا كاملًا لما يمكن أن يُطلق عليه التعليم الجامعي، ولكنه اقتصر على جمهوريته المثالية. وكذلك "أكاديمية" أفلاطون، و"ليسة" أرسطو كانتا مركزين مهمين للتعليم العالي، ولكنهما لم تصبحا أبدًا من المؤسسات العامة الشاملة التي تسير وفق نظام مرسوم حتى يمكن أن يطلق عليهما اسم الجامعة. والشيء نفسه ينطبق على المعهد الهيلليني ثم الروماني في برغاموم، والمعاهد التي نشأت حول مكتبة الإسكندرية، وفي أنطاكية، وروما، وبيروت(٣).

(١) كامل عياد، ما هي الجامعة؟ مجلة الأبحاث – تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت – السنة ٨- الجزء ٢ – حزيران / يونيو ١٩٥٥. ص١٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٨١.

(٣) قارن ما ذكرناه مع ما ذهب إليه: جورج المقدسي، مؤسسات العلم الإسلامية في بغداد في القرن الخامس الهجري(الحادي عشر)، ترجمة إحسان عباس، مجلة الأبحاث – تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت – السنة ١٤ – الجزء ٣ – أيلول / سبتمبر ١٩٦١. ص٢٨٦و٢٨٧.

ويبدو أن كلمة جامعة لم تستعمل في أوربا إلا منذ القرن الثالث عشر الميلادي، ولم تزدهر إلا في القرن الثامن عشر. وكانت تسمى في بادئ الأمر Studium Generale أي "معهد الدراسة العام"(٤)، وكلمة عام هنا تشير إلى أن مثل هذه المعاهد كانت مفتوحة لجميع الأمم المسيحية في أوربا، وكانت الشهادات التي تمنحها تنص على إجازة التدريس في بلد المعهد وفي غيره من البلدان.

ومن أقدم المعاهد /الجامعات في أوربا جامعات: سالرنو وبولونيا في إيطاليا، وأكسفورد في انجلترا، ثم جامعة باريس وطولوز في فرنسا. وكانت أنظمة تلك المعاهد التي أطلق عليها اسم الجامعة مقتبسة من النماذج العربية التي سبقتها وتقدمتها.

ويلفت النظر أن جامعات عصر النهضة الأوربية تمتعت بقدر كبير من الاستقلال المالي والإداري، إضافة إلى بعض الامتيازات الحقوقية والمادية للأساتذة والطلاب؛ الأمر الذي وفر مناخا مناسبًا لحرية البحث والتفكير والتعليم.

- أما في بلاد المشرق العربي والإسلامي، فمصادر مثل كتاب "معاهد العلم عند العرب وأساتذتها" لفستنفيلد الذي صدر أول مرة سنة ١٨٣٧، وغيره من المصادر المعتبرة مثل دراسة جورج المقدسي عن "رعاة العلم ومؤسساته في القرن الخامس الهجري"(٥)، كلها تشير إلى أن ظهور الجامعات في المشرق كان أسبق منه في أوربا بنحو قرنين من الزمان على الأقل؛ حيث كانت البداية بالجامع الأزهر الشريف الذي أنشأه جوهر الصقلي سنة ٩٧٠م الذي سرعان ما تحول إلى مؤسسة جامعة تدرس فيها جميع العلوم والمعارف(٦)، ومن بعده المدرسة النظامية في بغداد التي أنشأها سنة ١٠٦٧م نظام الملك الوزير ألب أرسلان السلجوقي(٧). وأصبحت النظامية بعد ذلك نموذجًا يقتدى به عند إنشاء معاهد التعليم العالي.

وبالرغم من ارتباط الأزهر والنظاميات بشخصيات رسمية من رجال الحكم إلا أن تمويلها اعتمد أساسًا على ريع الأوقاف التي حبست عليها، سواء من مؤسسيها أم من

(٤) عياد، مرجع سابق، ص١٨٣.
(٥) المقدسي، مرجع سابق، ص٢٨٦.
(٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر: تاريخه وتطوره(القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤).
(٧) فؤاد أفرام البستاني، الجامعة في العالم العربي: نشأتها وتطورها، مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ٨ - الجزء ٢ - حزيران / يونيو ١٩٥٥. ص١٩٧-١٩٩.

غيرهم من الأمراء وأهل اليسار. وكان بعض رعاة العلم في تلك الجامعات أسخياء يتكتمون العطايا، ولا يرغبون في شيء لقاءها، وغايتهم المساعدة في نشر العلم والمعرفة. وكان بعضهم يعطي ابتغاء التكفير عن ذنوب اقترفها وهو يمارس تجارته، أو صناعته، وبعضهم الآخر كان يعطي رئاء الناس وحبًا في الظهور(٨)، واستفاد التعليم العالي منها في جميع الحالات.

أما الواهب الذي كان يحرص العلماء والطلاب على تجنبه فهو الذي كان يعطي لقاء خدمة ينتظرها من متقبل عطيته؛ إذ كان أهل الثراء ورجال الحكم يجدون في السعي للتقرب من العالم باعتباره خير أداة يستغلونها للسيطرة على عموم الجماهير. وقبل نظام الملك لم تكن ثمة طريقة منظمة لاستغلال طاقة العلماء في ضبط وإخضاع الجماهير لرغبات الحكام. وقبل المدارس النظامية الجامعة كانت المساجد تعمل كمدارس أيضًا، ولكن مفهوم مدرسة المسجد اختلف عن مفهوم المدرسة الجامعة، أو مدرسة الجامع. فبينما اختصت مدرسة المسجد بتدريس الفقه على وجه التحديد وفقًا لمذهب واحد من المذاهب، ولا يلتحق بها إلا أبناء بلدة أو جهة واحدة أو ذلك المذهب المعتمد فيها، كانت المدرسة الجامعة مؤسسة عامة لدراسة أنواع شتى من العلوم، ويلتحق بها طلاب من مختلف البلدان(٩).

من المهم هنا التوقف عند دلالات كلمة "الجامعة" وجذورها التي ارتبطت باسم المسجد الجامع الذي نشأت في رحابه، فالجامع كان هو المسجد الرئيس الكبير الذي تقام فيه صلاة الجمعة، وتعقد فيه مجالس العلم وغير ذلك من الأنشطة. وسمي " الجامع " لأنه يجمع العدد الغفير من الناس في وقت واحد، وتقدم فيه كثير من الخدمات التعليمية والاجتماعية، ومن هنا كان ارتباط الجامع بالمجتمع، أما مدرسة المسجد فكانت كما ذكرنا أكثر تخصصًا وأضيق نطاقًا مقارنة بالمدرسة الجامعة. ومن ثم كانت العلوم التي يجري تدريسها في المدرسة الجامعة أكثر ارتباطًا بمشكلات المجتمع وقضاياه، وكانت شمولية

---

(٨) جورج المقدسي، رعاة العلم، ترجمة إحسان عباس، مجلة الأبحاث - تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ١٤ - الجزء ٤٣ - كانون أول / ديسمبر ١٩٦١. ص٥١٢.

(٩) أشار ابن الحاج إلى الفرق بين المسجد والجامع بالمعنى الذي أوردناه انظر: ابن الحاج، مدخل الشرع الشريف (طبع مصر ١٨٧٤م -١٢٩١هـ أول مرة).

العلوم والمعارف والخدمات التي يقدمها دافعًا ومحفزًا لمزيد من المبادرات الاجتماعية لتمويله وضمان استقرار العملية التعليمية فيه، وإبعادها قدر المستطاع عن أهواء الحكام وصراعاتهم على السلطة السياسية.

وهكذا تحدد إسهام المجتمع المدني أو الأهلي في دعم التعليم العالي في مؤسساته الأولى قبل نشأة نظامية بغداد، وللدلالة على إدراك أهمية الأوقاف الخيرية في ضمان استقلالية التعليم وعدم رهنه بالحاجة إلى مساعدة السلطة، يروى أن علماء ما وراء النهر عندما بلغهم خبر تأسيس النظام لمدرسته في بغداد وتخصيص مرتبات لأساتذتها والمعاليم لطلابها أقاموا مأتمًا للعلم وأخذوا يتقبلون العزاء، وقالوا "كان يشتغل بالعلم أرباب الهمم العلية، والنفوس الزكية الذين يقصدونه لشرفه، ولكن العلم إذا صار عليه أجرة تدانى إليه الأخساء والكسالى"(١٠).

ولكن في جميع الحالات كانت تلك المدارس تعتمد تقريبًا على ريع الأوقاف المخصصة لها، الأمر الذي ضمن لها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية والانتظام والاستقرار حتى في أوقات القلاقل والاضطرابات، مما أبعدها عن التأثيرات السلبية للتقلبات السياسية.

والذي يهمنا تأكيده هنا هو أن الجامعات منذ نشأتها الأولى - في الشرق الإسلامي والغرب الأوربي - قد ارتبطت بالمجتمع أكثر من ارتباطها بالدولة، وأن الأوقاف والمبادرات الخيرية كفلت لها قدرًا كبيرًا من الاستقلالية وحرية التفكير والتطوير في شتى فنون العلم والمعرفة. وفي ظل الدولة التقليدية (الدولة الحارسة) لم يكن من المتصور وجود التعليم بدون مؤسسة الوقف والإعانات الخيرية. ولكن مع نشوء الدولة الحديثة أضحى التعليم بمختلف مستوياته أحد أهم أدوات الدولة في تحقيق الاندماج القومي، وتوحيد الهوية، ومن ثم خرج من يد المجتمع المدني إلى يد الدولة التي حرصت دومًا على الاضطلاع بمسئولياته وتغطية نفقاته من ميزانيتها العامة؛ ليكون لها حق السيطرة عليه، وهو ما حدث بشكل واضح في مصر - محل اهتمامنا - في سياق عمليات بناء الدولة الحديثة، ابتداءً من عهد محمد علي باشا.

---

(١٠) عياد، مرجع سابق، ص١٧٩.

٢ - الوقف

"الوقف" في أصل وضعه الشرعي هو "صدقة جارية" - أي مستمرة - والمراد منها هو استدامة الثواب، والقرب من الله تعالى عن طريق دوام الإنفاق في وجوه البر والخيرات والمنافع العامة على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها.

وللفقهاء تعريفات اصطلاحية متعددة من حيث صياغتها، ولكنها متقاربة من حيث معناها، ومن ذلك ما قاله ابن حجر في فتح الباري وهو أن الوقف عبارة عن "قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها، وصرف المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً".

وقريب من هذا التعريف ما ذكره قدري باشا وهو أن الوقف عبارة عن "حبس العين عن أن يتملكها أحد من العباد، والتصدق بمنفعتها على الفقراء ولو في الجملة، أو على وجه من وجوه البر"(١١).

وعبر الممارسات الاجتماعية للوقف، وبفضل الاجتهادات الفقهية التي واكبت تلك الممارسات - تاريخيًا وعلى امتداد العالم الإسلامي - تبلورت شخصية متميزة "لنظام الوقف" باعتباره نظامًا فرعيًا داخل النسق الاجتماعي الإسلامي العام، واتسم - دومًا - بأنه نظام شديد الارتباط بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية، إلى جانب عمق ارتباطه بالجوانب الروحية، والأخلاقية وحتى الإبداعية، ومن ثم جاز لنا القول بأن نظام الوقف "كثيف العلاقات" مع بقية أجزاء النسق الاجتماعي العام، وأنه متعدد الأدوار داخله، وأن "فقه الوقف" هو في جملته عبارة عن ترجمة تفصيلية لجانب أساسي من جوانب مفهوم "السياسة المدنية" في الرؤية الإسلامية؛ تلك التي تنظر إلي "السياسة" على أنها تدبير لأمور المعاش بما يصلحها في الدنيا وبما يؤدي إلى الفلاح في الآخرة".

(١١) لمزيد من التفاصيل حول تعريف الوقف واختلاف الفقهاء بهذ الصدد انظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر(القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨) ص٤٥و٤٦.

ويشير السجل التاريخي - الاجتماعي لنظام الوقف إلى أنه كان قاعدة صلبة من قواعد بناء مؤسسات المجتمع ودعم كثير من مرافق الخدمات العامة في مجالات العبادة، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والأنشطة الترفيهية، والثقافية، والرمزية.

كما يشير هذا السجل نفسه إلى أن "نظام الوقف" قد اكتسب موقعًا وظيفيًا تأسيسيًا في بنية التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإسلامية، وأن الدور الرئيسي لنظام الوقف من خلال موقعه هذا - قد تجلى في الإسهام في بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة[١٢]. ومن هنا لم تقم مواجهة جدية بين المجتمع والدولة في الخبرة العربية الإسلامية على نحو ما شهدته الخبرة الأوربية.

ولعل من أهم ما أسهم به "الفقه" في بناء نظام الوقف هو إرساء أسس فاعلية هذا النظام؛ من خلال تأصيل الفكرة المجردة للوقف، وهي فكرة "الصدقة الجارية"، وأيضًا من خلال تفصيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتنظيمات المشخصة لهذه الفكرة في الواقع الاجتماعي.

ويستفاد من فقه الوقف - بدون الدخول في تفاصيله وتفريعاته - أن الفقهاء قد بذلوا جهودًا مضنية لوضع أصول البناء المؤسسي لنظام الوقف على النحو الذي يحافظ على حرمته، ويضمن له استمرار النمو، والعطاء؛ اللذان يكفلان تحقيق الغاية منه في خدمة الترقي الاجتماعي العام. وتتلخص تلك الأصول في ثلاثة مبادئ كبرى هي: احترام إرادة الواقف، واختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف لضمان استقلاليتها، وإعطاء الوقف الشخصية الاعتبارية حتى لا ينتهي بموت الواقف[١٣]. إن إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف كان بمثابة ضمانة تشريعية، وقانونية تدعم الضمانتين السابقتين، وتضاف إليهما للمحافظة على استقلاليته، واستمراريته وفعاليته في آن واحد، وذلك لأن وجود ذمة مستقلة للوقف لا تنهدم بموت الواقف كان من شأنه دومًا - أن يحفظ حقوقه في حالة تعرضه للغصب، أو الاعتداء، حتى ولو كان من قبل السلطات الحكومية، ومن ثم

(١٢) المرجع السابق، ص٧١-٧٣.

(١٣) إبراهيم البيومي غانم، نحو تفعيل نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة، مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد٢٦٦- ٤/ ٢٠٠١- ص٤١و٤٢.

كان من الصعب جدًا إقدام تلك السلطات على إدماج أموال الوقف ومؤسساته في الإدارة الحكومية أو إخراجها عن إطارها الشرعي، والوظيفي الذي أنشئت من أجله.

وارتبطت فاعلية الوقف تاريخيا بعدة عناصر كان من أهمها "المؤسسية" و"استقلالية الإدارة والتمويل" و"اللامركزية" من حيث الانتشار الجغرافي والوظيفي(١٤). وقد صبت فاعلية نظام الوقف في بناء "مجال مشترك" بين المجتمع والدولة معًا ضمن الإطار - التعاوني - التضامني الحاكم للعلاقة بينهما ؛ ذلك لأن هذا النظام بخصائصه السابق ذكرها لم يكن مستوعبًا بكامله في مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، وإنما تركز دوره في تقوية " التوازن" بينهما عبر الإسهام في بناء "مجال مشترك" وليس لبناء جبهة مواجهة يحتمي بها المجتمع، على النحو الذي تؤدي إليه فلسفة المجتمع المدني في بعض تصوراتها في النظرية السياسية الغربية.

إن نظام الوقف "الفاعل" - في نموذجه التاريخي - كان بمثابة نسق فرعي من أنساق بناء الكيان المدني العام للمجتمع إلى جانب وظائفه الأخرى، وقد نشأ للقيام بدور تلقائي - وأساسي في الوقت نفسه - في مجال ضبط العلاقة بين الأمة (المجتمع) والإمام (السلطة السياسية) بطريقة تجعل إمكانيات تغلغل السلطة وهيمنتها على الكيان الاجتماعي في حدها الأدنى، وهو ما حدث على مر عصور الدولة الإسلامية القديمة ؛ إذ ظل حيز السلطة السياسية محصورًا في نطاق ضيق - هو نطاق النخبة - ومحدد الاختصاصات بالنسبة لمؤسسات الأمة، وكان على رأسها المؤسسات التعليمية والمدارس الجامعة التي ضمن لها الوقف قدرًا كبيرًا من الاستقلالية والحرية كما أسلفنا، وقد جاءت هذه المؤسسات في المرتبة الثانية مباشرة بعد المؤسسات العبادية مثل المساجد والجوامع، وإن كانت هناك علاقة تداخل بين تلك المساجد والجوامع وبين المدارس المتخصصة، والمدارس الجامعة كما أوضحنا آنفًا.

ومن أهم ما نلاحظه في هذا السياق ذلك "التوازي التاريخي" بين موجة الاهتمام النظري والعملي بما أطلق عليه - في بلادنا العربية عامة ومنها مصر - المجتمع المدني، وبين بدايات اهتمام ملحوظ بنظام الوقف ومنظومة العمل التطوعي، أو الخيري في المجال العربي الإسلامي خاصة. نقول إن هناك توازيًا تاريخيًا بين الموجتين، وليس تساويًا أو

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر، المرجع السابق، ص٤٢و٤٤.

توازنًا بينهما ؛ فموجة "المجتمع المدني" موجة عالية، وتقف خلفها مؤسسات، وحكومات ومراكز بحوث، وجامعات، ولها سياسات عابرة للقارات تندمج حاليًا في تيار العولمة، كما أن لديها إمكانيات مالية وتكنولوجية، ولها أتباع ومريدون وعمال.

أما موجة الاهتمام بالوقف - وبمنظومة العمل التطوعي ومؤسساته وتراثه الإسلامي، وواقعه ومستقبله بشكل عام - فموجة لا تزال محدودة، وإمكانياتها قليلة، ولكن "أصالتها" هي ميزتها الأساسية التي تضمن لها القبول والرضا، ومن ثم "الشرعية الاجتماعية"، وهي أمور لا تزال تفتقر إليها الموجة الأخرى إلى حد كبير في مجتمعاتها العربية، والإسلامية.

وبالرغم من هذا التوازي "التاريخي" بين الموجتين[١٥]، واستقطاب موجة المجتمع المدني لاهتمام معظم النخب الفكرية، والثقافية، والسياسية في مجتمعاتنا، فإن هذه النخب في جدالها المستمر حول الموضوع لم تتنبه - إلا مؤخرًا - إلى أهمية نظام الوقف، ولا إلى دوره في بناء شبكة واسعة، ومتنوعة من المؤسسات، والمبادرات، والأنشطة الأهلية التي ملأت مساحات مؤثرة داخل المجال الاجتماعي، في النموذج التقليدي، بهدف دعم الكيان العام للأمة بما فيه جهاز "الدولة" ذاتها. ولعل السبب الرئيسي لذلك يتمثل في الهيمنة الظاهرة لمفهوم "المجتمع المدني" بمضمونه المستمد من المرجعية المعرفية التاريخية الغربية ؛ فأحد استعمالات هذا المفهوم تجعله نقيضًا للمجتمع الديني، ومن ثم فالانطلاق منه بهذا المعنى يؤدي إما إلى الغفلة عن مكونات قيمية ومؤسسية أصيلة - وإن لم تكن فاعلة بالقدر المطلوب حاليًا - مثل المؤسسات الوقفية، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، بالرغم من أنها أدت دورًا أصيلًا في بناء التنظيم الاجتماعي المتضامن المتكافل، والمعافى من أسقام التفتت والانقسام والصراع.

ثانيًا: نظام الوقف والتعليم بين الدولة القديمة والحديثة

الفكرة الرئيسة هنا هي أن مهمة التعليم في جميع مستوياته كانت أحد مسئوليات المجتمع وليس الدولة القديمة، وأن تمويل العملية التعليمية وملحقاتها كان يتم بالمبادرات

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول الموجتين المذكورتين انظر: غانم، نحو تفعيل نظام الوقف.، مرجع سابق، ص٣٩و٤٠.

الخاصة، وأساسًا من خلال نظام الوقف. وأن صيغة الوقف أثبتت تاريخيًا أنها الأكثر مناسبة من حيث استقرار المؤسسات التعليمية ذاتها، والاستمرار في الأداء دون تأثر كبير بالتقلبات والأزمات الطارئة، والاستقلال في البحث والحرية في الفكر.

وإذا كانت الدولة ممثلة ببعض رجالها ومسئوليها قد تدخلت في بعض الأوقات في النظام التعليمي، فقد كان ذلك تدخلًا جزئيًا، وعلى سبيل الاستثناء في حالات الضرورة، وبصورة مؤقتة وغير دائمة. وفي أكثر الحالات تدخلًا كانت الدولة أحد الفاعلين ولم تكن هي الفاعل الوحيد. وأخذ هذا التدخل غالبًا صورة تشجيع العلماء ومنحهم مساعدات أو مكافآت على إنجازاتهم في التأليف والتعليم، وأحيانًا لاستمالتهم ومن خلفهم من طلاب العلم إلى جانب السلطة(١٦)، ولكن لم تنفرد الدولة قبل العصر الحديث بمهمة تنظيم التعليم والإشراف عليه، ناهيك عن تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتسيير شئونه، ولم يثبت أنه كان هناك جهة حكومية تسمى "ديوان التعليم" – وزارة مثلًا – أسوة بديوان الجند، أو ديوان الرسائل، أو ديوان المظالم، أو غير ذلك من المؤسسات الرسمية التي عرفت قبل الدولة الحديثة.

في ظل الدولة القديمة، لم تحدث اصطدامات كبيرة بين الدولة والجامعة(١٧)؛ فقد كانت السلطة الحاكمة حتى بدايات العصر الحديث ترى أن وظيفتها تنحصر في الأمور السياسية والدفاعية، وتتصرف في إطار مفهوم " الدولة الحارس " أو غير المتدخلة.

وإذا عدنا إلى المادة التاريخية لإسهام فاعليات المجتمع الأهلي أو المدني، فسوف نلاحظ أن التعليم كان أكثر المجالات أهمية على جدول اهتمامات الأوقاف. وتركز دراسات سابقة متعددة على المكانة المتقدمة التي احتلتها علوم الطب، والهندسة، والفلك والفيزياء، والجبر في اهتمامات مؤسسي الأوقاف في سياق السعي من أجل تطوير العلوم وتقدم المجتمع، إلى جانب أصناف العلوم، والآداب، والفلسفات الأخرى.

ولكن التجارب المقارنة لبناء الدولة الحديثة في البلدان العربية، والإسلامية التي سبقتها مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر، توضح أن سياسات بناء هذه الدولة الحديثة

---

(١٦) تعتبر المدارس النظامية أوضح النماذج التي تدل على تدخل السلطة من أجل استمالة العلماء، ولمزيد من التفاصيل انظر: البستاني، مرجع سابق، ص١٩٩.

(١٧) عياد، مرجع سابق، ص١٨٥.

اقتضت مراجعة دقيقة لأوضاع نظام الوقف الموروث، والأدوار، والوظائف التي كان يسهم في أدائها في ظل الدول القديمة، وفي مقدمة ذلك دوره في دعم التعليم ومؤسساته ومدارسه العليا وما دونها. وعلى ضوء عمليات المراجعة، ومتطلبات التحديث تبلورت ثلاثة اتجاهات بشأن الوقف ومؤسساته :

أولها كان يهدف إلى مواصلة العمل بنظام الوقف، والمحافظة على إسهامه في المجال التعليمي، مع إدخال بعض الإصلاحات الجزئية التي توفر له قدرًا أعلى من الفاعلية وحسن الأداء بعد أن كانت تدهورت بفعل عصور الانحطاط التي مر بها.

والثاني أخذ صفة تفاوضية بين القوى الاجتماعية والتيارات السياسية، وعبرت عنه القوانين الخاصة بالجمعيات، والمؤسسات الأهلية الحديثة، وتحديد علاقتها بالأوقاف والهبات، وتقديم الخدمات التعليمية في سياق منفصل عن السياق التقليدي السابق (أمثلة الجمعية الخيرية الإسلامية - وقف المؤتمر الإسلامي المصري سنة ١٩١٩ - وجمعية المساعي المشكورة).

أما **الاتجاه الثالث** فقد سعى إلى تصفية نظام الوقف، ودمج موروثاته في (النظام) العام للدولة وبيروقراطيتها الحكومية، بما في ذلك الأوقاف التي كانت مخصصة للتعليم العالي، ولم يحدث ذلك إلا في حالات قليلة منها حالة تونس غداة حصولها على الاستقلال بعامين فقط، حيث جرى تحويل المباني التي كانت تابعة لجامعة الزيتونة، وما لها من أوقاف إلى مبان تابعة للجامعة الوطنية الحديثة، ونقل إلى المكتبة الوطنية ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ وثيقة وكتاب ومخطوطة كانت موقوفة على جامع الزيتونة[١٨].

والذي ساد في نهاية المطاف هو مزيج بين النمطين الأول والثاني ؛ حيث جرت بعض محاولات الإصلاح الجزئي للمحافظة على دعم المجتمع المدني للتعليم من خلال الأوقاف ما أمكن ذلك، إلى جانب سن قوانين جديدة للعمل المدني الذي أخذ صورة مؤسسات وجمعيات على النمط الحديث، مع ترك هامش ضيق في هذه القوانين يتيح فرصة تلقي بعض المساعدات الوقفية لدعم المشروعات والبرامج التي تقوم بها هذه الجمعيات.

(١٨) عبد الوهاب بن حفيظ، نحو مقاربة مستقبلية وجديدة للوقف التعليمي: من ثقافة الأخذ الريعي إلى الاقتصاد الاجتماعي، المجتمع التونسي نموذجاً (بحث غير منشور - ٢٠٠١) ص٥٩.

إن إسهام المجتمع في مجال التعليم العالي - محل اهتمامنا هنا - قد أخذ في التراجع تدريجيا كلما تقدمت عمليات بناء الدولة الحديثة، وحلول تنظيماتها محل تنظيمات الدولة التقليدية. وفي حالة مصر يمكن القول أن هذا التراجع قد مر بثلاث مراحل هي :

أ - مرحلة البدايات الأولى للانتقال إلى مفهوم الدولة الحديثة، وقد استغرقت معظم عقود القرن التاسع عشر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد استمر فيها إسهام الوقف في دعم التعليم العالي بالأزهر الشريف، وتمويل بعض البعثات العلمية إلى الخارج، وخاصة بعد أن نشأت الجمعيات مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكان أهم إسهام للأوقاف في تلك الفترة هو "الجامعة المصرية"، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل.

ب - المرحلة الليبرالية من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، وفيها ازدهر المجتمع المدني في المجال العام، ولكن إسهاماته في التعليم العالي تراجعت عما كانت عليه في السابق[١٩]؛ لأنه إذا كانت المرحلة السابقة قد شهدت تأسيس الجامعة المصرية بمساهمات فعالة قامت على أساس مبادرات أهلية، واستندت إلى نظام الوقف لضمان الاستمرارية، فإن هذه المرحلة شهدت إدماج الجامعة في المجال الحكومي سنة ١٩٢٥، بعد أن كانت قد تنازلت في ١٢/ ١٢/ ١٩٢٣لوزارة المعارف عن كل ما تمتلكه من منقول وعقار، وفقًا لمجموعة من الشروط كان من أبرزها : "**أن تستعمل وزارة المعارف نقود الجامعة البالغ قدرها نحو ستة وأربعين ألف جنيه في البناء احتراما لشروط بعض الواقفين**"[٢٠]. وأصبحت ميزانية الجامعة ملحقة بميزانية الحكومة، التي أصبحت ملزمة قانونًا بتوفير مواردها. ومنذ ذلك الحين لم يظهر سوى عدد قليل من الوقفيات لصالح الجامعة والتعليم العالي عمومًا.

ج - مرحلة التحول الاشتراكي، وهي التي تلت ثورة يوليو واستمرت حتى سنة ١٩٧٠ تقريبًا، وفيها تراجعت المبادرات الأهلية، وتقدمت الدولة لتتكفل بتقديم مختلف

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول موجات المد والجزر في الأوقاف المصرية خلال الفترة المذكورة انظر: غانم، الأوقاف والسياسة، مرجع سابق، ص٩٨-١٠٩.

(٢٠) جامعة القاهرة: نبذة تاريخية، مقال منشور على شبكة الإنترنت
www.cu.edu.eg/arabic/General%2520Info.

الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية. وشهدت تلك الفترة سلسلة من الإجراءات المنظمة التي استهدفت إدماج كافة فعاليات المجتمع المدني، ومنظماته وإخضاعها للبيروقراطية الحكومية في إطار من سياسة التعبئة الشاملة لإنجاز أهداف عملية التحول الاشتراكي، وكان نظام الوقف أول ضحايا هذا التحول[٢١]، ومن ثم اختفت إسهاماته في ميدان التعليم العالي، كما اختفت الإسهامات التي كانت تأتي من مصادر أخرى مدنية، أو غير حكومية.

د - مرحلة الانتقال إلى نظام السوق والتعددية السياسية، التي بدأت بسياسة الانفتاح في منتصف السبعينات، ولا تزال مستمرة حتى اليوم. وكان من المفترض أن تشهد عودة الحيوية إلى مؤسسات المجتمع المدني اللاربحية في دعم وتطوير التعليم العالي، وما دونه، ولكن الموجة الحالية لا تزال مندفعة نحو تأسيس جامعات خاصة ربحية يستفيد أصحابها من الظروف الراهنة لعملية التحول نحو اقتصاد السوق؛ إذ وجدت المبادرات الخاصة أن سوق التعليم واسع، ومغرٍ، ومربح، فصارت تلك المبادرات تأخذ الثروة من المجتمع إلى الأفراد عبر مشروعات التعليم العالي - وما دونه - بعد أن كانت المبادرات الخاصة في السابق تأخذ الثروة من الأفراد، وتعيد توزيعها على شرائح المجتمع عبر المشروعات نفسها.

والحاصل أن سياق بناء الدولة المصرية الحديثة، قد أنتج تأثيرات سلبية على أداء المجتمع المدني - وبخاصة في جانبه الموروث على قاعدة نظام الوقف - وأن معظم التغييرات التي حدثت كانت وليدة تصورات محددة للدولة الحديثة والعمل الحكومي ولأهمية التعليم ووجوب سيطرة الدولة عليه بالكامل. وكانت الفكرة الأساسية لعملية بناء الدولة الحديثة هي الاعتماد على نظام المؤسسات، والجمعيات الحديثة، دون بذل محاولة جادة لربطها بنظام الوقف، ودون أي محاولة جادة أيضًا لإصلاح نظام الوقف ذاته وبقية مصادر التمويل الذاتية، وتفعيل إسهامها في المجال المدني العام، وفي مجال التعليم، والتعليم العالي على وجه الخصوص.

(٢١) غانم، المرجع السابق ن ص٤٥٨-٤٩٩.

ثالثًا : تحولات علاقة الوقف بالتعليم الجامعي

من الاستقلالية إلى النضوب!

حدثت التحولات في علاقة الأوقاف بالتعليم العالي - وما دونه وإن بدرجات متفاوتة - بالتزامن مع التحولات في علاقة المجتمع بالدولة، وانتقالها من "نمط قديم موروث" إلى "نمط حديث وافد". وكانت القاعدة التي سارت عليها علاقة الوقف بالتعليم هي أنه كلما تقدمت الدولة الحديثة خطوة للأمام في بناء نموذجها الجديد، تراجع دور نظام الوقف في دعم التعليم خطوات إلى الخلف؛ إلى أن جفت منابعه، وانتقلت تركته من الحيز الاجتماعي المفتوح، إلى الحيز الحكومي/ البيروقراطي المغلق.

وفيما يلي نلقي نظرة تحليلية على مسار تلك التحولات خلال القرنين الماضيين؛ على النحو الذي تجلت مظاهره في "الجامع الأزهر وجامعته" الموروثة، وفي "الجامعة المصرية" الحديثة.

١ - أوقاف الأزهر: الجامع الجامعة

كان استيلاء محمد على، على أوقاف الأزهر وإخضاعها للإدارة الحكومية أول خطوة للدولة المصرية الحديثة في تغيير مسار علاقة الأوقاف بأعرق مؤسسات التعليم العالي متمثلة في الأزهر الشريف. وكانت إجراءات محمد علي جزءًا من سياسته العامة لتعبئة كافة موارد الدولة لخدمة مشروعاته التجديدية. فقد سعى إلى ضبط جميع الأراضي المصرية في إطار إجراءاته لاقتلاع جذور النظام القديم الذي خلفه المماليك. وقد تم له ما أراد بينما أخفق العلماء في الدفاع عن استقلالية الأزهر بإخفاقهم في المحافظة على أوقافه بعيدة عن سيطرة الإدارة الحكومية[٢٢]. وقد انتهج محمد على بعد ذلك سياسة التقتير في الإنفاق على الأزهر وعلمائه، في الوقت الذي وجَّه فيه كل اهتمامه إلى التعليم الحديث وإرسال البعثات العلمية إلى أوربا، لا بقصد التعفية على التعليم الأزهري الموروث، وإنما بقصد الإسراع بخطى عمليات التجديد، وبناء الدولة الحديثة. وقد اعتقد أنه لو اعتمد على الأزهر في سد

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول دور المساجد في نشر العلم والثقافة في مصر بصفة خاصة انظر: سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج-١/ص٢٠ -٢٤. وانظر الدراسة الرائعة التى كتبها: چورج مقدسى وترجمها إحسان عباس بعنوان: رعاة العلم، مجلة الأبحاث (تصدر عن الجامعة الأمريكية في بيروت - السنة ١٤- الجزء ٣ - أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، ص٢٨٥ -٣٢٥) والجزء ٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦١ (ص٤٨١-ص٥٢٢).

احتياجاته الجديدة فسوف يمضى وقت طويل حتى يتسنى له إصلاحه أولًا، ثم يجنى ثمرات هذا الإصلاح بعد ذلك؛ الأمر الذي لم يستطع عليه محمد علي صبرًا..

ومع هذه السياسة التي اتبعها محمد على تجاه الأزهر وأوقافه، كانت للأهالي سياسة أخرى - لم تكن مضادة لسياسة محمد على، وإنما كانت موازية لها - وقد أتاح لهم بقاء نظام الوقف وعدم مساس محمد على بأصل وجوده أن يعبروا عن تلك السياسة، وأن يمارسوها من خلاله. وكان محورها هو الاهتمام بالأزهر؛ ليس باعتباره قمة النظام التعليمي الموروث ورمزًا للثقافة الإسلامية الأصيلة فحسب؛ وإنما باعتبار ما له من دور كبير في مجال ضبط العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة من جهة، وما له من دور تعبوي - جهادي في مواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى. وهو ما ظهر بشكل واضح في قيادته للمقاومة الشعبية أثناء الحملة الفرنسية، ثم أثناء الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ وأثناء ثورة الشعب في سنة ١٩١٩.

وثمة أمثلة كثيرة لأوقاف نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر[٢٣]. ولعل أوقاف السيد عمر مكرم التي أنشأها خلال الفترة من سنة ١٢٢٤ - ١٢٣٥هـ// ١٨٠٩-١٨٢٠م، هي أهم نموذج يمكن البرهنة به على ما ذهبنا إليه، إذ كانت رمزًا للتعبير عن اتجاه «السياسة الأهلية» للوقف في مساندة التعليم العالي الموروث.

ففي سنة ١٢٢٤هـ - ١٨٠٩؛ وهى السنة التي نفاه فيها محمد على إلى دمياط بعد أن قرر مساواة أراضى الأوقاف بغيرها من الأراضي في دفع الضرائب لحكومته، قام عمر مكرم بإنشاء أول وقفية له على بعض «طلبة العلم بالجامع الأزهر»، واشترط أن يستمر صرف الريع على أولاد الموقوف عليه منهم «طبقة بعد طبقة، وجيلا بعد جيل» ما داموا من طلاب العلم بالجامع الأزهر، فإذا انقرضوا «يكون ذلك وقفًا مصروفًا ريعه على السادة المجاورين من طلبة العلم القاطنين برواق الفوية...» ثم من بعدهم «لمن يكون قاطنًا من أهل العلم بالرواق المذكور[٢٤].

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول المدارس الحديثة التي أنشأها محمد على، وسياسته العامة في هذا المجال، انظر: أنور عبد الملك: نهضة مصر..، م س ذ، ص ١٥٥ - ١٦٣. وأحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد على (القاهرة: ١٩٣٨).

(٢٤) انظر: «إشهاد بوقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف» مؤرخ في ١١ جماد الأول ١٢٢٤هـ (أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات محكمة الباب العالي بمصر، مسلسلة رقم ٣٤١ مادة ١٦٣، ص ٧٤).

وفي سنة ١٢٢٧هـ - ١٨١٢م قام بوقف بعض عقاراته بالقاهرة واشترط أن يصرف ريعها : «على السادة الفقهاء الفوية طلبة العلم بالأزهر سواء كانوا جميعا أو فرادى، بالسوية بينهم على الدوام سرمدًا»[٢٥] . وفي سنة ١٢٣٥هـ - ١٨٢٠هـ قام بوقف ثلاث وقفات شملت ما تبقى له من ممتلكات في القاهرة وأسيوط واشترط أن يصرف من ريعها على طلبة العلم بالأزهر الشريف أيضا، وخص منهم «المجاورين برواق الصعايدة، ورواق السادة الفشنية» على أن يشترى لهم ما جملته سنويا ٥٠٠,١٦ رغيف توزع عليهم يوميا، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠٠ قرش رومي «للسادة المجاورين برواق الصعايدة»[٢٦] .

وإلى جانب ما سبق، نصَّ عمر مكرم في حجة وقفيته المحررة في ربيع الثاني سنة ١٢٣٥هـ، على بعض التغييرات في مصارف وقف سابق له - كان قد أنشأه في سنة ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م - وكان من بين تلك التغييرات أنه حرم «الأشراف» من ثلث ريع ذلك الوقف، وجعل هذا الثلث «للسادة المجاورين برواق الصعايدة»[٢٧] . وبذلك صارت معظم أوقاف السيد عمر مكرم مخصصة للإنفاق على الأزهر الشريف وعلمائه وطلابه. وقد ضرب مثلًا للكثيرين غيره لكي يحذو حذوه في الوقف على الأزهر، وخاصة من ذوى السعة والثراء.

نخلص من ذلك إلى أن إهمال محمد على للأزهر، قد توازى معه اهتمام به من الأهالي الذين توجهوا لإنشاء أوقاف جديدة عليه، وكانت أوقاف عمر مكرم - كزعيم شعبي له مكانة كبيرة في النفوس - رمزًا على هذا التوجه الاجتماعي.

وابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع صعود موجة المد في إنشاء الأوقاف الجديدة؛ حظي الأزهر - وحظيت المعاهد الدينية التابعة له - بنصيب أكبر من

---

(٢٥) حجة وقف عمر مكرم المحررة بتاريخ ٥ رجب ١٢٢٧ هـ أمام محكمة الباب العالي (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ١/ قديم - مسلسلة رقم ٣٤).

(٢٦) الوقفية الأولى محررة بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٣٥ أمام محكمة الباب العالي ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل رقم ٣/أهلي ب) والوقفية الثانية محررة بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٥، أمام محكمة الباب العالي أيضا ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل رقم ٣٥/ قديم - مسلسلة ٢٥٨٥)، أما الوقفية الثالثة فهي محررة بتاريخ ١٥ شوال ١٢٣٥ أمام محكمة الباب العالي ومسجلة بسجلات وزارة الأوقاف (سجل ٣٢/ قديم- مسلسلة ١٨٣٧) وجميع التصرفات التي جرت لأوقاف عمر مكرم محفوظة بملف التولية رقم ٢٠١١ - بسجلات وزارة الأوقاف.

(٢٧) حجة وقف عمر مكرم المحررة بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٣٥هـ، (سبق ذكرها)، وقد تم تقدير مبلغ الـ ١٠٠٠ قرش رومية بمبلغ ١٠ جنيهات مصرية حسب أسعار سنة ١٩٥٢.

مخصصات ريع تلك الأوقاف الجديدة، وللأسباب نفسها - تقريبا - التي سبق أن أوردناها بخصوص زيادة الوقف على التعليم الأَوَّلي بالكتاتيب. ونلاحظ هنا أيضا أن الوقف على الأزهر قد بلغ ذروته في الفترة نفسها التي شهدت ذروة الوقف على الكتاتيب، وذلك على مدى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

ويلفت النظر أن أوائل المبادرين بإنشاء أوقاف جديدة لصالح الأزهر بعد موت محمد على كانوا من أعضاء أسرته، وخاصة من النساء[٢٨] ، ومنهن - على سبيل المثال - ابنته الأميرة زينب التي أنشأت وقفية كبيرة في سنة ١٢٦٦هـ - ١٨٦٠م، وكانت عبارة عن أراضٍ زراعية مساحتها ١٠,٢٩٩ فدانًا بمديرية الدقهلية، وقد شرطت أن يصرف من ريعها على جهات خيرية متعددة منها «مرتبات، وثمن خبز للعلماء الأحناف بالأزهر»[٢٩] ؛ كانت تقدر بمبلغ ٣٣٥٣ جنيها حسب إيرادات الوقفية في سنة ٤٠/ ١٩٤١. ولم يتغير هذا المبلغ كثيرا حتى نهاية الخمسينيات، أما في الستينيات فقد وصل إلى ٧,٦٣١ جنيها. وفى سنة ١٩٨١ زاد إلى ١٧,٠٠٠ جنيه، ثم زاد مرة أخرى إلى ٢٧ ألف جنيه ابتداءً من سنة ١٩٩٠[٣٠].

وقد كانت الزيادة المطردة في الإقبال على إنشاء أوقاف جديدة على إثر صدور اللائحة السعيدية في سنة ١٨٥٨ - وبفضل عوامل أخرى سبق ذكرها - كانت تلك الزيادة ذات فائدة كبيرة بالنسبة للأزهر، على النحو الذي تؤكده وقائع إعادة تجديد البنية الاقتصادية

---

(٢٨) أحصيت منهن ست نساء وهن: بمبا قادن، وشيوه ناز هانم (معتوقة خديجة نظلى بنت محمد على) وجميلة هانم والبرنسيسة فاطمة كريمتا الخديوى إسماعيل، وفاطمة برلنتي من سيدات الأسرة. إلى جانب الخديوى توفيق الذي جعل إحدى وقفياته مخصصة للإنفاق على الأزهر أيضا.

(٢٩) حجة وقف زينب هانم كريمة محمد على باشا المحررة بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٧٧ هـ أمام محكمة مصر الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ٤/قديم - مسلسلة رقم ٢٩٢ - ملف تولية رقم ٢١٢). وهناك وثائق أخرى خاصة بهذه الوقفية في «محافظ عابدين » بدار الوثائق القومية، ومنها المحفظة رقم ١٦٨ - أوقاف عن الفترة من (٢٣/ ١٠/ ١٩٠٨ إلى ٣١/ ٣/ ١٩٥٢).

(٣٠) ملحق ميزانية الجامع الأزهر سنة ٤٠/ ١٩٤١ (دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأزهر الشريف- محفظة رقم ٤٥).
وانظر أيضاً: مذكرة برقم ٦ لسنة ١٩٩١ «بشأن النظر في تخصيص مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه أخرى من خيرات وقف زينب هانم محمد علي» وهذه المذكرة محفوظة ضمن مستندات ملف التولية الخاص بهذا الوقف، وبها عرض تاريخي موجز لتطور حصة الخيرات المخصصة للأزهر حسب شرط الواقفة، والتعديلات التي تمت على شرطها في إطار ما أجازته القوانين الصادرة بعد ثورة ١٩٥٢ بخصوص الأوقاف.

والاجتماعية للأوقاف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث زاد معدل الوقف في الأراضي الزراعية من ناحية، واتسعت دائرة المشاركين من مختلف الفئات الاجتماعية في إحداث تلك الزيادة من ناحية أخرى.

كانت الأميرة زينب قد أنشأت وقفيتها على الأزهر في سنة ١٨٦٠ أي بعد عامين من صدور اللائحة السعيدية. أما بقية أعضاء السلطة الحاكمة وكبار موظفي الدولة فمن وقفاتهم على الأزهر أوقاف كل من: أبو بكر راتب باشا (كان وزيرا في عهد إسماعيل)، ومصطفى رياض باشا (رئيس مجلس النظار)، وعثمان باشا ماهر(كان يشغل منصب نائب أعضاء بقمسيون الأراضي الميرية وكان مديرا لديوان عموم الأوقاف لمدة)، وأحمد باشا صادق (كان رئيس مجلس – أي محافظ– الإسكندرية).

كذلك فقد أسهمت جماعة كبار ملاك الأراضي بعديد من الوقفيات على الأزهر منها على سبيل المثال: أوقاف كل من حسن باشا سرى، ومحمد باشا سلطان، وفريدة هانم جركس، وأحمد باشا الشريف، وعائشة صديقة ذهنى، وأحمد باشا المنشاوي، وأحمد باشا البدراوي. وقطب بك قرشى. والحاج موسى على (عمدة كفر الفقاعي–بالمنيا) وغيرهم كثيرون.

أما عموم الأهالي فقد ظهرت وقفاتهم – من الأراضي الزراعية – على الأزهر في أواخر القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين؛ أي بعد أن اتسعت – نسبيا – دائرة الملكية الزراعية[٣١] منها على سبيل المثال وقف الحاج عبده سلامة (مزارع من قرية كوم النور– مركز ميت غمر دقهلية) الذي أنشأه في سنة ١٣٠٨–١٨٩١ وكانت مساحته ٨٦ فدانًا وأربعة أسهم (من القيراط) وقد خصص منها ٥٥ فدانًا و١٢ قيراطا وأربعة أسهم ليصرف ريعها على «سبعة مشايخ من طلاب العلم ومدرسيه بالأزهر، وعلى السادة المدرسين الشافعية والمجاورين برواق ابن معمر، وكل من يكون شيخا على الرواق المذكور أو نقيبا له؛ للمجاور منهم نصف نصيب المدرس على الدوام»، وباقي المساحة الموقوفة يصرف ريعها على الفقراء والمساكين وخيرات أخرى.

(٣١) لم يكن اتساع دائرة الملكية الزراعية الخاصة هو السبب الوحيد لاستنهاض همم الأهالي للوقف على الأزهر، فإلى جانب ذلك كانت هناك عوامل أخرى مرتبطة بظروف الاحتلال وتحديات الغزو الثقافي الأجنبي.

ومنها كذلك وقف يوسف أفندي صديق كان ضابطًا بالجيش قبل سنة ١٩١١- الذي أنشأه في سنة ١٩١١ وكانت مساحته ٢٣ فدانًا خصص حصة من ريعها لطلبة العلم بالأزهر. ووقف هانم أبو مندور -من كفر مندور مركز إيتاى البارود (بحيرة) الذي أنشأته في سنة ١٣٤٣-١٩٢٤، ومساحته ٥ أفدنة و٨ قراريط و١٨ سهمًا خصصت منها نصفها تقريبا ليصرف ريعه «على طلبة العلم الفقراء بالأزهر على الدوام». ووقف فاطمة حسين على ونفيسة عبد الغنى - وهما من أهالي مركز دشنا بسوهاج - الذي أنشأتاه (معًا) في سنة ١٩٠٠ وكانت مساحته ٣٣ فدانًا وقيراط واحد وسهم واحد، وقد خصصتا منها ٨ أفدنة ليصرف ريعها على الفقراء والمساكين من طلبة العلم الشريف بالجامع الأزهر برواق الصعايدة، على شرط أن يراعى في ذلك «الأحوج فالأحوج بأمانة الله ورسوله، وفقراء دشنا من طلبة العلم مقدمون على غيرهم»[(٣٢)].

وبدراسة وقفات كل فئة من الفئات الاجتماعية المختلفة على الأزهر - وقد أشرنا إلى بعض نماذج منها على سبيل المثال فيما سبق - توصلنا إلى أن وقفيات جماعة كبار الملاك كانت تسهم بأكبر نسبة (٤٣ ٪) في تكوين إيرادات أوقاف الأزهر بصفة عامة. وبلغت نسبة وقفيات عموم الأهالي ٦٦,٢ ٪؛ وهى تمثل أكبر نسبة من إجمالي عدد أوقاف الأزهر، بينما لم تزد جملة إيراداتها السنوية عن نسبة ٩,٧ ٪ من إجمالي إيرادات الأزهر من جميع وقفياته سنويا حسب بيانات رسمية ترجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين. على عكس الحال بالنسبة لعدد وقفيات الوزراء وكبار موظفي الدولة؛ إذ لم تكن تمثل سوى ٤ ٪ فقط من إجمالي عدد الوقفيات وأسهمت بنسبة ٩ ٪ من إجمالي الإيرادات السنوية. ومن جهة أخرى نجد أنه بالرغم من انخفاض نسبة عدد وقفيات النساء (٢٩,٥ ٪) مقارنة بنسبة عدد وقفيات الرجال (٧٠,٥ ٪) فإن نسبة إسهام وقفياتهن في إجمالي الإيرادات السنوية هي ٤٧,٧٥ ٪ وهى نسبة تكاد تتساوى مع نسبة إسهام وقفيات الرجال (٥٢,٢٥ ٪). والسبب في عدم توازن نسبة عدد الوقفيات - في كل تلك الحالات المشار إليها - مع ما تغله من إيرادات يرجع إلى اختلاف أحجام الأعيان الموقوفة بصفة أساسية؛ فهي كثيرة العدد

(٣٢) حجة وقف فاطمة حسن، ونفيسة عبد الغنى المحررة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٣١٨- ٤/٨/ ١٩٠٠ أمام محكمة دشنا الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف - سجل رقم ٢/ قبلي -مسلسلة رقم ١٤٦).

صغيرة الحجم في حالة وقفيات عموم الأهالي، بينما نجدها قليلة العدد كبيرة الحجم في حالة وقفيات كبار الملاك وأعضاء الأسرة الحاكمة.

والحاصل من مراجعة حركة الوقف على الأزهر الشريف خلال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين تقريبًا هو أن الأزهر بات أكبر مؤسسة وقفية في مصر على وجه الإطلاق - واتسمت وقفياته بـ «غلبة نزعة اللامركزية» ؛ وذلك على مستويين: الأول هو مستوى تخصيص الريع على جهات الاستحقاق المختلفة داخل الأزهر، والثاني هو مستوى إسناد النظر (أى الإدارة) على أعيان الوقفات ؛ وذلك إما إلى مشيخة الأزهر أو وزارة الأوقاف، أو ديوان الأوقاف الملكية، أو الأفراد. ولنلاحظ أن صاحب الاختصاص الأصيل فيما يتعلق بقرار تخصيص الريع في (المستوى الأول) وقرار تعيين جهة الإدارة (فى المستوى الثاني) هو مؤسس الوقف أو الواقف نفسه، وهو الذي يعبر عن ذلك من خلال الشروط التي يضمنها حجة وقفه، ومن هنا يمكن استخلاص دلالة اللامركزية في تخصيص ريع وقفيات الأزهر وإدارتها.

وقد كان شيخ الأزهر يتولى النظر - بصفته شيخا للأزهر - على بعض الوقفيات حسب شروط الواقفين، وكان معظم الوقفيات التي يتولى النظر عليها مشروط صرف ريعها على الأزهر ومصالحه المختلفة، ونسبة قليلة منها كانت أوقافًا أهلية غير مشروط من ريعها شيء للأزهر. إضافة إلى أن بعض مؤسسي الأوقاف كانوا يشترطون إقامة شيخ الأزهر ناظرًا حسبيا على وقفاتهم في بعض الحالات.

على أننا نلاحظ أن سمتى اللامركزية والاستقلالية في نظام الأوقاف قد تأثرتا في تاريخ مصر الحديثة بدرجة تدخل الدولة في المجالين الاجتماعي، والاقتصادي بصفة أساسية. فكلما كانت درجة تدخلها كبيرة ضعفت سمتا اللامركزية والاستقلالية من نظام الأوقاف والعكس صحيح. ومن ثم فقد كان اتجاه الدولة المصرية الحديثة نحو نمط «الدولة المتدخلة» تدخلًا كاملًا مفضٍ بالضرورة إلى تقويض استقلالية السياسة الأهلية للأوقاف من ناحية، ومؤدٍ إلى تضاؤل المجتمع في مواجهة الدولة من ناحية أخرى، وخاصة إذا كان تدخلها مصحوبًا بنزعة قوية نحو مركزية السلطة إداريًا، وسياسيًا وهو ما حدث بشكل كامل في نظام ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد ترتب على ذلك فقدان الأوقاف سمتها اللامركزية وتحويلها - بعد إدماجها - إلى أداة من أدوات مركزية النظام السياسي، إذ أصبحت وزارة

الأوقاف ناظرة على جميع الأوقاف بما في ذلك جميع أوقاف الأزهر بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي أدخلت عليه بعد ذلك(٣٣).

ففيما بعد سنة ١٩٢٥ وحتى سنة ١٩٥٢ أضحى من النادر أن يظهر وقف جديد على الأزهر وطلابه ومدرسيه، ومن تلك الحالات ما وقفته «الست فهيمة بنت محمد بك» في سنة ١٩٣٧ وكان ما وقفته عبارة عن مساحة قدرها ١٦ فدانًا من جملة ما وقفته وكان عبارة عن ٩٨ فدانًا (وكسور من الفدان)، واشترطت أن يصرف ريع ال- ١٦ فدانًا «على طلبة العلم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له»(٣٤). أما بعد سنة ١٩٥٢ فلم ينل الأزهر أي وقفيات جديدة، بل أخذت منه أوقافه الموروثة بكاملها، وسيطرت عليها "الدولة الحديثة" في عهد حكومات الثورة والاستقلال، وأقامت حوله "الأسوار" الحديدية، تماما كما هي الأسوار التي تحيط بالجامعة المصرية - منذ أن استولت عليها الحكومة في منتصف العشرينات من القرن الماضي - في إشارة إلى دخول التعليم الأزهري العالي وجامعته العريقة مرحلة جديدة؛ تم فيها تقريبه من الدولة وسياساتها السلطوية، بقدر ما تم تبعيده عن المجتمع، وسياساته الأهلية. ولم تظهر وقفيات على الأزهر طيلة أكثر من نصف قرن(١٩٥٢-٢٠١١) سوى وقفية المستشار محمد شوقي الفنجري التي خصص منها حصة لبعض طلبة ألأزهر الشريف (وسيأتي حديثنا عنها).

٢ - أوقاف الجامعة المصرية (جامعة القاهرة)

راودت المصريين فكرة إنشاء جامعة للتعليم العالي منذ أواخر القرن التاسع

(٣٣) انظر: نص المرسوم المشار إليه وتعديلاته فى: قوانين الوقف والقوانين المتعلقة بها، م س ذ، ص ٩٤و ٩٧. وقد أعطى هذا المرسوم لوزير الأوقاف حق تغيير مصارف الأوقاف الخيرية ومخالفة شروط الواقفين، ومن هنا تبدو المقارنة غير عادلة بين ما فعله محمد على من الاستيلاء على الأوقاف بما فيها أوقاف الأزهر، وبين ما فعلته حكومة ثورة يوليو، إذ إن محمد على قد اكتفى بالاستيلاء عليها وإخضاعها للإدارة الحكومية، ولم يمنع إنشاء أوقاف جديدة إلا لسنوات قليلة قرب نهاية حياته، ولم يتم تنفيذ أمره بشكل كامل كما أسلفنا في موضع سابق من هذه الدراسة. والأهم من ذلك هو أن سلطة يوليو قد خولت الوزارة كجهة حكومية تنفيذية سلطة تغيير مصارف الأوقاف، وكان هذا التخويل «ممن لا يملكه إلى من لا يستحقه» لأن جهة الاختصاص الأصيلة في الإذن بتغيير مصرف الوقف هي المحكمة الشرعية، ولكن المحاكم الشرعية نفسها قد تم إلغاؤها في سنة ١٩٥٥ وانظر فيما بعد مزيدا من التفاصيل في الفصل الخامس.

(٣٤) حجة وقف الست فهيمة محمد بك المحررة بتاريخ ٢٦ المحرم ١٣٥٦ - ١٩٣٧/٤/٨ أمام محكمة مصر الشرعية (سجلات وزارة الأوقاف: سجل رقم ٦٩/ مصر مسلسلة رقم ١٠٩٠٢ ص ١٧٥-١٧٨).

عشر[٣٥]، ولكنها لم تظهر إلى حيز الوجود إلا في مطلع القرن العشرين. وكان مشروع إنشاء الجامعة في حد ذاته آنذاك أحد مظاهر التعبير عن حيوية المجتمع الأهلي والمبادرات المدنية في إطار التصدي لسياسة الاحتلال البريطاني التي قامت على أساس الحد من انتشار التعليم، ومعارضة صريحة لمشروع إنشاء جامعة للتعليم العالي في مصر. ولفتت فكرة الجامعة انتباه عدد من كبار الملاك، كان على رأسهم مصطفى بك كامل الغمراوي - من أعيان بني سويف ومن مشاهير المحسنين ومؤسسي الأوقاف الخيرية هو وعائلته - فبادر باقتراح **إنشاء** الجامعة رسميًا في أكتوبر ١٩٠٦، وافتتح الاكتتاب لها بمبلغ ٥٠٠جنيهًا، وعلى أثر ذلك انعقد اجتماع في منزل سعد زغلول واكتتب الحاضرون بمبلغ ٤٥٨٥ جنيهًا.

ثم اجتمع المكتتبون مرة ثانية في **ديوان عموم الأوقاف** بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٠٨ برئاسة الأمير أحمد فؤاد وسموها الجامعة المصرية[٣٦]، وقرر ديوان الأوقاف إعانة سنوية للجامعة قدرها ٥٠٠٠ جنيهًا، بينما قررت الحكومة إعانة سنوية فقط بمبلغ ٢٠٠٠جنيهًا. وتوالت التبرعات والأوقاف منذ ذلك الحين، مبتدئة بوقف مصطفى بك الغمراوي، وعدد من أمراء أسرة محمد علي، كانت على رأسهم الأميرة فاطمة إسماعيل التي وقفت مساحة قدرها ٦٧٤ فداناً بمديرية الدقهلية ليصرف ريعها على الجامعة، إضافة إلى ستة أفدنة ببولاق الدكرور لبناء دار الجامعة، و ١٨ ألف جنيه قيمة مجوهرات خاصة بها للمساعدة في إقامة المنشآت الجامعية. وفي سنة ١٩١٤ بلغت الأراضي الموقوفة على الجامعة ١٠٢٨ فدانًا، كانت تدر ريعًا سنويًا آنذاك قدره ٨ آلاف جنيهًا[٣٧].

ولم تحدث زيادة ذات قيمة في وقفيات الجامعة بعد ذلك التاريخ، وخاصة بعد تحويلها إلى جامعة أميرية في سنة ١٩٢٥. وصارت الحكومة تنفق عليها من الميزانية العامة للدولة، وترسم سياساتها التعليمية. ومن حالات الوقف النادرة التي ظهرت بعد ذلك وقبل ١٩٥٢ لصالح الجامعة المصرية وقف محمد توفيق نسيم - رئيس الوزراء - سنة ١٩٣٤ الذي اشترط فيه "أن يصرف ريع فدان واحد للطالب الأول من خريجي كلية الحقوق بالجامعة المصري".

---

(٣٥) دونالد ريد، جامعة القاهرة والمستشرقون. مجلة "الثقافة العالمية" (الكويت: العدد ٣٨ السنة السابعة، ١٩٨٨) ص٨و٩. وانظر أيضاً بشأن خلفيات نشأة الجامعة: تاريخ إنشاء الجامعة المصرية، مجلة الهلال. الجزء الثامن - السنة ٢٢-١/ ٥/ ١٩١٤، ص٥٦٤.

(٣٦) ذكر أحمد لطفي السيد في مذكراته أن اسم الجامعة المصرية أطلق عليها في ذلك الاجتماع، انظر: أحمد لطفي السيد، قصة حياتي (القاهرة: دار الهلال١٩٩٢،) ص١٩١و١٩٢.

(٣٧) غانم، المرجع السابق، ص٢٦٤.

ومنذ انتهاء مرحلة التحول الاشتراكي حتى اليوم ظهرت وقفيتان فقط على جامعة القاهرة الأولى للدكتور محمد عبد الله حسن سنة ١٩٧٦ لصالح كلية دار العلوم، وكانت عبارة عن ٥ أفدنة و١٩ قيراطًا و١٩ سهمًا(٣٨)، والثانية للمستشار محمد شوقي الفنجري، وهي النموذج الثاني الذي سنتناوله.

على أنه تجدر الإشارة إلى جهود أهلية أخرى لصالح جامعة القاهرة، في صورة مساعدات ورصد جوائز لتشجيع الطلبة، والتبرع بإنشاء بعض المباني - منها المبنى الضخم الذي أنشأته عائلة الدكتور العيوطي لكلية التجارة - وغير ذلك. وكلها لم تظهر إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

بيان وقفيات الجامعة المصرية القديمة من الأراضي الزراعية

م	اسم الواقف	اسم الواقف س ط ف	ملاحظات
١	مصطفى بك كامل الغمراوي	٦ ١٩ ٦	كان مصطفى بك هو الذي يديرها
٢	الأمير يوسف كمال	٩ ١٩ ١٢٥	كانت وزارة الأوقاف تديرها بالتوكيل عن الجامعة
٣			
٤	الشيخ محمد نجيب	– – ٥	كانت وزارة الأوقاف تديرها بالتوكيل عن الجامعة
٥			
٦	الأميرة فاطمة إسماعيل	– – ٦٧٤	كانت وزارة الأوقاف تدير هذه الوقفية
٧	أحمد بك الشريف	– – ١٠٠	كانت وزارة الأوقاف تدير هذه الوقفية
	حسن زايد باشا	٨ ٢ ٥٠	كانت وزارة الأوقاف تديرها بالتوكيل عن الجامعة
	عريان بك	– – ٧٣	كانت تحت إدارة الواقف
إجمالي الأطيان الموقوفة على الجامعة		٨ ١٤ ١٠٣٤	[الملاحظات أعلاه مستمدة من مضبطة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٨/٦/١٩٣٤]

* المصدر: كتاب الأوقاف والسياسة في مصر، مرجع سابق، ص٢٦٥

(٣٨) المرجع السابق، ص٢٧٠.

وقف المستشار الفنجري على جامعتي القاهرة والأزهر

في سنة ١٩٩١بدأ المستشار الفنجري في تخصيص وقف لصالح طلبة عدد من كليات الجامعة هي : الحقوق، والآداب، والإعلام، ودار العلوم، وأضيفت مؤخرًا كلية العلوم - وحذفت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - والوقف عبارة عن صورة شهادات استثمار البنك الأهلي (المجموعة ب) بلغت قيمتها الإجمالية في سنة ٢٠٠٣ مبلغًا قدره ٧٥٠,٠٠٠ (ثلاثة أرباع مليون جنيه) حسب حجة الوقف الأخيرة التي صدرت في يناير ٢٠٠٣ عن مكتب توثيق الأهرام النموذجي. وحسب إخطار البنك الأهلي فإن هذا الوقف يدر ريعًا سنويًا قدره ٩٥,٠٠٠(خمسة وتسعون ألف جنيه)، أي شهريًا بواقع ٨,٠٠٠ آلاف جنيهً، معفاة من المصاريف البنكية(٣٩) .

في بداية تأسيس الوقف كان الفنجري قد شرط أن يقسم الريع إلى قسمين الأول يصرف كمساعدات للطلبة المحتاجين في الكليات المذكورة، والثاني كمنح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه من كليات الحقوق، والآداب والإعلام، والاقتصاد والعلوم السياسية. وأسفر التطبيق عن استمرار القسم الأول ونجاحه، وبينما توقف القسم الثاني بعد أن أتم دعم ثلاثة طلاب للماجستير وثلاثة آخرون للدكتوراه. ويبدو أن **شروط الواقف الخاصة بموضوعات الرسائل التي تستحق المنحة كانت سببًا رئيسيًا في توقفها**(٤٠) .

ويوزع العائد (٩٥,٠٠٠ جنيهًا) على النحو التالي:

- كلية دار العلوم ٣٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية الحقوق ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية الإعلام ١٠٠٠ جنيهًا شهريا.
- كلية الآداب ١٠٠٠ جنيهًا شهريًا.
- كلية العلوم ١٠٠٠ جنيهًا شهريا.

(٣٩) دليل وقفية المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري خلال إحدى عشرة سنة ١٩٩١-٢٠٠٢ لصالح طلبة جامعة القاهرة(ب.ت - ب.ن) ص٢٨-٣٤.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول تجربة دعم طلبة الدراسات العليا من عوائد وقف الفنجري انظر: غانم، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٧٣.

(الإجمالي سنويًا هو ٩٤,٠٠٠ جنيها، أما الباقي وهو مبلغ قدره ١٠٠٠ جنيهًا فيحتفظ به احتياطيا، وتصرف منه مكافآت للإخصائيين الاجتماعيين، ومندوبي الكليات الخمس المسئولين عن تنفيذ الوقف والمشرف عليهم[٤١].

وتجري عملية صرف العائد للمستفيدين من طلاب وطالبات الكليات المذكورة وفقًا لإطار عام من القواعد وضعته اللجنة العليا لشئون الوقف سنة ١٩٩٦ برئاسة د. مفيد شهاب رئيس الجامعة آنذاك، وعضوية الواقف وعمداء الكليات المستفيدة، وأمين عام الجامعة ومستشارها القانوني، وأهمها الآتي:

١ - ضرورة الإعلان الكافي بكل كلية في بداية ونهاية كل عام دراسي عن المساعدات المالية المقررة.

٢ - توحيد المساعدة المالية لجميع الطلاب المستفيدين بالكليات الخمس لتكون مبلغ ٢٥ جنيهًا شهريًا لكل منهم، بحيث يستفيد سنويًا ٢٨٠ طالبًا، منهم ١٢٠ بكلة دار العلوم، و٤٠ بكل كلية من الكليات الأربع الأخرى.

٣ - يأخذ الموظف المسئول عن الوقف بالكلية تعهدًا من كل طالب مستفيد - على سبيل التذكرة والالتزام الأدبي فقط متروكًا لضميره - بأن يقدم مساعدة عقب تخرجه وتحسن ظروفه المالية إلى الصندوق الاجتماعي بكليته لمساعدة غيره من الطلاب المحتاجين.

٤ - لرئيس الجامعة بصفته ناظر الوقف أن يأمر بصرف ما يستحقه الطلبة المستفيدون عن شهور الإجازة الصيفية مقدمًا عند بداية الدراسة لمواجهة النفقات الطارئة، وينتهي الصرف لطلبة الفرقة الرابعة في آخر يونيو من كل عام.

٥ - يجرى استبيان كل ثلاث أو خمس سنوات على الأكثر بمعرفة كلية الإعلام، وذلك للتعرف إلى آراء المستفيدين واقتراحاتهم توصلًا لتحقيق أكبر فائدة لهم، وتأكيدًا لحسن تحقيق الوقف لأهدافه[٤٢].

---

(٤١) دليل وقفية الفنجري، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤٢) المرجع السابق، ص٣٢-٣٤.

إحصائية تبين عدد الطلاب من جامعة القاهرة الذين استفادوا من المساعدات المقررة بالوقف خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢

الكلية / العام	الحقوق	الآداب	الإعلام	دار العلوم	المجموع الكلي
٩٣	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	٧٠
٩٤	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	٧٠
٩٥	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٢٠
٩٦	٤٠	٢٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٩٧	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٩٨	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٩٩	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٢٠٠٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٢٠٠١	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
٢٠٠٢	٤٠	٤٠	٤٠	١٢٠	٢٤٠
الجملة	**٣٤٠**	**٢٩٠**	**٣٤٠**	**٩٠٠**	**١٨٧٠**

* المصدر: دليل وقفية الفنجري، مرجع سابق، ص٤١.

الخاتمة

ما أردنا تأكيده في هذا البحث هو أن القائمين على شئون التعليم العالي في مصر لا يزالون بعيدين عن إدراك أهمية الوقف في دعم هذا القطاع وتطويره والإسهام في استقلاليته. وثمة كثر من الدواعي التي تستوجب العمل على تفعيل دور الوقف بصور وأنماط مستحدثة من أجل المشاركة في حل مشكلات التعليم العالي والنهوض به وتطويره.

لقد كانت الخدمات التعليمية بأكملها إحدى أهم مسئوليات المجتمع المدني عبر نظام الوقف في إطار النمط التقليدي للدولة، ولكن هذه الخدمات تراجعت في ظل الدولة الحديثة التي أدت عمليات بنائها إلى تقويض كثير من منابع الدعم الذاتي للتعليم، وفي

مقدمتها نظام الوقف. وباتت مشاركة القطاع المدني الخاص في هذا المجال أقرب إلى العشوائية، فضلًا عن أنها تقوم على فلسفة السوق وليس الاقتصاد الاجتماعي كما كان شأن مشاركة القطاع المدني الهادف للمساهمة في تحقيق النفع العام في السابق.

ولعل من أهم الدواعي التي تستوجب تركيز المجتمع المدني على قطاع التعليم العالي - وما دونه - من منظور الاقتصاد الاجتماعي وليس من منظور اقتصاد السوق، هو ما تؤكده التجارب العالمية من أن الاستثمار في المعرفة والعلم هو أهم الوسائل التي تؤدي إلى نجاح العمل المدني ذاته من جهة، وإلى تطوير المجتمع وحل مشكلاته من جهة أخرى، والأهم من ذلك هو أن التحول إلى نظام السوق يفترض اهتمامًا أكبر بميدان التعليم من منظور اللاسوق والاعتبارات الاجتماعية.

أردنا أن نقول أيضًا إن ثمة ضرورة لإيجاد توليفة تعاونية فعالة بين القدرات البشرية الثلاث التي تتجلى في أي مجتمع، ولنسمه مدنيًا أو غير ذلك من الأسماء، وهي الروح أو العاطفة، والعقل، والمصلحة؛ وثلاثتها تتولد عنها أنماط مناظرة لها في النظام الاجتماعي تستهدف تعظيم تكافؤ الفرص، أو العدالة الاجتماعية التي هي سر السلم الأهلي وسر التقدم، وهي تشمل ضمان الحقوق والواجبات على مستوى الدولة، وحرية الاختيار على مستوى السوق، والمحافظة على الهوية والذات الوطنية على المستوى الاجتماعي العام والمحلي.

وقد أكدنا أيضًا نموذجَ الوقف وأهمية دوره في مجال التعليم من المنظورين التاريخي والمعاصر، ونعود فنؤكد أن ثمة دلائل قوية تشير إلى أن هذا النظام لا يزال يحمل بداخله عوامل بقائه، وإمكانات تجديده، وتفعيله في المجال التعليمي على وجه الخصوص، ولا تقتصر هذه الدلائل فقط على نموذج الجامعة المصرية (الذي بات قديمًا نسبيًا بحكم مرور ما يقرب من مائة سنة عليه) أو نموذج وقف الفنجري، الذي رغم أهميته واشتماله على اجتهادات، وتطويرات دقيقة، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولى، ويحتاج إلى مزيد من التطوير، ويحتاج كذلك إلى مبادرات أخرى تدعمه وتنضم إليه وهو ما لم يحدث حتى اليوم. هناك عدد من التجارب الأكثر أهمية ونجاحًا في جامعات البلاد المتقدمة بالاعتماد في حالات متعددة على فكرة الوقف، أو ما يعرف بـ Endowment & Trust، وأيضا هناك بعض التجارب الواعدة في عدد من البلدان الإسلامية مثل تركيا وإيران وماليزيا.

أضف إلى ذلك سعي الدولة ذاتها لحشد كافة الطاقات، والمساهمات للمشاركة في ميادين كانت قد احتكرتها سابقا وتبين لها منذ حين أن أعباءها فوق طاقتها بمفردها، وأن إلغاء الخاص يؤثر سلبًا على العام والمدني التطوعي، وكذلك يصح القول إن استمرار تقييد العمل المدني التطوعي يؤثر سلبيًا على المجالين العام والخاص، فضلًا عن أنه بات غير معقول ولا مقبول في ظل الظروف الراهنة.

إن من المهم رد الاعتبار لنظام الوقف وفتح المجال أمامه للمشاركة في الحياة العامة، وفي دعم وتطوير التعليم العالي، وذلك لكونه يوفر قاعدة صلبة، وثرية من الإمكانات الذاتية المحلية، ولكن هذا لا يعني أننا نطالب بإعادة إنتاج التقاليد الوقفية بالطريقة نفسها التي كانت قائمة في الماضي؛ بل الأمر يتطلب اجتهادات جديدة على المستوى الفقهي، وابتكارات حديثة على مستوى التنظيم والإدارة والاستثمار، وتعديلات وصياغات قانونية تضمن إدماج المبادرات الوقفية على وجه الخصوص وتشجعها في مجال التعليم العالي.

ومن منظور عملي يراعي معطيات الواقع الراهن نقول إن دروس نظام الوقف التي يكشف عنها تراثه الماضي في مجال التعليم العالي، تشكل نموذجًا استرشاديًا يساعد مع فعاليات أخرى في بناء مجتمع مدني حقيقي، وهذا يتطلب من الناحية العملية القبول المبدئي بالفكرة في الأوساط المدنية، والأكاديمية ولدى الجهات الحكومية المعنية، ثم تصميم نموذج لاختبارها في الواقع ضمن إحدى الجامعات القائمة قبل القيام بوضع التعديلات القانونية الواجب إدخالها على عدة قوانين منها وأولها قانون الوقف، وقانون الجمعيات الأهلية، وقانون الجامعات. ويمكن أن يكون قانون الجمعيات إطارًا مؤقتًا لمثل هذا الاختبار، من خلال التشجيع على تكوين جمعيات وقفية تكون مهمتها الإسهام في حل مشكلات التعليم الجامعي والمساعدة في تطويره كميًا وكيفيًا، ثم تأتي مرحلة التعميم بعد التقييم. والموضوع يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد في جميع الأحوال.



هارفارد وأخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية

د. طارق عبدالله(*)

مقدمة:

كثيرا ما يتبادر في كتابات الباحثين الأوربيين في التاريخ الأمريكي تساؤلات عن نوعية التطور الذي حصل في أمريكا، وكيف تمكن لهذا البلد من أن يتجاوز في مدة زمنية قياسية أوروبا ذات التاريخ الطويل في المجالات الاقتصادية والعلمية، ليتصدر بعد الحرب العالمية الثانية القوي العالمية الرئيسية بل وليصبح القوة الرئيسية في العالم(١). للإجابة عن هذه التساؤلات يشترك الكثير من الكتاب في إبراز الدور الذي لعبته ثقافة التبرع، وخروج المؤسسات الخيرية كأحد المكونات الجوهرية في بناء "مشروع الولايات المتحدة الأمريكية". ولتعليل هذا الرأي يشير هؤلاء إلى ضرورة العودة إلى بدايات تكون الولايات المتحدة الأمريكية كتجربة سياسية واقتصادية، وعلمية والعوامل التي حكمت النشأة في مراحلها الأولى ابتداءً من القرن السابع عشر. ويؤكد أصحاب هذا التوجه صعوبة الفصل

(*) أستاذ مشارك، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.

(١) See: Mattei Dogan, Kenneth Prewitt (edit.) Fondations philanthropiques en Europe et aux?tats-Unis, Les?ditions de la Maison des sciences de l'homme, France, 2007.

بين التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وسلوكيات الأجيال الأولى من المهاجرين الأوروبيين وتشكيل مستوطنات في القارة الجديدة منذ القرن السابع عشر وحتى تشكيل دولة ذات كيان سياسي مستقل تحت مسمي الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية.

١ - أمريكا والوقف: البدايات والحالة الراهنة

لا شك في أن أعدادًا كبيرة من الذين اختاروا الذهاب إلى القارة الجديدة ابتداء من القرن السادس عشر كانوا من "صائدي الجوائز" وبالتالي كان الدافع المادي هو الأساس في هجرتهم. غير أن المؤرخين يؤكدون أن غالبية المهاجرين الأوائل كانوا من الهاربين من الاضطهاد الكنسي لأتباع الأقليات المذهبية من داخل العقيدة المسيحية الذين تعرضوا في بلدان أوروبا بريطانيا على وجه الخصوص[٢] إلى أبشع أنواع التعسف مثل الإعدام والتهجير. لقد اعتبر هؤلاء بأن أمريكا هي الملاذ الديني الآمن لهم. وعلى هذا الأساس كانت المستعمرات البريطانية الأولى في أمريكا مثل نيوجرزي (New Jersey) و بنسيلفانيا (Pennsylvania) وميريلاند (Maryland) "مستعمرات دينية" وهي التي مثلت واقعيا نواة ما سيسمى لاحقا بالولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق العام لا يمكن فصل تطور الأوقاف الخيرية في القارة الجديدة عن الدور الذي لعبه العامل الديني، ودور الأجيال الأولى في ترسيخ ثقافة تبرع لا تزال حتى هذا القرن الحادي والعشرين تحافظ على قوتها في بناء المشاريع الاجتماعية والعلمية في الولايات المتحدة الأمريكية. وليس غريبًا أن نجد آثار المهاجرين الأوائل وما حملوه من أفكار وطموحات ينعكس بشكل مباشر في ثلاثة عناصر تاريخية:

---

(٢) تفاقم اضطهاد أتباع المذهب البروتستنتي في عهد جاك الأول (١٦٠٣-١٦٢٥)و شارل الأول (١٦٢٥-١٦٤٩) وهاجرت أعداد كبيرة من البريطانيين البروتستانت إلى أمريكا هربا من التعسف المذهبي والديني الذي لحق بهم. ولعل من الأمثلة ذات الدلالة هجرة أعداد كبيرة من الطهوريين البريطانيين Puritans الذين اختاروا الهجرة ليحققوا في أمريكا ما منعوا منه في بريطانيا ومناطق أخرى من أوروبا، أي عبادة الله بالطريقة التي يختارونها. انظر:

America as a Religious Refuge: The Seventeenth Century (www.loc.gov/exhibits/religion/rel01.html)

(Michel Duchein Le puritanisme aux Etats-Unis, du Mayflower aux télévangélistes)

أولا: تشير العديد من الدلائل أن استفادة الأوروبيين من الإبداعات التي وصلت إليها الحضارة الإسلامية لم تنحصر في العلوم التطبيقية بل وكذلك كانت في مستوي القوانين وفقه المعاملات. وليس أدل على ذلك من استفادة الأوروبيين من نظام الوقف إبان تواجدهم في ديار الإسلام منذ القرن العاشر ميلادي وبالتحديد أثناء فترة الحروب الصليبية[٣]. ويؤكد Gary Watt أن صيغة التراست (Trust) في أوروبا تجد أصولها في العادة التي دأب عليها الصليبيون المتوجهين إلى بيت المقدس حيث كانوا يعهدون إلى بعض "الأمناء(trustees)" لإدارة ممتلكاتهم وإسناد ريعها إلى عائلاتهم إلى حين عودتهم. غير أن هذه "العادة" صاحبتها الكثير من المشاكل المتعلقة بالنواحي الإجرائية الخاصة بحماية حقوق المالك ومن يعينهم للانتفاع بريع ما يمتلكه، حيث لم يستطع القضاء البريطاني آنذاك حسم ما ترتب عن هذه العادة من مشاكل قانونية بين المتخاصمين. ولم يتم تطوير هذا العرف تشريعيًا إلا بعد رجوع أفواج الصليبيين الذين تعرفوا على الصيغ الوقفية من خلال احتكاكهم بالمسلمين ومؤسساتهم خلال فترة قرنين من الزمن. وتقر الباحثة مونيكا قوديوزي[٤] بأن "قانون الوقف الإسلامي كان له أكبر الأثر على تطور مؤسسة التراست في انجلترا" ومن ثم فإن الشكل الإداري والقانوني لهذه المؤسسة التي انتشرت في أوروبا بعد القرن السادس عشر يرتبط بشكل مباشر بالصيغة الوقفية كما ظهرت في بلاد المسلمين[٥].

ثانيا: تزامنت هجرة الأجيال الأولى من المهاجرين إلى أمريكا مع أول إشارة إلى الوقف في القانون الإنجليزي للأعمال الخيرية سنة ١٦٠١. و تشير المصادر التاريخية إلى أن المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا - البريطانيين منهم بالتحديد، قد نقلوا مع بدايات القرن السابع عشر الصيغة الوقفية بوصفها أفضل الصيغ القانونية التي تمكنهم من ممارسة عقائدهم بكل حرية، والابتعاد عن الاضطهاد الديني الذي كانوا يتعرضون إليه في أوروبا، وكذلك من المساهمة في بناء الدولة الجديدة - أمريكا. و لعل هذا الأمر يعد أحد العوامل التاريخية التي تفسر الانتشار الواسع للصيغ الوقفية في أمريكا منذ نشأتها لتصبح أحد السمات المميزة للمجتمع الأمريكي وجزءًا مهما من آليات تنظيم علاقاته. وقد أشار

(٣) Gary Watt, Trusts and Equity, Oxford University Press, 2003, UK, p.8.

(٤) Monica M. Gaudiosi, The Influence of the Islamic Law of Waqf on the Development of the Trust in England: The Case of Merton College (1988) 136 U Pa L Rev 1231.

(٥) Ibidem

الفيلسوف الفرنسي ألاكسيس توكفيل (Alexis De Tocqueville) في كتابه "عن الديمقراطية في أمريكا"[٦] المنشور في سنة ١٨٣٥ إلى أهمية المؤسسات الأهلية في حياة الأجيال الأولى من الأمريكيين، واستعرض أمثلة كثيرة عن الأغراض الاجتماعية والسياسية "المعقولة وغير المعقولة" على حد تعبيره[٧] التي تشكّلت على أساسها هذه المؤسسات الأمر الذي جعل من أمريكا "أكثر بلدان العالم استفادةً من مفهوم المؤسسات الأهلية"[٨].

ثالثا: التحولات التي حصلت في المجتمع الأمريكي بين القرنين الثامن عشر والعشرين، والذي نتج عنها تطور اقتصادي هائل طبع المجتمع الأمريكي المنتقل من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد المتعدد القطاعات الذي تسيطر عليه الشركات الاقتصادية العملاقة العابرة للقارات كرمز رئيسي لضخامة الاقتصاد الأمريكي.

٢ - بنية الأوقاف الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية:

الملفت في التجربة الأمريكية هي المستويات القياسية في حقل التبرع والعمل التطوعي بشكل عام. لقد بلغ عدد المؤسسات الخيرية بمختلف أنواعها سنة ٢٠٠٩ مليون ومائتين وثمانية وثلاثين ألفا (١,٢٣٨ مليون). وتبرع الأمريكيون في نفس السنة بما قدره ٣٠٣,٧٥ بليون دولار أي ما يساوي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي[٩].

لا شك أن هذه الأرقام العالية للتبرع ترتبط بوجود بيئة حاضنة ساهمت في دفع ظاهرة التبرع وإحداث نقلة نوعية في مسار العمل الوقفي، جعل من التجربة الأمريكية نموذجًا متفردًا على أكثر من مستوى. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الجوانب التاريخية التي أشرنا إليها

(٦) Alexis De Tocqueville (1835) De la démocratie en Amérique, Flammarion, France, 1981.

(٧) خصص توكفيل ثلاثة فصول (الخامس والسادس والسابع) من الجزء الثاني من كتابه "عن الديمقراطية في أمريكا" للحديث عن دور المؤسسات الأهلية في النظام الاجتماعي الأمريكي وعلاقة هذا القطاع بتطور نموذج ديمقراطي أمريكي يختلف نظريا وعمليا عما تشهده أوروبا في نفس الفترة.

(٨) نفس المصدر. ص ١٢٩.

(٩) في سنة ٢٠٠٩ تجاوز مبلغ التبرع في أمريكا الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية منفردة باستثناء المملكة العربية السعودية، ول١٢ دولة عربية مجتمعة (البحرين، عمان، العراق الأردن سوريا اليمن موريتانيا، جيبوتي، السودان، الصومال،، جزر القمر، تونس)، وهو ضعف الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية، وكذلك لدولة الإمارات العربية المتحدة. (المصدر:
(http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD: World Development Indicators)

سابقا، فإن توسع الأوقاف ورسوخ ثقافة التبرع في المجتمع الأمريكي المعاصر له علاقة كذلك بالدور الذي لعبته الدولة لتأمين بيئة تشريعية، وقانونية ملائمة لهذه الثقافة بل ومشجعة لها، من خلال توجهها الاستراتيجي في دعم فعالية المجتمع المدني بكونه الأداة الرئيسية للوصول إلى مشاركة حقيقية للمواطن في تقرير مستقبل مجتمعه(١٠). وقد أثمرت هذه الاستراتيجية طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية في إيجاد مناخ ملائم ومساند في مستوي التشريعات، والسياسات، والإجراءات، وتطوير موارد ذاتية ومستدامة للمؤسسات الأهلية، إضافة إلى إيجاد منتدى منفتح للحوار بين الدولة من ناحية والمنظمات الأهلية من ناحية ثانية، يسمح بتبادل المعلومات فيما بينها ويساعد على تنمية فهم مشترك يؤدي إلى التعاون، والتواصل فيما بين قطاعات المجتمع.

ويمكن القول بأن كفاءة المؤسسات الوقفية الأمريكية تنبع في حقيقة الأمر من نوعية علاقتها بالدولة حيث لا تضارب بينها وبين المؤسسات الحكومية بل نجدها تتخذ توجهات عملية وإن بدت مختلفة إلا أنها في بعدها الاستراتيجي تتسق مع روح وفلسفة الوقف كما عرفتها التجربة الإسلامية. فهي تتكامل في بعض الأحيان مع توجهات الدولة (كما في قطاع التعليم(١١))، وهي تعوض الدولة في بعض الأحيان الأخرى عندما تشهد المؤسسات الحكومية قصورا في أداء مسؤولياتها تجاه الشرائح الاجتماعية أو عندما تتعثر آليات السوق، وهي في منحى ثالث جزء من إعادة توزيع الثروة وتأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية، وهي أخيرًا صمام أمان اجتماعي يسمح للأمريكيين بالمشاركة بشكل مباشر في الإدارة المدنية لدولتهم.

لقد استطاعت الدولة أن تنجح في تجسير العلاقة بين الثقافة التطوعية التي تميز المجتمع الأمريكي، والتشريعات المتعلقة بعمليات التبرع، لتنتج مسارا إجرائيًا أصبح جزءًا

(١٠) وهذا ما تعكسه حركة التبرع في أمريكا حيث تبقى حصة الأفراد فيها هي الغالبة (٧٥٪: ٢٢٧,٤ بليون دولار). أما المؤسسات الخيرية فقد تبرعت ب ١٣٪ (٣٨,٤ بليون دولار).

(١١) تعتبر المؤسسة القومية للعلوم The National Science Foundation (NSF) أحد الأمثلة البينة على التكامل بين الأجهزة الحكومية والجامعات (بما فيها الوقفية)، حيث تمول هذه المؤسسة الحكومية المستقلة التي تأسست سنة ١٩٥٠ خمس الأبحاث والمشاريع العلمية (٢٠٪) التي تقام في جامعات ومراكز البحث داخل الولايات المتحدة الأمريكية بميزانية قدرت سنة ٢٠١٠ ب٦,٩ مليار دولار. (انظر:

لا يتجزأ من تقاليد التبرع في أمريكا. ويقتضى هذا المسار أن تنتهي التبرعات إلى أوعية مؤسسية تتولى إعادة التوزيع وفق استراتيجيات واضحة مبنية على دراسات ميدانية علمية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الأمريكي. ولهذا السبب ازدهرت مؤسسات النفع الاجتماعي المانحة التي تتحدد مهمتها في إعادة توزيع ما تحصل عليه من تبرعات لصالح برامج أو مؤسسات خيرية أخرى. ولعل أهم هذه المؤسسات تلك المنضوية تحت مسمى Foundation التي أصبحت من أهم العلامات الفارقة في البنية القانونية والمؤسسية لقطاع التبرع داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

لا بد من التنبيه بأن لفظة Foundation ليست مفردة قانونية حصرية، وبالتالي قد لا تؤدي وحدها معنى المؤسسة ذات المهام المرتبطة بالنفع العام؛ وعليه فإن الطريقة الوحيدة لتأكيد هذا الارتباط يبقى الوضع القانوني، وتوفر عناصر محددة ترتبط في أغلبها بما تحدده الأنظمة الضريبية الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية(١٢).

وتنقسم هذه المؤسسات المانحة إلى مؤسسات مانحة عامة تحت مسمى الأمانات الخيرية Charitable Trust (أو مؤسسات النفع الاجتماعي العامة Foundations Public) ومؤسسات مانحة خاصة .Private Foundations وهذا التفريق قائم بشكل رئيس على الأنظمة الضريبية التي تنطبق على كل منها.

غير أن ما يجمع هذه المؤسسات بكل أنواعها يمكن تلخيصه في شرطين رئيسين:

١ – أنها مؤسسات غير حكومية وغير نفعية

٢ – يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في إسناد منح لمؤسسات وجمعيات وأفراد ينشطون في الميادين العلمية، والتربوية، والدينية، والثقافية، وكل ما له علاقة بالأعمال الخيرية.

وفق هذين الشرطين يمكننا القول بأن هذه المؤسسات حافظت على ارتباطها بفكرة الوقف من خلال تحديد غرض اجتماعي لإنشائها (عام أو خاص) من ناحية، ووجود موقوفات تستثمر ويوزع ريعها على المنتفعين من ناحية أخرى.

---

(١٢) تعمل دائرة الإيرادات الداخلية The Internal Revenue Service على تحصيل الضرائب وإدارة الإيرادات الداخلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتصنف هذه الدائرة المؤسسات التي تتمتع بإعفاءات ضريبية تحت بند ç(c)(3À كما تفرد الدائرة بنودا أخرى لمؤسسات غير نفعية مختلفة.

أ - مؤسسات النفع الاجتماعي العامة

تعتبر مؤسسات النفع الاجتماعي العامة (Public Foundation) مؤسسات خيرية تجعل من أهم أهدافها تمويل المشاريع الخيرية والقيام بأنشطة خيرية يتم تمويلها من جهات مانحة متعددة والتي قد تشمل المؤسسات الخاصة والأفراد، والجهات الحكومية. ويشترط على هذه المؤسسات الاستمرار في تنويع مصادر تمويلها من أجل الحفاظ على مركزها الخيري العام. وتصنف الكنائس، والمستشفيات، ومراكز البحوث الطبية المتخصصة المرتبطة بالمستشفيات والجامعات والمدارس ضمن مؤسسات النفع الاجتماعي العامة. إلا أن القسم الأكبر من مؤسسات النفع الاجتماعي العامة هو الذي يتأسس تحت مسمى مؤسسات المجتمعات المحلية (Community Foundation) التي تهتم بتوفير مستلزمات الفئات الفقيرة والمحتاجة في مناطق جغرافية محددة. وتنشط حاليا ٧٠٠ مؤسسة من هذا النوع في المناطق الحضرية والريفية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بميزانية قدرت سنة ٢٠٠٧ بـ٤٨ بليون دولار.

ب - مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة

أما مؤسسات النفع العام الخاصة فهي التي تحصل على مصادرها المالية غالبا من مصدر أساسي واحد (عائلة، أو فرد، أو منشأة اقتصادية) كما أن مهامها تنحصر في تمويل مؤسسات خيرية أو أفراد، عوض النشاط المباشر في إقامة وإدارة المشاريع الخيرية. وتنقسم هذه المؤسسات الخاصة إلى ثلاثة أنواع:

- المؤسسات الوقفية المستقلة Independent Foundations: ويطلق عليها كذلك تسمية المؤسسات العائلية وهي التي تكون أعيانها من هبات أو وصايا مصدر واحد سواء كان فردا أم عائلة. وتمثل هذه المؤسسات الثقل الرئيسي في خارطة مؤسسات النفع العام المانحة بما يقارب ٨٩٪ من مجموع مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة. في بداياتها حاولت هذه المؤسسات المستقلة أن تتخصص كل منها في قضايا محددة مثل تخفيف حدة الفقر، والتعليم، والصحة، إلخ، إلا أنه مع بدايات القرن العشرين ظهر جيل جديد منها لا يقتصر على مجال واحد بل متعدد التوجهات. وتختلف هذه المؤسسات المستقلة في أحجامها وأهدافها

- المؤسسات الوقفية الممولة من الشركات الاقتصادية (Company-sponsored foundations) وهي المؤسسات التي تتحصل على وقفيات ومساهمات سنوية من شركة هادفة للربح. وبالرغم من العلاقة العضوية بين المؤسسة والشركة إلا أنهما منفصلتان قانونيا حيث تتمتع المؤسسات الممولة من الشركات الاقتصادية بذمة قانونية مستقلة ومجلس أمناء خاص بها. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الباب The AT&T Foundation بنيويورك التي أسستها شركة الهواتف والكابلات الأمريكية المشهورة American Telephone and Telegraph Co., Western Electric Fund, and AT&T Corp.

- المؤسسات الوقفية العاملة :Operating Foundations ما يميز هذا النوع من الوقفيات التي ينشئها مصدر واحد (فردًا أو عائلة)، أنها تحدد سلفًا اهتماماتها وتشرف بشكل مباشر على تنفيذ مشاريعها بنفسها عوضا على تقديم المنح لمؤسسات أخرى. ومن أكثر أشكالها الوقفيات الممولة للمتاحف التي ينشئها الأفراد[١٣]، وكذلك وقفيات المستشفيات المخصصة للشرائح الفقيرة التي تحصر إنفاق ريع أعيانها على تمويل الخدمات التي تقدمها.

٣ - تشجيع الوقف: عندما يصبح التبرع قيمة اجتماعية

لا تنحصر أهمية التجربة الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية في أرقام تبرعاتها، ولكن تبرز أهميتها الكبرى في الوظيفة التي أصبح يشغلها التبرع ضمن السياق الاجتماعي الكثيف. لهذا فإن الأطراف القائمة عليها تحرص على تثبيت ثقافة التبرع و ربطها بحزمة من المحفزات الاجتماعية والمالية لصالح الأفراد والشركات. في هذا السياق تلعب الأنظمة الضريبية دورًا أساسيا في إيجاد إمكانيات متعددة تساعد على التبرع في بلد تعد فيه "الضرائب" جزءًا رئيسياً من الدورة لاقتصادية. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه الآليات لا تقف عند الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الخيرية، بل تتجاوز ذلك باتجاه تثمين عمليات التبرع اجتماعيًا من خلال المزاوجة بين ثلاث قيم رئيسة تخدم في النهاية

---

(١٣) فعلى سبيل المثال أنشأ J. Paul Getty وقفية عام ١٩٨٢ لرعاية المتحف الذي أسسه سنة ١٩٥٤ في كاليفورنيا، ثم حول الوقفية إلى مؤسسة خيرية تهتم حصريا بتطوير مستلزمات المتحف والفنون المرتبطة بأنشطته. (أنظر موقع المتحف: (http://www.getty.edu/about/trust.html)

الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها الدولة وباقي القوي المجتمعية (القطاعين الخاص والأهلي).

في مستوى أول يتم استحضار التبرع كقيمة ذاتية مبنية على العوامل الدينية والأخلاقية. وتعمل المؤسسات الدينية والاجتماعية على الاستفادة من هذه العوامل من خلال برامج متعددة، يلعب فيها الإعلام دورًا رئيسًا، تستهدف جمع التبرعات من الأفراد؛ وليس غريبا في هذا الإطار أن تشارك ما بين ٧٠ و ٨٠٪ من العائلات الأمريكية في عمليات التبرع بمتوسط ١٠٠٠دولار أمريكي للعائلة الواحدة[١٤]. ومن الملفت أن نسبة التبرع عند هذه العائلات تساوي أو تتجاوز نسبة زكاة المسلمين على أموالهم! فهي ٢,٥ ٪ عند العائلات متوسطة الدخل، و ٣ ٪ عند العائلات مرتفعة الدخل وتصل إلى ٤,٣٪ عند العائلات منخفضة الدخل من مجمل الدخل السنوي لكل فئة.

من ناحية أخرى تتحمل الدولة مسؤولية رئيسية في دعم الأنشطة المرتبطة بالقطاع التطوعي عموما على خلفية ما تمتلكه من مسؤولية تشريعية وتخطيطية تساهم في إعلاء هذه القيم وإيجاد أرضية خصبة ومساعدة لقيام الأنشطة ذات العلاقة. لهذا سعت إلى تشجيع التبرع من خلال تثمينه اقتصاديا[١٥]، مترجمة ذلك في صور "تسهيلات ضريبية" تستجيب بطرق متعددة لاحتياجات المتبرعين وتحول إسهامهم إلى "خدمات" يتم مكافأتها انطلاقا من الإعفاء الضريبي الشامل على التبرعات المباشرة، ومرورًا بضرائب مخففة جدا على أسهم الشركات وبعض الأصول الأخرى، ووصولا إلى صيغ تجمع بين التبرع والحصول على عوائد مالية مدى الحياة[١٦]، أو تشجيع الوقف المؤقت. وفي مستوى ثالث تعمل القطاعات المجتمعية الرئيسية على تحميل المؤسسات الاقتصادية مسؤولية اجتماعية تستدعي مشاركة هذه المؤسسات في العمل الاجتماعي من خلال قنوات متعددة ومن بينها التبرع

(١٤)

(١٥) تعمل دائرة الإيرادات الداخلية The Internal Revenue Service على تحصيل الضرائب وإدارة الإيرادات الداخلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٦) ومن أمثلتها التبرع بالسكن الشخصي مع بقاء المتبرع فيه طيلة حياته إضافة إلى تمتعه بإسقاط الضرائب السكنية وحصوله على حوافز مالية أخرى.

لصالح المشاريع الخيرية والعلمية والصحية وهذا ما يفسر تنوع المؤسسات المانحة وارتباط جزء منها بالشركات الاقتصادية.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد مؤسسات النفع الاجتماعي المانحة بكل أصنافها قد زاد أكثر من الضعف بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ لينتقل من ٣٢٠٠٠ إلى ٧٥٠٠٠ مؤسسة خيرية مانحة تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية وتختص بجمع التبرعات وتوزيعها على المؤسسات والمشاريع الخيرية. كما تطورت الأعيان المالية لهذه الوقفيات من١٤٣ بليون دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٦٥٦ بليون دولار في ٢٠٠٨[١٧]، مما شكل زيادة كبيرة في المنح التي توزع سنويا والتي انتقلت من ٨,٧ مليار دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٤٦,٨ مليار دولار في ٢٠٠٨ توزع على كل المجالات الاجتماعية تقريبا.

وبالرغم من التفاوت الشديد في حجم الأعيان الوقفية، وبالرغم كذلك من أن الوقفيات الضخمة[١٨] تشد كثيرًا من الانتباه الإعلامي، فإن مستوى التبرع بكل تصنيفاته وأشكاله يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية "القوة الرئيسة للتبرع في العالم".

٤ - دور الجامعات الوقفية في بناء المنظومة العلمية:

إن المبالغ المشار إليها آنفا تخدم بالأساس كل المشاريع الاجتماعية بأنواعها داخل الولايات المتحدة الأمريكية[١٩] وتتوزع على كافة القطاعات. غير أن ما يزيد عن خمس المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية المانحة في الولايات المتحدة الأمريكية تذهب إلى المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالعملية التعليمية (جامعات، معاهد، مدارس، مراكز البحث، والتدريب، والتطوير) وإذا ما أضفنا المنح المرتبطة بتشجيع التطوير التكنولوجي العلمي، فإن هذه النسبة تصل إلى ما يقارب الثلث من مجمل المنح التي تقدمها هذه

(١٧) The Foundation Center, The Global Role of U.S. Foundations, 2010.

(١٨) تبلغ وقفية بيل و ميليندا غيتس 21 (Bill & Melinda Gates Foundation) مليار دولار توزع سنويا ما يقارب المليار دولار. وتبلغ وقفية مؤسسة ليلي الخيرية 16 (Lilly Endowment) مليار دولار وتوزع سنويا ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار. أما وقفية مؤسة فورد (The Ford Foundation) الخيرية فتبلغ ١٥ مليار دولار وتوزع سنويا ما يقارب ٦٥٠ مليون دولار. (انظر:
Foundation Giving Trends, 2010 Edition, The Foundation Center, USA

(١٩) من التبرعات تخدم مشاريع محلية وأن ما يقارب ١٠ من مجمل التبرعات تتوجه لتمويل مشاريع خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ٪ تشير

المؤسسات[٢٠]. وهذه الأرقام تعكس في حقيقة الأمر اتجاه التبرع عند الأفراد الذين يوجهون سنويا بما يعادل ٧٥٪ من تبرعاتهم إلى التعليم.

في استطلاع أجري سنة ٢٠٠٨ قامت به مؤسسة "المانحون للتعليم[٢١]" (Grantmaker For Education) تبين أن مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة تؤمن ٧٨٪ من مجمل المنح المقدمة لقطاع التعليم بينما تساهم مؤسسات النفع الاجتماعي العامة بـ ١٨٪.

المساهمة في قطاع التعليم حسب المؤسسات المانحة (٢٠٠٨)[٢٢]	
المؤسسات الوقفية المستقلة	٦٣٪
المؤسسات الوقفية الممولة من الشركات الاقتصادية	١٢٪
المؤسسات الوقفية العاملة	٣٪
مؤسسات النفع الاجتماعي العامة	٩٪
مؤسسات المجتمعات المحلية	٩٪

لقد أصبح الوقف جزءًا لا يتجزأ من تمويل العملية التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تثبيته ضمن استراتيجيات الجامعات، والمؤسسات العلمية البحثية الأخرى. وإذا كان من الصعب استعراض كل الجامعات الأمريكية التي نشأت من خلال الأوقاف التي يقدر عددها بألف وستمائة وأربع وتسعين معهداً وجامعة[٢٣] لكننا سوف نركز على بعض النماذج التي لها حضور كبير في المجال الأكاديمي منذ نشأتها وحتى الآن.

---

(٢٠) Rapport Giving USA 2010 de lAAFRC (www.aafrc.org). انظر الملحق رقم

(٢١) تعد مؤسسة "المانحون للتعليم" التي أنشئت سنة ١٩٩٥تجمعا يضم ٢٥٠ مؤسسة وقفية مهتمة بالتعليم، وتهدف إلى تعميق المعرفة بمتطلبات قطاع التعليم والإطلاع على ما يستجد من مشاريع وخبرات تعليمية. انظر:

Benchmarking 2008: Trends in Education philanthropy, Grantmakers for Education Editor, 2008

(٢٢) نفس المصدر، ص ٣١

(٢٣) كما تنتشر المدارس الوقفية التي توفر التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي حيث تشير الإحصائيات إلى وجود ٢٤،٤٠٢ مدرسة وقفية (من الروضة حتى الثانوية العامة). انظر:

Donald Stewart, Pearl kane & Lisa Scruggz ‘‘Education and Training ‘‘, in, The State of Non Profit America, Lester Salamon (Editor), The Brookings, 2003, p. 107

لقد شهد القرنان السابع والثامن عشر ولادة عدد من الجامعات الأمريكية التي أصبحت تعد من أكبر وأهم الجامعات العالمية. في هذا السياق تأسست جامعة (يال) University Yale سنة ١٧٠١م، وجامعة دارموث DartmouthUniversity (١٧٦٩م)، ثم تواصل إنشاء المزيد خلال القرنين التاسع عشر ثم العشرين فأنشئت جامعة فندربلت Vanderbilt University (١٨٧٠م)، وجامعة ستاندفورد Stanford University (١٨٩١م)، وجامعة كارنيجي Carnegie Mellon (١٩٠٠م)، وجامعة روكفلر University Rockefeller (١٩٠١م).

ما يجمع هذه الجامعات هو أنها تحمل اسم المتبرع الرئيسي لها، اعترافًا بدوره الريادي في تأسيسها وانطلاقتها العلمية، وهي بالتالي اعتمدت منذ نشأتها ولا تزال الصيغ الوقفية لتمويلها بشكل أساسي، ولهذا فهي تصنف قانونيا ضمن المؤسسات اللانفعية، ومن هنا يمكن أن نطلق عليها صفة الجامعات الوقفية كجزء متفرد من قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا شك في أن هذه النماذج التي أشرنا إليها تؤكد العلاقة الوثيقة التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي وقت مبكر جدًا، بين الوقف والنظام التعليمي لتمتد مع تطورها التاريخي إلى كل مكونات البنية العلمية مثل مراكز البحوث، والتدريب، والتطوير. فمنذ ١٩١١ استعرض Leonard Ayres في كتابه Seven Great Foundations(٢٤)، نماذج لمؤسسات وقفية (أنشئت ما بين ١٨٨٩ - ١٩٠١) اهتمت بتطوير التعليم من حيث مخرجاته وبرامجه وسياسات تقويم الطلاب، وتعديل المناهج بما يتلاءم مع متطلبات كل مرحلة(٢٥). وتواصل اهتمام الأمريكيين بالجامعات الوقفية خلال القرن العشرين، حيث شهدت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية طفرة في استقطاب التبرعات وتوجيه جزء مهم منها في تطوير المناهج، مما أهلها لكي تحتل مركزًا متقدمًا في خريطة التعليم العالي ولتصبح مركزًا الثقل الأكاديمي في أمريكا بل وفي العالم، حيث

(٢٤) Leonard Porter Ayres: Seven Great Foundations John F.Kennedy School of Government, Harvard University, (2007)

(٢٥) ١ من بين هذه المؤسسات: "مجلس التعليم العام" The General Education Board الذي أنشأ سنة ١٩٠٣، ومؤسسة كارنيجي لتطوير التعليم Carnegie Institution for the Advancement of Teaching التي أنشأت عام ١٩٠٢.

تستقبل حاليا ثلث طلبة الولايات المتحدة في مرحلة البكالوريوس ونصف الطلبة المسجلين في شهادتي الماجستير والدكتوراه[٢٦].

*** نموذج هارفارد**

تقدم جامعة هارفارد حالة جلية عن دور الوقف في بناء صرح التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يعكسه تاريخ هذه الجامعة من تطور مذهل، وما وصلت إليه من مكانة في الساحة العلمية داخل وخارج أمريكا. لقد دشنت جامعة هارفارد[٢٧] منذ تأسيسها عام ١٦٣٦م تقليدًا يقضي بدخول الوقف كلاعب رئيس في مجال التعليم العالي، وأصبحت كل الجامعات الأمريكية تقريبا تسير عليه.

انطلقت بدايات الجامعة من خلال جهود بعض المهاجرين البريطانيين في ولاية بوسطن لبناء معهد تعليمي يدرّب الشبان ويعلمهم في بعض التخصصات مثل الإدارة والتجارة، وافتتحت بـ١٢ طالبًا وبعض من الكتب والإعانات المادية قدمها جون هارفارد الذي حملت الجامعة في ما بعد اسمه وحملت المنطقة التي بنيت فيها مبانيها اسم الجامعة البريطانية الشهيرة التي درس فيها. ومع مرور السنين أضيفت عدة معاهد تخصصية مثل الطب عام ١٧٨٢، واللاهوت عام ١٨١٦، والحقوق عام ١٨١٧. ثم أسس معهد طب الأسنان عام ١٨٦٧، ومعهد الآداب والعلوم عام ١٨٧٢.

رغم الانطلاقة المتواضعة لمشروع هارفارد فإن التطور الذي حصل لها طيلة ثلاثة قرون ونصف يعتبر نجاحًا باهرًا بكل المقاييس ويؤكد صحة المعادلة التي أطلقها جون هارفرد التي جعلت من التبرع أحد الأسس الصلبة لبناء تعليم متميز لا يخضع لقوانين العرض والطلب ولا يتكئ كُليةً على الميزانيات الحكومية التي بينت كثير من دول العالم بما فيها الغربية منها أنها لا تستقر على حال.

(٢٦) Pierre Buhler, Paul C. Light, Francis Charhon "Léconomie du don aux Etats-Unis, une source dinspiration pour la France?" in; Léconomie du don et la philanthropie aux Etats-Unis et en France: analyse comparée, Centre Français sur les Etats-Unis, IFRI, Paris, 2003, p. 5

(٢٧) حول تاريخ هذه الجامعة انظر:

Keller, Morton and Phyllis Keller. Making Harvard Modern: The Rise of Americas University. Oxford; New York: Oxford University Press, 2001.

على غرار هارفارد، رسخت الجامعات الوقفية الأمريكية علاقة وطيدة بين ثقافة التبرع من ناحية، والميادين الأكاديمية وبرامج البحث العلمي من ناحية أخرى، بحيث لا يمكن أن نتصور البنية التحتية العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية بدون الوقف. ولهذا تجتهد كل الجامعات الأمريكية بما فيها الحكومية، في عمليات مبرمجة ومدروسة لتطوير وقفياتها وطرح برامج أكاديمية جديدة بغرض تمويلها من الأوقاف والتبرعات بشكل عام.

٥ – استراتيجيات الجامعات في الدعوة للوقف

ما يشد المتتبع لعمل هذه الجامعات هي الاستراتيجية التي تتوخاها في تطوير الأوقاف التي لديها، حيث لا تخلو جامعة أمريكية تقريبا من هيئة مختصة في إدارة الأوقاف وتنميتها والتأكد من صرف ريع أعيانها في مصارفها المحددة.

وتقدم هارفارد مثالًا جيدًا على إدراج الوقف في الاستراتيجيات التمويلية للجامعات الأمريكية بما فيها الحكومية. تطرح هذه الجامعة استراتيجيتها بكل وضوح وشفافية مستفيدة في ذلك بما تتيحه القوانين الأمريكية من إعفاءات ضريبية وطرق اقتصادية متعددة لدفع حماس المتبرعين للدخول في أحد البرامج المتعددة التي تقدمها الجامعة.

من ناحية أخرى، تتلازم استراتيجيات الدعوة للإيقاف عند الجامعات مع سياسات استثمارية تشرف عليها إدارات اقتصادية متخصصة. فعلى سبيل المثال عهدت هارفارد هذه المسؤولية إلى The Harvard Management Company التي تعمل بشكل مستقل، وتتحدد مهامها في الاستثمار الأمثل للأعيان الوقفية مع المحافظة على قيمة الأصول.

وفي مجال الدعوة للوقف، تقدم الجامعة برامج متنوعة للجمهور الواسع للتبرع معتمدة على الابتكار، والإبداع، والاستجابة لاحتياجات المتبرعين، وتسهيل طرق التبرع إلى حد كبير الأمر الذي حقق لهارفارد نجاحات كبيرة في هذا المستوى حيث تقدر وقفياتها المالية بأكثر من ٢٦ مليار دولار[٢٨] جاءت ثمرة لتجمّع ١٠٨٠٠ وقفية تم التبرع بها خلال العقود التي تلت إنشاء الجامعة، لتمثل بذلك أكبر وقفية أكاديمية في العالم[٢٩]. كما تبلغ موجودات مكتباتها من المجلدات فقط أكثر من ١٦مليون مجلد. إضافة إلى هذا تمتلك

(٢٨) Harvard University Fact Book 2009-10, Harvard University News Office, 2010, P.45.

(٢٩) The Harvard Guide Finance (http://www.hno.harvard.edu/guide/finance/index.html)

الجامعة عددا من المتاحف الفنية و١٠٠ مكتبة أهمها مكتبة وايدنر اكبر مكتبة جامعية في العالم.

إن خبرة هارفرد في تجميع هذا الكم الهائل من الوقفيات لم يأت من فراغ بل ترجم استراتيجية طويلة المدى انطلقت مند نشأتها و دأبت عليها الإدارات المتعاقبة على الجامعة، التي عملت على استقطاب المتبرعين. وتؤكد الأدبيات التي تعاملت مع تاريخ هذه الجامعة أن جزءًا رئيسًا من تقييم رؤساء هارفارد[٣٠] (وحتى باقي الجامعات الأمريكية الخاصة) يبنى على مقدرتهم في استقطاب أوقاف جديدة للجامعة[٣١]. غير أن هذا التوجه لتطوير وقفيات الجامعة استثمارا وتوسيعا يرتبط بالنسبة لغالبية الجامعات الأمريكية مع تحقيق النجاح في ثلاث مسارات متلازمة:

أ - بناء نموذج تعليمي متميز

دأبت المؤسسات التعليمية الأمريكية على إذكاء روح التنافس فيما بينها حول تحقيق عدة مؤشرات أكاديمية وبحثية من قبيل عدد البحوث والمنشورات العلمية التي تصدر من الجامعات، وكذلك حصول هيئة التدريس على جوائز علمية مرموقة مثل جوائز نوبل، إضافة إلى كفاءتها الإدارية، ونوعية البرامج التعليمية واستقطاب أفضل الكفاءات التدريسية والبحثية. ويتم اعتماد هذه المؤشرات في تحديد التصنيف السنوي للجامعات الأمريكية[٣٢]. وليس غريبا أن تتصدر هارفارد لسنوات عديدة هذا الترتيب كأحد أهم الجامعات الأمريكية والعالمية التي تستند على سمعة أكاديمية صلبة ترتبط في جزء كبير منها بمساهمتها في ميادين البحث، والاكتشافات العلمية التي تنعكس في تواجد أعضاء هيئتها التدريسية في أهم المحافل العالمية لتكريم العلماء. ويمكننا الإشارة هنا إلى أن ٤٣ عضوا من

(٣٠) من المهم الإشارة إلى أن قائمة الرؤساء الذين تعاقبوا على هذه الجامعة تضم أسماء اقتصاديين لامعين مثل Larry Summers الذي شغل منصب وزير الخزانة في عهد الرئيس كلينتون.، ثم انتقل سنة ٢٠٠١ إلى رئاسة جامعة هارفارد.

(٣١) Pierre Buhler, Paul C. Light, Francis Charhon "Léconomie du don aux Etats-Unis, une source dinspiration pour la France?" op.cit, p. 14

(٣٢) تعددت المؤسسات التي تصدر الترتيب السنوي للجامعات معتمدة على المنشورات العلمية التي تصدر من كل جامعة وكذلك حصول هيئة التدريس على جوائز علمية مرموقة مثل جوائز نوبل، إضافة إلى نوعية البرامج التعليمية.

هيئتها التدريسية حازوا على جوائز نوبل في الاختصاصات العلمية المختلفة، كما تم تتويج ٤٧ آخرين بجائزة بوليتزر التي تسند للأعمال الأدبية والتاريخية .(Pulitzer Prizes).

يتمثل الهدف الرئيس للجامعات الأمريكية في تقديم خدمة تعليمية راقية تؤهل الطلبة للمساهمة في رقي المجتمع؛ وبالتالي فإن النجاح في تحقيق هذا الهدف هو الوسيلة الرئيسة المعتمدة بين الجامعات الأمريكية لإقناع المتبرعين للانخراط في دعم أوقافها. من هنا جاء اهتمام هذه الجامعات بتطوير البرامج الأكاديمية وطرحها على المتبرعين ولعل من أشهر الصيغ في هذا الإطار "الكراسي الوقفية(Endowed Chairs) "التي تعتبر رمزًا للتميز العلمي بما توفره من إمكانات تدريسية أو بحثية في البرامج الأكاديمية. ولا تخلو جامعة أمريكية من عدد كبير من هذه الكراسي حيث تستقطب هذه الجامعات التبرعات لتدريس برامج أكاديمية مخصصة. ورغم ميزانياتها العالية (٥٠٠الف دولار على الأقل للكرسي العلمي الواحد) فإن أعدادها الحالية في العديد من الجامعات الأمريكية تؤكد حقيقة مستويات التبرعات القياسية في هذا البلد.

فعلى سبيل المثال رصدت جامعة كولومبيا Columbia University 200 مليون دولار من التبرعات التي حصلت عليها سنة ٢٠٠٩ لإنشاء ١٠٠ كرسي علمي بمبلغ تقريبي ٧٥٠ ألف دولار للكرسي الواحد. أما جامعة هارفارد فيوجد بها ٣٠٠ كرسي علمي حاليًا أنشئ ٩٠ منها منذ ١٩٥٩. كما تسعى الجامعات الحكومية على تفعيل هذه الصيغة وتأسيس كراسي وقفية، فجامعة مينوسوتا University of Minnesota تسعى حاليًا لإقناع المتبرعين بإنشاء عشرين كرسيًا وقفيًا. أما جامعة ويسكونسين University Wisconsin التي أسست ٦٤ كرسيًا علميًا طيلة العقود الأربع الماضية فتسعى في خطتها المستقبلية لإنشاء عشرات الكراسي الجديدة(٣٣).

إضافة إلى التبرعات من الداخل الأمريكي استطاعت الجامعات الأمريكية أن تمول العديد من الكراسي العلمية من واقفين أجانب بما في ذلك من العالم لإسلامي حيث أنشأت العديد من الكراسي ذات العلاقة بالإسلام سواء من النواحي التاريخية أم المعاصرة. فعلى سبيل المثال أسست هارفارد منذ بدايات القرن العشرين أول كرسي للدراسات

(٣٣) http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,837391,00.html#ixzz105M1mX5B

العربية، وفي سنة ١٩٦٠ ساهمت وقفية آغا خان في إنشاء "برنامج العمارة الإسلامية" Aga Khan Program for Islamic Architecture، وفي ٢٠٠٥ تبرع الأمير الوليد بن طلال بوقفية لإنشاء "برنامج الدراسات الإسلامية" Prince Alwaleed Bin Talal Islamic Studies Program الذي يضم أربعة كراسٍ لتدريس التاريخ والثقافة الإسلامية.

ب - الاعتماد على المختصين في الميادين المالية والإعلامية

لتطوير الخطط الاستثمارية وبرامج جمع التبرعات تعتمد الجامعات الأمريكية على خبرات اقتصادية، ومالية، وإعلامية. وتطبق أغلب الجامعات الأمريكية خططا خماسية لاستقطاب وقفيات جديدة. وقد تكونت مؤسسات وهيئات تعمل على دراسة وتقييم مسار التبرع لصالح الجامعات من خلال إنشاء "مؤشر جمع التبرعات للتعليم العالي" (Index of Higher Education Fundraising Performance) الذي يضم ٦٦ جامعة خاصة وحكومية من بينها كبرى الجامعات الأمريكية مثل هارفارد والمعهد التكنولوجي بمساشيوساتس (Massachusetts Institute of Technology)[٣٤]. ويتم تحليل هذا المؤشر بشكل دوري ورصد توجهات الإيقاف لصالح التعليم العالي[٣٥].

تعلن الجامعات عن التبرعات الجديدة مع نهاية كل حملة لإبراز النجاحات التي تم تحقيقها. فقد حصلت جامعة نيويورك سنة ١٩٩٤ على تبرع عقاري بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وفي سنة ١٩٩٩ حصلت جامعة فندربيلت (Vanderbilt) على مبلغ ٣٤٠ مليون دولار، كما حصل سنة ٢٠٠١ معهد ريسلر للهندسة بولاية نيويورك (Rensselaer Polytechnic Institute) على مبلغ ٥٩٠ مليون دولار. إلا أن هذه الأرقام لا يمكن مقارنتها بما تحققه الجامعات الكبرى من تبرعات. فهارفارد استطاعت أن تجمع ٢,١ مليار دولار خلال خمس سنوات (١٩٩٩-١٩٩٤). كما حققت جامعة برنستون (Princeton

(٣٤)

(٣٥) خلص تقرير سنة ٢٠٠٨ الذي يعتمد تحليل " مؤشر جمع التبرعات للتعليم العالي إلى أن توجهات الإيقاف للجامعات الأمريكية شهدت تقلص عدد المؤسسات المانحة، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المنح (أنظر:

Index of Higher Education Fundraising Performance2008, Target Analysis, April 2009. (www.blackbaud.com/targetanalytics.)

University) 1.4 مليار مابين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. أما جامعة كولومبيا بولاية نيويورك (Columbia University) فقد جمعت خلال العشرية الفاصلة (بين ١٩٩٠و ٢٠٠٠) مبلغ ٢,٧٥ مليار دولار. كما حصلت جامعة جون هوبكينز (Johns Hopkins) على مبلغ ١,٨ مليار دولار خلال حملة استغرقت ست سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٧)[٣٦].

ت - الشفافية مع الموقفين والمستفيدين

تعمل الأجهزة المختصة في استثمار وتوزيع العوائد الوقفية وفق قوانين محددة تحرص على الابتعاد عن تداخل المصالح، وتقديم تقارير سنوية تشيع روح الثقة بين المتبرعين والجامعة. كما يتم سنويا تكريم الواقفين الجدد وإعلان الإنجازات في مجالات استقطاب الأوقاف الجديدة أو صرف المنح. وفي المستوى الرقابي تخضع الجامعات الأمريكية إلى مراقبة داخلية كما تشدد الأجهزة الضريبية رقابتها على هذه المؤسسات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية. وقد دأبت كل الجامعات الأمريكية والوقفية منها بالخصوص بنشر وثائقها المالية على مواقعها الالكترونية وجعلها متاحة للجمهور الواسع.

٦ - ماذا يقدم الوقف للجامعات ومراكز البحث في أمريكا؟

خرجت الجامعات الأوروبية من ثنايا التحولات التي شهدتها القارة العجوز منذ عصر النهضة وإلى نهاية القرن التاسع عشر[٣٧]. وقد ترافقت هذه التحولات مع حركية اجتماعية نادت بتثبيت جملة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وعلى رأسها التعليم) عن طريق تكريس الدور المركزي للدولة في بناء وإدارة كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. في هذا السياق العام لعبت الدولة الدور الأساسي في تأسيس الجامعات البريطانية والفرنسية والألمانية تسييرا وتمويلا. إلا أن هذا التوجه بدأ يشهد منذ نهاية السبعينات[٣٨] أزمات انعكست على مجمل المؤسسات التي كانت ترعاها الدولة. لهذا واجه التعليم الحكومي في

(٣٦)

(٣٧) Cf. Frédéric Attal, Jean Garrigues, Thierry KouaméÁ Les universités en Europe du XIIIème siècle à nos jours Publications De La Sorbonne Homme Et Société, numéro 31, Paris, France, 2005

(٣٨) شهدت السبعينات البداية الحقيقية لانحسار دور الدولة الاجتماعي في الكثير من دول العالم، وبدأت قدراتها التمويلية والإدارية تتقلص. بالمقابل بدأت الدعوة لتحمل القطاع الخاص دورًا أساسيًا في الإدارة الإقتصادية للبلدان في إطار ما عرف بسياسات التكييف الهيكلي أو سياسات الخصخصة.

أوروبا وفي مختلف دول العالم، العديد من الصعاب والعقبات التمويلية[٣٩]، و بدأ نقد اعتبار التعليم "سلعة عامة" (Public Good) يجب أن تتكفل بها الدولة بالضرورة[٤٠]. ولهذه الأسباب مجتمعة شهدت العديد من دول العالم نموًا ملفتًا للمؤسسات الجامعية النفعية (أو الخاصة) مع نهاية الثمانينات. أما في العالم العربي فقد تأثرت أغلب دوله بعد استقلالها السياسي بالأنظمة التعليمية الفرنسية والبريطانية بالتحديد؛ لهذا انتهت إلى نفس النتائج تقريبا مع فارق زمني بين بداية تفاعل الأسباب وظهور النتائج[٤١].

في المقابل حمل نظام التعليم الأمريكي، منذ انطلاقته في القرن الثامن عشر، علامات فارقة مقارنة بالتعليم الأوروبي. ولعل من أهم هذه العلامات ما يتصل بما حققته العديد من الجامعات الأمريكية من موازنة بين ضمان نوعية متميزة للتعليم من ناحية، ووجود موارد غير حكومية تسمح بتمويله من ناحية أخرى. و تؤكد الدراسات أن الوقف ساهم في نحت صيغة أمريكية للتعليم - الجامعي منه بالخصوص - استجابت منذ وقت مبكر لاحتياجات البلاد. إن ما ركزته هذه التجربة هو بناء مفهوم "التعليم اللانفعي" Non Profit Education الذي يقتضي إنشاء مؤسسات تعليمية لا تنتمي إلى القطاعين الحكومي والخاص ولكن للقطاع الثالث الذي يعمل على استقطاب الموارد من أفراد المجموعة بشكل طوعي ويقدم لهم خدمة تعليمية يكونون هم طرفا أساسيًا في تمويلها وإدارتها ومراقبتها والتمتع بخدماتها[٤٢].

---

(٣٩) Bruce Johnstone (1998) The Financing and Management of Higher Education: A Status Report on Worldwide Reforms, The World Bank, p.4

(٤٠) نفس المصدر، ص٥

(٤١) تطور ظهور الجامعات الخاصة في العالم العربي بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين. ففي النصف الأول من القرن المنصرم (أي قبل ١٩٥٠م)، لم يكن عدد الجامعات الخاصة في جميع أرجاء الوطن العربي يتجاوز الأربع. وارتفع في العام ١٩٧٣م إلى ٨ جامعات خاصة، ثم إلى ٢٦ في العام ١٩٩٦م. لكن ما إن حل العام ٢٠٠٣م، حتى أصبح عدد الجامعات الخاصة في الوطن العربي ٧٧ جامعة. وقد لا يختلف اثنان على أن الهدف الرئيس للجامعات الخاصة هو الربح المادي وهو أمر مشروع في حد ذاته. إلا أن التجربة قد بينت أن هذه الجامعات كثيرا ما تنزلق نحو التقليل من نوعية التعليم كلما دعت الاحتياجات المادية لذلك، وبالتالي كثيرا ما تواجه هذه الجامعات صعوبة تحقيق التوازن بين العائد المادي والخدمة التعليمية الراقية إذا ما انحصر التعليم الخاص في فئة ميسورة قادرة على تحمل تكاليف دراسية عالية جدا (أنظر الفصل التاسع من: د. محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز المسقبل العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥)

(٤٢) انظر:

The State of Non Profit America (2005), Lester (Editor), The brooklins

إن اللانفعية التي تؤسس لفكرة الجامعات الوقفية الأمريكية لا تعني مجانية التعليم[٤٣] بل تقديم خدمات تعليمية راقية تساهم في بناء الكفاءات العلمية والفنية التي تأخذ على عاتقها إدارة البلد، من خلال وجود وسائل تمويلية ذاتية ترتبط أساسا بمساهمة الأفراد، والتجمعات المدنية، وتسمح في نفس الوقت بتوفير منح دراسية، وبحثية لشرائح مختلفة. على هذا الأساس بالتحديد يمثل هذا القطاع التعليمي الوقفي جزءًا مما أصبح يعرف بالاقتصاد اللانفعي Non-Profit Economy الذي يجمع كل النشاطات التطوعية ويساهم بشكل مؤثر ومتصاعد في الاقتصاد الأمريكي[٤٤].

تبين التجربة الأمريكية أن دخول الوقف كشريك أساسي في العملية التعليمية مكّن الجامعات من بناء قدراتها المالية والإدارية وتنوع من طرق تمويل برامجها بحيث أنها أصبحت لا تقف عند حدود التبرعات فقط، بل نجحت في تغطية نصف احتياجاتها المالية من المداخيل التي تحصل عليها مقابل ما تقدمه من خدمات تعليمية وأكاديمية مثل عوائد العقود على المشاريع البحثية الكبرى، ورسوم التسجيل التي عادة ما تكون الأعلى مقارنة بالجامعات الخاصة والحكومية نظرًا لمستوى الجودة التعليمية التي توفرها[٤٥]. غير أن النتائج الأهم لهذه الشراكة تمس في حقيقة الأمر تهيئة بيئة ثقافية وأكاديمية مشجعة للوقف والتطوع بشكل عام، ولصالح التعليم العالي بشكل خاص، تربي في الأفراد المسؤولية الاجتماعية وتمكنهم من لعب دور مباشر في تنمية مجتمعهم. ويمكن أن نتلمس هذه الآثار من خلال مسألتين رئيستين.

*** المسألة الأولى: الاهتمام العلمي بقضايا التبرع**

لقد أقامت تجربة العمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية الدليل على وجود علاقة مباشرة بين قوة القطاع التطوعي من ناحية، وعملية الإسناد العلمي له من ناحية

(٤٣) رفع هذا الشعار في سياق ادوار الرعاية الاجتماعية والاقتصادية الذي لعبتها الدولة بعد الحرب العالمية الثانية كأحد أهم المكاسب الاجتماعية التي تحققت. في المقابل ولئن كانت الجامعات الوقفية لا تقدم خدماتها مجانا إلا أنها تفرد جزءا مهما من منحها الدراسية للمتفوقين وكذلك لأبناء الأقليات العرقية التي تجد صعوبة في الالتحاق بالتعليم العالي. انظر:

(٤٤) Burton A. Weisbrod, The Nonprofit Economy, Harvard Press University, 1991

(٤٥) يبلغ معدل رسوم التسجيل لسنة ٢٠١٠-٢٠١١ في جامعة هارفارد ٤٠٠٠٠ دولار وهي من أعلى الرسوم بين الجامعات الأمريكية.

أخرى. وعليه فإن التطور الهائل للبرامج التعليمية التي توفرها الجامعات الأمريكية في مواضيع التطوع وما يرتبط بها من قضايا التبرع، والمجتمع المدني، والمشاركة الشعبية في إدارة المجتمعات، أصبحت أحد السمات الرئيسة للبرامج التعليمية في هذه الجامعات.. وقد لا نخالف الحقيقة إذا ما قلنا بأن كل الجامعات الأمريكية الكبرى لا تخلو من برامج علمية ذات علاقة بمواضيع التبرع، والتطوع. ويمكننا على سبيل المثال لا الحصر الإشارة إلى ما تقدمة جامعتان الأولى خاصة (Johns Hopkins University) والثانية حكومية (University of Indianapolis) من برامج ومساقات ذات علاقة مباشرة بالعمل التطوعي.

لقد أنشأت جامعة جونز هوبكينز مركزًا متخصصًا في قضايا التطوع وهو "مركز دراسات المجتمع المدني (The Center for Civil Society Studies)" التابع لمعهد الدراسات السياسية بالجامعة .(Institute for Policy Studies) ويمثل هذا المركز أحد حلقات هذه البنية البحثية التي تتميز بها جامعة جونز هوبكنز التي أدرجت في إستراتيجيتها التعليمية والبحثية فهم العمل التطوعي كظاهرة اجتماعية، وإبراز الدور المفترض أن تلعبه الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام في المجتمعات الحديثة، بهدف تقوية وترشيد هذا الدور وتمكين هذه المؤسسات من المساهمة الفعالة في الخطط الرامية لتنمية شعوبها. ولتحقيق هذه الطموحات تقدم الجامعة مساقات تعليمية[٤٦] إضافة إلى البرامج ذات الصبغة التدريبية لكوادر المنظمات الأهلية من خلال التشديد على أهمية "بناء القدرات (Capacity Building)" التي تعني عمليا تدريبها على التطوير الإداري والبناء المؤسسي، وعلى ممارسة أدوار تعبوية لاستقبال أعضاء جدد، وكتابة، وإعداد المشروعات، والإدارة المالية، وغير ذلك من البرامج التي من شأنها أن تُفعّل دور هذه المؤسسات وتطور أساليب إدارتها وتنظيمها الهيكلي. باتجاه مواز ينفذ "مركز دراسات المجتمع المدني" برامج بحثية لعل من أبرزها مشروع "الدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح" الذي انطلق في سنة ١٩٩٠[٤٧].

أما جامعة إنديانا فتتميز بتركيز شديد على البرامج الأكاديمية حيث توفر ٣٥ مساقا مرتبطة بالعمل التطوعي لطلبة البكالوريوس، وتمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في

(٤٦) تركز الكثير من الجامعات على تدريس مساق متخصص في دور الوقف في التعليم العالي Philanthropy And Higher Education

(٤٧) The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

اختصاص "الأعمال الخيرية". وفي إطار اهتمامها بالبحوث أسست الجامعة مركز الأعمال الخيرية" (The Center on Philanthropy). الذي يعنى بتشجيع إنتاج ونشر البحوث العلمية حول التطوع والعمل الخيري.

والملفت في اهتمام الجامعات الأمريكية بموضوع العمل الخيري، هو الدرجة العالية من التنسيق بينها، وبين مراكز البحث والمؤسسات الخيرية المانحة. ولعل من أهم ثمار هذا الترابط ما يتعلق بالاهتمام الشديد بالكوادر العلمية من خلال الوصول إلى كل الأكاديميين المهتمين بهذا الحقل وإصدار نشرات علمية محكمة متخصصة في التبرع والعمل التطوعي وبناء شبكة من العلاقات مع أكبر عدد من العلماء من مختلف التخصصات ودفعهم لمزيد من الاهتمام العلمي بهذه الموضوعات. لقد نجحت هذه العلاقات في خلق بيئة علمية جادة ورصينة أسست لمعرفة أكاديمية حول القطاع التطوعي واستفادت من التراكم الذي حصل في عقود قليلة لتكوين حقل علمي أكاديمي أتاح حتى الآن تخريج كوادر متخصصة أخذت على عاتقها تسيير قطاع أصبح يحتل جزءًا رئيسًا من الحركية الاجتماعية لا تستطيع ولا تريد الولايات المتحدة التخلي عنه. لقد بينت تجربة الجامعات الأمريكية بأن المساندة العلمية للعمل التطوعي بشكل عام، ولقضايا التبرع بشكل خاص، تعد ضمانة كبري للجامعات ذاتها سواء من حيث تثبيت مصداقيتها أم من حيث بناء معرفة علمية.

دور الدولة التنظيمي والمساند لدعم الأنشطة المرتبطة بالقطاع التطوعي على خلفية ما تمتلكه من مسؤولية تشريعية، وتخطيطية تساهم في إعلاء قيم التطوع وإيجاد أرضية خصبة ومساعدة لقيام الأنشطة ذات العلاقة.

*** المسألة الثانية: التكامل مع المؤسسات الحكومية والخاصة**

تتميز البيئة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية بمناخ قانوني يساعد على التعاون فيما بين القطاعات المختلفة وهذا ما سهل على الجامعات الوقفية التعاون مع القطاعين الحكومي، والخاص. ولعل ما يزيد من ثمرات هذا التعاون أن العديد من المؤسسات الحكومية - خاصة تلك التي تعمل في مجالات البحث العلمي - لها استقلالية مالية وإدارية تمكنها من عقد شراكات مع الجامعات، ومراكز البحث، ودعم المشاريع الأكاديمية. كما يتحمل القطاع الخاص جزءًا من المسؤولية من خلال تمويل وقفي للعديد من الأنشطة الأكاديمية. ولا تكتفي الجامعات الخاصة بالجوانب النظرية بل تقيم الجسور القوية مع

خريجيها من خلال شبكة كثيفة من الجمعيات التي تربط هؤلاء بجامعاتهم وتنمي فيهم حس المسؤولية بعد التخرج ليصبحوا سندًا أساسيًا في أنشطة متعددة لاستقطاب أوقاف جديدة. ويلعب الخريجون دورًا رئيسًا في جمع التبرعات سواء من حيث مساهمتهم المباشرة في دعم وقفيات جامعاتهم السابقة، أم دعوة الآخرين عن طريق الاستفادة من علاقاتهم في العمل أو صلاتهم الشخصية والعائلية. وفي هذا السياق توفر الجامعات الأمريكية برامج مخصصة لتعليم الطلبة تقنيات جمع التبرعات لتأهيل خريجيها لكي يصبحوا جامعي تبرعات بامتياز .Fund Raiserمن ناحية أخرى تستفيد الجامعات من كل الوسائط الالكترونية لتسهيل هذه المهام عن طريق صفحات إلكترونية دقيقة ومحدثة وتفاعلية.

الخاتمة:

نعتقد أن استخلاص الدروس من التجارب الناجحة على مستوى العالم - والتجربة الأمريكية بالتحديد - أمر مهم بالنسبة للعالم الإسلامي. وما يعنينا في هذه التجارب بالتحديد المنهجية التي سلكتها للمرور من نظام تعليمي كمي إلى آخر يعتمد النوعية وبناء الإنسان، ودور الأوقاف في تسهيل هذا التوجه.

واليوم تفرض هذه الخبرة الوقفية لبناء نماذج تعليمية رائدة من زاوية مختلفة تماما عما تم تجربته إلى الآن في التعليم الحكومي، والخاص في عالمنا الإسلامي منذ نهايات القرن التاسع عشر وإلى الآن. إن دخول الوقف كشريك استراتيجي للعملية التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية يعد تجربة متميزة وفريدة استطاعت أن تساهم في مواجهة التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية، وتخلق توازنا بين أركان العملية التعليمية الثلاثة: النوعية، والاستمرارية، والشراكة المجتمعية سواء من حيث المخرجات أم من حيث المراقبة والتفاعل. ويمكننا التركيز في هذا السياق على ما يأتي:

تحقيق النوعية: تحمل فلسفة الوقف في طياتها الرقي، والبحث عن الأفضل لأن الواقف ينفق مما يحب ويقدم أفضل ما عنده ابتغاء فضل الله وثوابه. والمدقق في الحجج الوقفية يستطيع أن يتبين بوضوح الضوابط الدقيقة التي يضعها الواقفون لضمان جودة الخدمات التي توفرها أوقافهم. إن أول انعكاس للوقف على التعليم هو إخراجه من بوتقة "السلعة" التي يتحدد سعرها فقط عن طريق العرض والطلب؛ ليرتبط بتأكيد الجودة وتحقيق خدمة تعليمية ذات نوعية متميزة وفي تناغم مباشر مع الأهداف المجتمعية. ولعل

هذا التوجه هو ما تفتقده الأنظمة التعليمية المعاصرة في العالم الإسلامي حيث يكوّن حملة الشهادات الجامعية العليا شريحة واسعة في أغلب البلدان الإسلامية لكنها تبقى دون توظيف صحيح وعقلاني في مسارات التنمية والنهضة. إن تركيز التعليم الوقفي على النوعية ينبع في حقيقة الأمر من العلاقة العضوية بين تأسيس الوقف، وتوفير كل الإمكانات لنجاحه، وبالتالي فهو يفترض ضمنا وعلنا مسألة الجودة والنوعية.

ضمان الاستمرارية: تمثل العراقيل التمويلية أحد عوائق تطور المؤسسات التعليمية العامة التي تواجه منذ نهاية القرن العشرين – في أغلب دول العالم الإسلامي – شُحًا في مصادرها المالية، مما اضطر الكثير من وزارات التعليم إلى التضحية بنوعية ما يقدم من برامج وطرق ومناهج مقابل الحفاظ على مبدأ التعليم الحكومي. أما تجربة التعليم الخاص في العالم الإسلامي والعربي منه بالتحديد، فهي تتسم في مجملها مع استثناءات قليلة جدا - بالسعي المحموم لتحقيق الربح المادي دون بذل كثير من الجهد في تطوير البنية التحتية العلمية وما تستلزم من تمويل للبحث العلمي. ولأسباب عديدة ليس هنا المجال لذكرها لم يصل هذا القطاع – خاصة في العالم العربي – إلى مرحلة من الوعي تسمح له بالاستثمار على المدى الطويل لهذا فهو لا يزال يتبع المقولة التي يرددها الاقتصاديون الذين يعتبرون أن "رأس المال جبانٌ" أي أنه بمجرد حدوث أي هزة اقتصادية فإن القطاع الخاص يتحول من بضاعة تقليدية إلى بضاعة أكثر جاذبية و ربحية، ومن سوق كاسدة إلى سوق صاعدة. فعلاقة هذا القطاع بالتعليم ليست مبنية على أسس صلبة وثابتة وإنما تتأثر بشكل كبير بالنفعية الظرفية التي يبقى ديدنها الربح حتى ولو كان على حساب الكيف. من هنا تأتي مساهمة الوقف في إيجاد مصادر تمويلية مستديمة ضمن رؤية متوازنة لاستثمارها وتطويرها، حلا جذريا لقضايا التمويل، وما يتيحه من إمكانات حقيقية للارتقاء بالمستوى التعليمي وتطوير مخرجاته.

إشراك المجتمع: إن الأصل في مساهمة الوقف في حل المعضلات التي يعيشها القطاع التعليمي هو تثبيت مبدأ مشاركة المجتمع بأفراده ومؤسساته في تنفيذ القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول. ولن نذيع سرًا إذا ما قلنا بأن هذا التوجه هو أحد الآليات الغائبة في مجتمعات المسلمين اليوم التي ألفت الاتكال على الدولة وأجهزتها. والدولة بدورها تمددت على أغلب المساحات الاجتماعية، مما أنتج جملة من الاختلالات الهيكلية لا تزال تلقي

بظلالها على كل محاولات النهضة والتقدم. إن الدور الاجتماعي للوقف هو في العمل على إعادة بناء الفاعلية الذاتية للمجتمعات من خلال تحمل الشرائح المختلفة المنخرطة في النشاطات الاجتماعية أدوارا متميزة في إنشاء، وتسيير، ومراقبة المؤسسات الوقفية. ويصبح هذا التوجه أكثر أهمية وأولوية في المجال التعليمي بالذات حيث يصبح المجتمع شريكًا رئيسًا في تطوير المؤسسات التعليمية تمويلًا واستثمارًا وحماية ورقابة.

الملاحق

جدول ١ : أكبر عشرين وقفية في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٨ (٢٠٠٩)

الترتيب	اسم الوقف	قيمة الأعيان الوقفية	السنة المالية
١.	Bill & Melinda Gates	٢٩,٨٨٩,٧٠٢,١٢٥	١٢/٣١/٢٠٠٨
٢.	The Ford Foundation (NY)	١٠,٢٣٤,٨٦٠,٠٠٠	٠٩/٣٠/٢٠٠٩
٣.	J. Paul Getty Trust (CA)	٩,٣٣٩,١٧٢,١٣٨	٠٦/٣٠/٢٠٠٩
٤.	The Robert Wood Johnson	٧,٥١٣,٦٠٧,٣٦٣	١٢/٣١/٢٠٠٨
٥.	The William and Flora	٦,٨٦٩,١٠٨,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٩
٦.	W. K. Kellogg Foundation	٦,٨١٣,٧٨٤,٦٣٩	٠٨/٣١/٢٠٠٩
٧.	Lilly Endowment Inc. (IN)	٥,٣٢١,٥٢٨,٤٣٥	١٢/٣١/٢٠٠٩
٨.	John D. and Catherine T.	٥,٠١٤,٠٥٩,٢٦٠	١٢/٣١/٢٠٠٨
٩.	The David and Lucile	٤,٦٥٠,٨٥٨,٤٩٢	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٠.	Gordon and Betty Moore	٤,٥٠٩,٧٠٥,٩٩٦	١٢/٣١/٢٠٠٨
١١.	The Andrew W. Mellon	٤,٣٦٣,٥٦٣,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٢.	Tulsa Community Foundation	٣,٨٠٢,٦١٧,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٣.	The Kresge Foundation (MI)	٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٤.	The California Endowment (CA)	٣,٠٨٣,٠٩٦,٩٤٣	٠٢/٢٨/٢٠٠٩
١٥.	The Rockefeller Foundation (NY)	٣,٠٥٣,٩٤٤,٧٣٣	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٦.	The Annie E. Casey	٢,٦٣٦,٨٤٩,١٤٧	١٢/٣١/٢٠٠٩
١٧.	The Susan Thompson Buffett	٢,٥١٧,٥٦٠,٩٣٦	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٨.	Carnegie Corporation of New York	٢,٤٣٢,٥٨٢,٥٣٦	٠٩/٣٠/٢٠٠٩
١٩.	Robert W. Woodruff	٢,٤٠٣,٠٣٠,٢٧١	١٢/٣١/٢٠٠٩
٢٠.	The Duke Endowment (NC)	٢,٢٢٥,٧٩٠,٠٠٧	١٢/٣١/٢٠٠٨

Source: http://foundationcenter.org/findfunders/topfunders/top100assets.html

جدول ٢: تبرعات المؤسسات الوقفية (العشرون الأوائل- ٢٠٠٩)

الترتيب	اسم الوقفية	قيمة التبرع السنوي	السنة المالية
١.	Bill & Melinda Gates Foundation	$٢,٨٠٥,٢٥١,٩٨٦٩	١٢/٣١/٢٠٠٨
٢.	AstraZeneca Foundation (DE)	٧٩٦,٦٠٠,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٩
٣.	The Ford Foundation (NY)	٤٧٤,٠٩٥,٠٠٠	٠٩/٣٠/٢٠٠٩
٤.	The Robert Wood Johnson	٤٠٨,٨٣١,٤٥٦	١٢/٣١/٢٠٠٨
٥.	GlaxoSmithKline Patient Access	٣٨٦,٠٧٩,٤٤٩	١٢/٣١/٢٠٠٨
٦.	The Susan Thompson Buffett	٣٤٧,٩١١,٦٦١	١٢/٣١/٢٠٠٨
٧.	The William and Flora Hewlett	٣٤٢,٤٧٥,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٩
٨.	The David and Lucile Packard	٣٠١,٩٦٣,٩٤٤	١٢/٣١/٢٠٠٨
٩.	Silicon Valley Community	٢٩١,٠٩٦,٨٣٤	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٠.	Johnson & Johnson Patient	٢٨٠,٧٨٤,٣٧١	١٢/٣١/٢٠٠٨
١١.	Lilly Endowment Inc. (IN)	٢٧٦,١٠٠,٠٠٠	١٢/٣١/٢٠٠٩
١٢.	The Andrew W. Mellon Foundation	٢٦٧,٤٧٩,٥٧٦	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٣.	Gordon and Betty Moore	٢٦١,٧٤٠,٢٧٩	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٤.	sanofi-aventis Patient Assistance	٢٦٠,٧٤٠,٨٢٧	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٥.	Genentech Access To Care	٢٥٦,٨٢١,٥٤٧	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٦.	W. K. Kellogg Foundation (MI)	٢٤٤,٥١١,١٢٦	٠٨/٣١/٢٠٠٩
١٧.	John D. and Catherine T.	٢٢٨,٢٤٨,٢٨٤	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٨.	The Bristol-Myers Squibb Patient	٢٢٧,٦٢٢,٧٨٨	١٢/٣١/٢٠٠٨
١٩.	Lilly Cares Foundation, Inc. (IN)	٢٢١,٨١٣,١١٨	١٢/٣١/٢٠٠٨
٢٠.	The Wal-Mart Foundation, Inc.	٢١٦,٥٥٧,١٣١	٠١/٣١/٢٠٠٩

Source: http://foundationcenter.org/findfunders/topfunders/top100giving.html

جدول ٣: قائمة بالجامعات والمعاهد الأمريكية صاحبة أكبر وقفيات تعليمية (٢٠٠٧) (العشرة الأوائل)

الترتيب	اسم الجامعة	مجموع الأوقاف
١.	جامعة هارفارد: Harvard University (Cambridge, Mass.)	٣٤,٦٣٤,٩٠٦,٠٠٠
٢.	جامعة يال: Yale University (New Haven, Conn.)	٢٢,٥٣٠,٢٠٠,٠٠٠
٣.	جامعة ستانفورد: Stanford University (Stanford, Calif.)	١٧,١٦٤,٨٣٦,٠٠٠
٤.	جامعة برينستون: Princeton University (Princeton, N.J.)	١٥,٧٨٧,٢٠٠,٠٠٠
٥.	جامعة التكساس: Univ. of Texas System Administration (Austin, Tex.)	١٥,٦١٣,٦٧٢,٠٠٠
٦.	معهد ماساشيوسايتس للتكنولوجيا: Massachusetts Institute of Technology (Cambridge, Mass.)	٩,٩٨٠,٤١٠,٠٠٠
٧.	جامعة كولمبيا: Columbia University (New York, N.Y.)	٧,١٤٩,٨٠٣,٠٠٠
٨.	جامعة ميشيغان: Univ. of Michigan (Ann Arbor, Mich.)	٧,٠٨٩,٨٣٠,٠٠٠
٩.	جامعة بنسيلفانيا: Univ. of Pennsylvania (Philadelphia, Pa.)	٦,٦٣٥,١٨٧,٠٠٠
١٠.	جامعة تكساس أ م: Texas A&M University (College Station, Tex.)	٦,٥٩٠,٣٠٠,٠٠٠

Source: U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics. (2009). Digest of Education Statistics, 2008Web: nces.ed.gov.

جدول ٤ : نسبة الأوقاف إلى عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الأمريكية الوقفية (٢٠٠٧) (العشرة الأوائل)

الترتيب	اسم الجامعة	نسبة الأوقاف لكل طالب
١.	جامعة برينستون: Princeton University (Princeton, N.J.)	$١,٦٧٨,٤٠٦
٢.	جامعة يال: Yale University (New Haven, Conn.)	$١,٣٢٨,٥٥٢
٣.	جامعة هارفارد: Harvard University (Cambridge, Mass.)	$١,٢٧٨,٢٨٣
٤.	معهد قرينل: Grinnell College	$٨٩٣,٦٦٦
٥.	معهد بايلور الطبي: Baylor College of Medicine	$٨٩١,٨٢٥
٦.	معهد بومونا: Pomona College	$٨٣٧,٨٢٥
٧.	معهد سوارثمور: Swarthmore College	$٧٨٩,٧٣٥
٨.	معهد ويليامز: Williams College	٧٤٨,١٤٦
٩.	جامعة رايس: Rice University	$٧٢٣,٩٠٩
١٠.	جامعة ستانفورد: Stanford University (Stanford, Calif.)	$٧١٤,٦٢٢

جدول ٥: نسبة الخسائر الاستثمارية التي لحقت بالأعيان الوقفية للجامعات الأمريكية (مقارنة بين نسبة الأعيان لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩)

الترتيب	الجامعة	قيمة الأعيان الوقفية سنة ٢٠٠٨	قيمة الأعيان الوقفية سنة ٢٠٠٩	نسبة الخسارة الاستثمارية (٪)
١.	Harvard University MA	٣٦,٥٥٦,٢٨٤	٢٥,٦٦٢,٠٥٥	٢٩,٨-
٢.	Yale University CT	٢٢,٨٧٠,٠٠٠	١٦,٣٢٧,٠٠٠	٢٨,٦-
٣.	Stanford University CA	١٧,٢١٤,٣٧٣	١٢,٦١٩,٠٩٤	٢٦,٧-
٤.	Princeton University NJ	١٦,٣٤٩,٣٢٩	١٢,٦١٤,٣١٣	٢٢,٨-
٥.	University of Texas System TX	١٦,١٧١,١٨٤	١٢,١٦٣,٠٤٩	٢٤,٨-
٦.	Massachusetts Institute of Technology + MA	١٠,٠٦٨,٧٨٧	٧,٩٨٢,٠٢١	٢٠,٧-
٧.	University of Michigan MI	٧,٥٧١,٩٠٢	٦,٠٠٠,٨٢٧	٢٠,٧-
٨.	Columbia University NY	٧,٣٤٥,٢٢٦	٥,٨٩٢,٧٩٨	١٩,٨-
٩.	Northwestern University IL	٧,٢٤٣,٩٤٨	٥,٤٤٥,٢٦٠	٢٤,٨-
١٠.	University of Pennsylvania PA	٦,٢١١,٦٢٢	٥,١٧٠,٥٣٨	١٦,٨-
١١.	University of Chicago IL	٦,٦٣٢,٣١١	٥,٠٩٤,٠٨٧	٢٣,٢-
١٢.	The Texas A&M University System & Foundation TX	٦,٦٥٩,٣٥٢	٥,٠٨٣,٧٥٤	٢٣,٧-
١٣.	University of California CA	٦,٢١٧,٣٣٤	٤,٩٣٧,٤٨٣	٢٠,٦-
١٤.	University of Notre Dame IN	٦,٢٢٥,٦٨٨	٤,٧٩٥,٣٠٣	٢٣,٠-
١٥.	Duke University NC	٦,١٢٣,٧٤٣	٤,٤٤٠,٧٤٥	٢٧,٥-
١٦.	Emory University GA	٥,٤٧٢,٥٢٨	٤,٣٢٨,٤٣٦	٢٠,٩-
١٧.	Washington University in St. Louis MO	٥,٣٥٠,٤٧٠	٤,٠٨٠,٥٥٤,٥	٢٣,٧-
١٨.	Cornell University NY	٥,٣٨٥,٤٨٢	٣,٩٦٦,٠٤١	٢٦,٤-
١٩.	Rice University TX	٤,٦١٠,١٦٤	٣,٦١٢,٨٨٤	٢١,٦-
٢٠.	University of Virginia ++ VA	٤,٥٢٦,٢١١	٣,٥٧٧,٢٦٦	٢١,٠-



التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بين الدولة والمجتمع

د. حسنين توفيق إبراهيم علي(*)

يُعتبر التعليم من المرتكزات الرئيسة لتحقيق النهضة والتقدم في المجتمعات الإنسانية، وذلك بسبب دوره في تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ حالة الاندماج الوطني بين مختلف فئات المجتمع، وإشاعة قيم التنوير والتقدم والديمقراطية، ومحاصرة قيم الانغلاق والتخلف والاستبداد، وتفعيل التواصل بين الحضارات والثقافات. كما أن مؤسسات التعليم وبخاصة التعليم العالي تقوم بدور هام في بناء رأس المال البشرى على نحو يلبى احتياجات مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية من العمالة المؤهلة، مما يعزز من القدرات الإنتاجية والخدمية للدولة، ويعظم من فرص، وإمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عن دور الجامعات في مجال البحث العلمي، الذي تستطيع من خلاله تقديم حلول علمية وعملية للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات، فضلًا عن دورها في بناء رأس المال المعرفي الذي يُعد عنصرًا جوهريًا في خلق مجتمع المعرفة، وذلك من خلال إنتاج وتجديد المعارف العلمية، ونشرها على نطاق واسع،

(*) أستاذ العلوم السياسية والدراسات الإسلامية – معهد دراسات العالم الإسلامي – جامعة زايد.

وتوظيفها في توسيع خيارات التنمية والتقدم[١]. ونظرًا لكل ذلك وغيره فقد أصبح التعليم يشكل أحد العناصر الرئيسة لقوة الدولة في الوقت الراهن. وباتت النخب الحاكمة والمثقفة في كثير من دول العالم تنظر إلى قضية التعليم على أنها قضية أمن وطني من الدرجة الأولى بحكم ارتباطها الوثيق بقضايا جوهرية كبرى مثل التقدم والهوية والتنمية المستدامة والديمقراطية والسلم الأهلي والعولمة.

وبناءً عليه، فإن قضية إصلاح التعليم وتطويره أصبحت قضية عالمية تستحوذ على اهتمام الكثير من دول العالم سواء في الشمال أو الجنوب، وبخاصة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم حاليًا، والتي تتجلى أبرز ملامحها في: انتشار ثورة المعلومات والاتصالات، وبروز مجتمع المعرفة، وتمدد ظاهرة العولمة بأبعادها وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، واتساع نطاق اقتصاد المعرفة. ونظرًا لذلك، فقد أصبح من الصعب على أية دولة أن تتعامل بفاعلية مع هذه التحولات والمعطيات الجديدة على نحو يمكنها من الاستفادة من إيجابياتها وتقليص سلبياتها دون أن يكون لديها نظام تعليمي عصري ومتطور.

وفي ضوء الأهمية التي يمثلها التعليم الجامعي ضمن المنظومة التعليمية في أية دولة فإن الهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل وتقييم الحالة الراهنة للتعليم الجامعي في العالم الإسلامي مع التركيز على طبيعة وحدود دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال، ونمط العلاقة القائمة والمأمولة بين الجامعة والمجتمع. وفي هذا الإطار فإن المقولة الرئيسة التي تناقشها الورقة مفادها أن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية، لايزال يغلب عليه الطابع الحكومي، ويعانى من أزمة حقيقية، تختلف في بعض عناصرها ودرجة حدتها من دولة إلى أخرى. فالتوسع في الكم من حيث عدد الجامعات وعدد الطلاب المسجلين في

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهومي رأس المال المعرفي ومجتمع المعرفة وعلاقتهما بتوسيع خيارات التنمية والنهضة، انظر:
محمد نور الدين أفاية، "في إشكاليات مجتمع المعرفة"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٨١، تشرين الثاني ٢٠١٠؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج**، الفصل الأول؛ د. علي بوعناقة، " دور مؤسسات التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة، " في: مؤسسة الفكر العربي، **دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم: التعليم العالي: رؤى مستقبلية** (بيروت: مطبعة كركى، ط١، ٢٠٠٥)، ص ص. ١٦٧ – ١٧٠.

التعليم الجامعي لم يقترن في الأعم الأغلب بتحسن كبير في نوعية التعليم وجودته. كما أن دور المجتمع في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة هو في معظم الحالات دور هامشي ومحدود سواء على مستوى المشاركة في صنع سياسة التعليم، أم المشاركة في تمويلها، أم المشاركة في تنفيذها، أم الرقابة على مدى الكفاءة والفاعلية في عملية التنفيذ. ناهيك عن أن الفجوة لاتزال كبيرة بين الجامعة والمجتمع في الغالبية العظمى من الدول الإسلامية.

وبناءً على ماسبق، فإن الورقة سوف تتناول النقاط التالية:

- التعليم الجامعي الحكومي: الكم على حساب الكيف
- التعليم الجامعي الخاص: الربح على حساب الجودة
- التعليم الجامعي الأهلي: محدود الانتشار رغم أهميته
- دور المجتمع في مجال التعليم الجامعي: نموذج لضعف المشاركة المجتمعية في مجال السياسات العامة
- دور الجامعة في خدمة المجتمع: فجوة بحاجة إلى تجسير
- جهود إصلاح التعليم الجامعي في العالم الإسلامي: رؤية نقدية

وقبل تناول كل من النقاط السابقة بقليل من التفصيل، هناك عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام للتفكير في الموضوع:

أولاها، نظرًا لأن عدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ حاليًا ٥٧ دولة – تضم المئات من الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي – فإنه يصعب تقديم دراسة مسحية شاملة عن التعليم الجامعي في هذه الدول في حدود ورقة مقدمة إلى مؤتمر علمي. ومع التسليم الكامل بأن هناك تفاوتات وتباينات بين الدول الإسلامية سواء من حيث عدد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، أم نسبة المسجلين فيها، أم جودة العملية التعليمية، إلا أن هناك الكثير من السمات والملامح التي تمثل قواسم مشتركة بين غالبية الدول الإسلامية بهذا الخصوص. ولذلك سوف تركز الورقة على عدد من القضايا والتوجهات العامة التي تعكس واقع التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، وطبيعة دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال.

وثانيتها، أنه إذا كان دور الدولة في مجال التعليم الجامعي واضحًا ومحددًا، حيث تتولى مسؤولية التعليم الجامعي الحكومي، وتشرف بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على الجامعات الخاصة، فإن الحديث عن دور المجتمع في هذا الشأن بحاجة إلى ضبط وتحديد. وسوف تتناول الورقة هذا الدور على أربعة مستويات هي :

١ - دور القطاع الخاص في مجال التعليم الجامعي، حيث بدأ هذا الدور يتنامى بشكل ملحوظ في عديد من الدول الإسلامية خلال العقدين الأخيرين، وهو مايتجلى بوضوح في تزايد عدد الجامعات والمعاهد الخاصة من ناحية، ووجود مساهمات متفاوتة للقطاع الخاص تتعلق بدعم التعليم الجامعي في بعض الدول من ناحية أخرى.

٢ - دور القطاع الأهلي في مجال التعليم الجامعي. ويتمثل بصفة أساسية في الجامعات الأهلية (غير الربحية)، والوقفيات المخصصة لدعم بعض الجامعات في بعض الدول الإسلامية، وغير ذلك من أشكال الدعم الأهلي للتعليم الجامعي.

٣ - دور المجتمع في صنع سياسات التعليم الجامعي، والمشاركة في تنفيذها، والرقابة على عملية التنفيذ.

٤ - دور الجامعة في خدمة المجتمع سواء من خلال التدريس أم البحث أم غير ذلك من الأنشطة الرامية إلى المساهمة في تنمية المجتمع والنهوض به.

وثالثتها، أن الحصول على إحصاءات وبيانات دقيقة ومتكاملة عن التعليم الجامعي في الدول الإسلامية مسألة في غاية الصعوبة، حيث لاتوجد قواعد بيانات يعتد بها في كثير من هذه الدول. وبالطبع فإن هذه المشكلة لاتقتصر على التعليم الجامعي فقط ولكنها مشكلة عامة تشمل العديد من القطاعات والمجالات الأخرى. ويمثل هذا الأمر أحد أبعاد الأزمة المجتمعية التي تعانى منها هذه الدول، حيث إن توافر قواعد بيانات دقيقة وحديثة يمثل أحد المقومات الرئيسة لترشيد أو تفعيل عملية صنع السياسات والقرارات.

ورابعتها، أن إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة يمثل أحد المتطلبات الرئيسة لتعزيز قدرة الدول الإسلامية على مواجهة التحديات والاستحقاقات الكبرى التي تواجهها في الوقت الراهن سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، فهناك على سبيل المثال لا الحصر تحدى نقص الموارد الطبيعية وبخاصة المياه، وتحدى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وتحدى البيئة، وتحدى ظواهر التطرف والعنف والإرهاب، ناهيك عن التحديات المرتبطة بالعولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، واتساع نطاق اقتصاد المعرفة على الصعيد العالمي.

أولًا : التعليم الجامعي الحكومي : الكم على حساب الكيف

على الرغم من وجود تباينات بين الدول الإسلامية من حيث نظم التعليم الجامعي ودرجة تطوره، إلا أن التعليم الجامعي في الغالبية العظمى من هذه الدول يعانى من جملة من السلبيات وأوجه القصور البنيوية التي تحد من دوره في مواجهة المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي سواء على الصعيد الداخلي في كل دولة أم على الصعيد الخارجي. ولذلك ليس من قبيل المبالغة القول بأن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية يعانى من أزمة حقيقية مظاهرها عديدة وأسبابها متداخلة. وبدلًا من أن تصبح الجامعات في مقدمة المؤسسات الريادية التي تقود مسيرة تحقيق النهضة الحضارية والتنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، تحولت في عديد من الدول الإسلامية إلى مجرد معامل لتخريج أنصاف متعلمين من حملة الشهادات، الذين لايمتلكون المهارات والقدرات التي تؤهلهم للانخراط في أسواق العمل، ولذلك ينضم الكثيرون منهم إلى طابور العاطلين.

وتتجلى أبرز مظاهر أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي فيما يلي(٢):

- **الزيادة في الكم مع استمرار تدنى نوعية التعليم وجودته**

لقد حققت الغالبية العظمى من الدول الإسلامية تقدمًا ملحوظًا في مجال التعليم الجامعي من الناحية الكمية، وهو مايتجلى بوضوح في الزيادة في عدد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، وفي نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، إلا أن هذه الزيادة الكمية

---

(٢) في معرض رصد أهم المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي في العالم الإسلامي استفاد الباحث من جملة من الأوراق والتقارير التي أصدرها البنك الدولي مابين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ عن التعليم العالي في بعض الدول الإسلامية مثل مصر، وباكستان، واليمن، وتونس، والأردن وغيرها، وهى تتعلق بمشروعات أسهم البنك في تمويلها من أجل إصلاح التعليم العالي في الدول المذكورة. وجميع هذه الأوراق والتقارير متاحة على موقع البنك على شبكة الانترنت .(http://www.worldbank.org/) وانظر كذلك التقرير التالي عن التعليم العالي في تركيا:

Human Development Sector Unit, Europe and Central Asia Region, World Bank, **Turkey - Higher Education Policy Study: Volume 1: Strategic Directions for Higher Education in Turkey** , Report No.39674 - TU, June 2007.

لم تقترن في الأعم الأغلب بتحسن في نوعية التعليم وجودته. وهذا الأمر يمكن قياسه اعتمادًا على مؤشرات منها: مستوى الخريجين وطبيعة مؤهلاتهم ومهاراتهم ومدى ملاءمتها لمتطلبات التنمية واحتياجات أسواق العمل في الداخل والخارج، وحجم ونوعية البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات ونسبتها إلى حجم الإنتاج العالمي بهذا الخصوص من ناحية، ومدى مساهمتها في معالجة المشكلات التي تعانى منها المجتمعات الإسلامية من ناحية أخرى، وطبيعة الدور الذي تقوم به الجامعة في خدمة المجتمع ومدى فاعليته، وموقع الجامعات في العالم الإسلامي ضمن التصنيفات العالمية المعروفة للجامعات... الخ. وقد خلصت دراسات وتقارير عديدة إلى أن معظم الجامعات في العالم الإسلامي تحتل مستويات متدنية في كل أو معظم المؤشرات المذكورة، وذلك ليس بالمقارنة مع الجامعات في الدول الغربية المتقدمة، ولكن بالمقارنة مع جامعات بعض دول الجنوب في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعمومًا يرتبط تدنى نوعية التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بغياب أو ضعف تطبيق نظام الجودة الشاملة في هذا المجال سواء على مستوى مدخلات العملية التعليمية أم عملياتها أم مخرجاتها(٣).

وبسبب المشكلات البنيوية التي يعانى منها التعليم الجامعي وماقبل الجامعي في العالم الإسلامي، فإن دوره التنموي والحضاري هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال. وعلى سبيل المثال، فقد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ إلى أن "أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هو عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية. وهذا قد لايعنى فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعي، بل إن البلدان العربية أيضًا أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية"(٤). كما خلص تقرير أصدره البنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى "أن التقدم الكبير في التعليم في منطقة الشرق

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Pervez Amirali Hoodbhoy," Science and the Islamic World: The Quest for Rapprochement," **American Institute of Physics**, August 2007.

(٤) انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة** ، ص ٥٠.

الأوسط وشمال أفريقيا لم ينعكس بصورة عامة في شكل نواتج إنمائية مثل النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وتخفيض أعداد الفقراء"(٥).

- **تخلف المناهج الدراسية وأساليب التدريس**

تعانى الجامعات في العالم الإسلامي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من تخلف المناهج الدراسية وأساليب التدريس، حيث يغلب الطابع التقليدي على كثير من المناهج الدراسية، مما يجعلها لاتعكس روح العصر ومايشهده من تحولات هائلة سواء على الصعيد الداخلي في الدول الإسلامية أم على الصعيد العالمي الذي تشكل ظاهرة العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعرفة أبرز ملامحه. وبالتالي لاتسهم هذه المناهج في تهيئة الطلاب وإعدادهم على نحو يمكنهم من التعامل مع هذه الحقائق والمعطيات الجديدة.

كما يُلاحظ أن تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية هي الغالبة على كثير من الجامعات في العالم الإسلامي، الأمر الذي لايتوافق مع متطلبات أسواق العمل في الداخل والخارج، وهو ماترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات على نحو ماسيأتى ذكره. كما أن مناهج التعليم الجامعي في بعض الدول الإسلامية مستوردة كليًا أو جزئيًا من الخارج، مما يجعلها بعيدة عن خصوصيات الدول الإسلامية وأوضاعها(٦).

أما أساليب التدريس فهي لاتختلف كثيرًا عن المناهج من حيث تقليديتها وتخلفها، إذ يغلب عليها طابع المحاضرة والتلقين من جانب الأستاذ، مع الاعتماد في الغالب على كتاب أو مذكرات يقررها على الطلاب. كما يغلب عليها طابع الحفظ من جانب الطلاب. وتأتى عملية التقييم المتمثلة بالأساس في الامتحانات لتقيس مدى قدرة الطلاب على ممارسة الحفظ. وفي ظل هذا الوضع، فإن أساليب التدريس التي ترمى إلى تنمية قدرات التحليل

---

(٥) انظر:

البنك الدولي، **الطريق غير المسلوك... إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ملخص تنفيذي**، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٧، ص. ٧.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عواطف حسن على عبد المجيد، "أثر المناهج التعليمية على المجتمع،" في: مؤسسة الفكر العربي، **دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم**......، مرجع سبق ذكره، ص. ١٨٢- ١٨٣؛ اتحاد جامعات العالم الإسلامي، **استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي**، ٢٠٠٦، ص ص. ٤١-٤٢.

والتفكير النقدي لدى الطلاب، وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تؤهلهم للتعامل مع متطلبات العصر تكاد أن تكون غير موجودة في كثير من جامعات العالم الإسلامي، فضلاً عن غياب أو ضعف استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة التي تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات في العملية التعليمة. ومن هذا المنطلق فإن المناهج الدراسية وأساليب التدريس غالبًا ما تكرس لدى الطلاب قيم الخضوع والطاعة وليس قيم التفكير النقدي والإبداع والقدرة على التكيف مع المستجدات والتعامل مع متطلبات العصر(٧).

- **ضعف مستوى المرافق والتجهيزات الجامعية**

تعانى جامعات عديدة في العالم الإسلامي بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من ضعف مستوى المرافق والتجهيزات الجامعية التي تمثل مكونًا رئيسيًا في العملية التعليمية مثل المباني والمدرجات والقاعات والمختبرات والمعامل والمكتبات والورش . . .الخ. وقد كان لهذا الوضع انعكاساته السلبية على مخرجات التعليم الجامعي، حيث تنتشر في عديد من الدول ظاهرة تكدس الطلاب في المدرجات والقاعات بسبب كثرة عددهم وضعف قدرتهم الاستيعابية. كما أن قلة المختبرات والمعامل والورش يجعل طابع التلقين النظري لمعلومات مجردة للطلاب هو الغالب على العملية التعليمية، الأمر الذي يحول دون تنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال ممارسات عملية تتعلق بالبحث والتجريب وحل المشكلات.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن غالبية الجامعات، وبخاصة الجامعات الحكومية، في كثير من الدول الإسلامية تعانى من ضعف استخدام التقنيات والوسائل الحديثة التي تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية على نحو ماسبق ذكره. وعلى خلفية ذلك يمكن تفسير محدودية انتشار أنماط التعليم العالي الجديدة (غير التقليدية) مثل الجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعة الافتراضية في العالم الإسلامي(٨).

---

(٧) لمزيد من التفاصيل عن أساليب التدريس في الجامعات العربية وانعكاساتها على الخريجين، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ : نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص ص. ٥٢- ٥٣.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: "القسم الخاص بأنماط التعليم العالي الحديثة" في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم. . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٨٩٩ - ٩٣٦.

• **ضعف مستوى الهيئات التدريسية والإدارية**

إن دور الهيئات التدريسية والإدارية هو دور محوري في العملية التعليمية، لاسيما أن الإدارة سواء على مستوى الجامعات أم الوحدات المرتبطة بها تقوم بالدور الرئيسي في وضع خطط التطوير وتهيئة الظروف والمتطلبات اللازمة لتنفيذها بفاعلية وكفاءة. كما أن الهيئات التدريسية هي محور العملية التعليمية في الجامعات، فأعضاء هيئات التدريس هم الذين يصوغون المقررات والمناهج الدراسية ويقدمونها للطلاب عبر أساليب مختلفة، وهم يشكلون العمود الفقري في الأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات، فضلًا عن دورهم في خدمة المجتمع.

وبالنظر إلى واقع الحال في جامعات العالم الإسلامي، ورغم الجهود التي قامت - وتقوم - بها بعض الجامعات من أجل تطوير هيئاتها الإدارية والتدريسية، إلا أن ذلك لاينفى حقيقة أن العديد من الجامعات تعانى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من تدنى مستوى الهيئات الإدارية وبخاصة في ظل ضعف استقلالية الجامعات سواء على المستوى المالي أم الإداري، وغلبة الأساليب البيروقراطية التقليدية على نمط إدارتها لأنشطتها(٩). كما تعانى هذه الجامعات من ضعف إنتاجية أعضاء هيئات التدريس سواء على مستوى التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها: ضعف التأهيل الأكاديمي ومحدودية فرص التنمية المهنية، وبالتالي فكيف يُتوقع من عضو هيئة تدريس أن يستخدم بعض وسائل وأدوات ثورة المعلومات والاتصالات في العملية التدريسية إذا كان هو لايتقنها أصلًا، فضلًا عن زيادة الأعباء التدريسية، التي غالبًا ماتكون على حساب الوقت المخصص للبحث. وعلى الرغم من حصول أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على دخول عالية في بعض الدول الإسلامية و بخاصة الدول النفطية إلا أن دخول أقرانهم في كثير من الدول الأخرى تُعتبر متدنية حتى بالمقارنة مع فئات مهنية أخرى داخل هذه الدول، وهو أمر يؤثر بالسلب على إنتاجية أعضاء هيئات التدريس،

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:
World Bank,'' Universities as Key Partners for Developing Good Governance Practices in MENA,'' **MENA knowledge and Learning: Quick Notes Series**, Number 19, January 2010.

وبخاصة عندما يقترن كل ذلك "بتدني مستوى التقدير للعلم والعلماء في بعض المجتمعات، وتردى الأوضاع الاجتماعية والسياسية وقلة الفرص للتنمية الأكاديمية والتربوية"(١٠).

- **غياب أو ضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة في مجال التعليم الجامعي**

تعانى الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من ضعف مؤسسات وآليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى استشراء الفساد السياسي والإداري في كثير من هذه الدول. وتشمل هذه الظاهرة قطاع التعليم الجامعي شأنه شأن العديد من القطاعات الأخرى. ولذلك تعج الجامعات في عديد من الدول الإسلامية بالكثير من مظاهر التسيب وتدنى مستوى الأداء سواء على مستوى عملية التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. وفي هذا السياق، فإن عملية الرقابة على الجامعات الحكومية غالبًا ماتتم طبقًا لإجراءات حكومية روتينية تقوم بها جهات رسمية، وتكون في معظم الحالات شكلية من حيث إجراءاتها ونتائجها. وبذلك يغيب دور المجتمع في هذه العملية، كما يغيب دوره في صنع السياسات التعليمية على نحو ماسيأتى ذكره. ونظرًا لذلك وغيره فقد خلص تقرير أصدره البنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن ترسيخ أسس وآليات المساءلة العامة يُعد من المتطلبات الرئيسة لإصلاح النظم التعليمية في الدول المعنية، فمن خلالها يتم "التأكد من أن التعليم كسلعة عامة يخدم مصالح أوسع نطاق من المواطنين"(١١).

وعمومًا لايمكن فهم مسألة غياب أو ضعف الشفافية والمساءلة والمحاسبة في قطاع التعليم الجامعي وغيره إلا في إطار غياب أو ضعف الديمقراطية في العالم الإسلامي، فغالبية النظم الحاكمة هي نظم تسلطية أو شبه تسلطية في أفضل الأحوال. ومن المعروف أن المساءلة والمحاسبة في إطار القانون من المرتكزات الرئيسة للديمقراطية.

---

(١٠) انظر:
اتحاد جامعات العالم الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٤٨.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
البنك الدولي، " الطريق غير المسلوك. . . . . ، **مرجع سبق ذكره**، ص.٢. وانظر كذلك:
World Bank," Education in the Arab World.....," **Op.Cit**.,3.

• الفساد الجامعي

يمثل الفساد في الجامعات أحد مظاهر أزمة التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية. وثمة أشكال عديدة لهذا الفساد تعرفها جامعات كثيرة منها على سبيل المثال: السرقات العلمية، والمحاباة في الترقيات، والدروس الخصوصية، وتسريب الامتحانات، وعدم الدقة في عمليات تقييم الطلاب من قبل بعض أعضاء هيئات التدريس . . .الخ.

ولاشك في أن انتشار الفساد في بعض الأوساط الجامعية إنما هو محصلة لعوامل عديدة منها : استشراء الفساد السياسي والإداري على مستوى المجتمع، حيث تحول الفساد في بعض الدول إلى مؤسسة ضخمة، وبالتالي لم تستطع الجامعات أن تعزل نفسها عن المحيط المجتمعي الفاسد الذي تسود فيه ثقافة الفساد وممارساته، فضلًا عن تدنى دخول أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية في كثير من الجامعات، وغياب أو تدنى مستوى الشفافية، وضعف مؤسسات وآليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة على نحو ماسبق ذكره(١٢).

• وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية واحتياجات أسواق العمل

إن من أهم أهداف التعليم الجامعي هو المساهمة في خلق قوة عمل مدربة تكون ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تخريج كوادر لديها القدرات والمهارات التي تمكنها من الانخراط في مختلف مجالات العمل و الإنتاج. ولكن المفارقة الكبرى في غالبية الدول الإسلامية أن نسبة يعتد بها من خريجي الجامعات لاينضمون إلى قوة العمل، بل إلى طابور العاطلين على نحو ماسبق ذكره. وفي هذا السياق، فقد خلصت ورقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ كانت معدلات البطالة بين حملة الشهادات الابتدائية والثانوية والجامعية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى مقارنة بثلاث مجموعات من دول العالم الأخرى، جرى تصنيفها إلى دول ذات دخل منخفض، وأخرى ذات دخل متوسط، وثالثة ذات دخل مرتفع(١٣).

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

World Bank,'' Universities as Key Partners for Developing Good Governance Practices in MENA,'' **Op. Cit**.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Djavad SalehiÙIsfahani,'' Human Development in the Middle East and North Africa,'' Human development Research Paper, 2010/26, **United Nations Development programm**e, October 2010, p. 14, P.44.

ولاشك في أن ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في العالم الإسلامي إنما يؤكد وجود فجوة حقيقية بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية وسوق العمل، وذلك بسبب غياب التنسيق الفعال، والديناميكي بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي من ناحية والقطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى، فضلًا عن ضعف إجراءات توجيه طلاب المرحلة الثانوية إلى التخصصات الجامعية التي تلبى احتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية. وتأكيدًا لذلك، فقد خلص تقرير أصدره البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن "حوالي ثلثي الطلاب في أكثر من نصف بلدان المنطقة يتخرجون في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وليس في مجالات العلوم الأساسية والرياضيات"(١٤)، وبذلك أصبح واقع الحال في عديد من الدول الإسلامية يشير إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين بلا فرص عمل أو الفرص المتاحة أمامهم محدودة جدًا مقابل وجود قطاعات إنتاجية وخدمية لاتتوافر لها العمالة المطلوبة بالقدر الكافي بحكم أن العمل فيها يحتاج إلى قدرات ومهارات لاتتوافر لدى الكثيرين من خريجي الجامعات.

وبصفة عامة، تؤكد ظاهرة ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات في الدول الإسلامية ضعف مساهمة التعليم الجامعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فبدلًا من أن يقوم التعليم بدوره المنشود في خلق قوة عمل مدربة ومؤهلة أسهم في زيادة معدل البطالة بين شريحة هامة وهى الشباب المتعلم. وفي ضوء ذلك، فقد خلص تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ إلى أن "الأنظمة التعليمية العربية لاتؤدى إلى تكوين الكتل الحرجة من رأس المال المعرفي النوعي الذي تحتاجه المجتمعات العربية للولوج بثبات في اقتصاد المعرفة والمشاركة الفاعلة في مجتمع المعرفة"(١٥).

---

(١٤) انظر:
البنك الدولي، الطريق غير المسلوك...، **مرجع سبق ذكره**، ص.٤.

(١٥) انظر:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١١١.
وانظر كذلك:

Ayub Mehar," From Knowledge Creation to Economic Development: The Missing Links in Muslim World," **Journal of Management and Social sciences**, Vol.1,No.1,(Spring 2005), pp.24-47.

- **ضعف مساهمة الجامعات في توظيف البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

لاشك في أن بعض الجامعات في العالم الإسلامي قامت - وتقوم - بجهود ملحوظة من أجل تعزيز دورها في مجال البحث العلمي، إلا أن ذلك يمثل الاستثناء وليس القاعدة، حيث إن الملمح العام بهذا الخصوص يتمثل في تواضع إسهام الجامعات في غالبية الدول الإسلامية في مجال البحث العلمي كمًا ونوعًا، مما يؤكد تواضع دورها في إنتاج المعرفة وتطويرها، ونشرها من ناحية، وفي تقديم حلول عملية للمشكلات التي تواجهها الدول الإسلامية من ناحية أخرى.

وثمة عدة عوامل تفسر تواضع إسهام الجامعات في مجال البحث العلمي في العالم الإسلامي منها: تدنى مكانة البحث العلمي وأهميته ضمن أولويات النظم الحاكمة في غالبية الدول الإسلامية، ولذلك لاتوجد في هذه الدول سياسات وخطط بحثية واضحة تعكس أولويات الدولة وتوجهاتها بهذا الخصوص، وإن وجدت تكون في معظم الأحوال خططًا على الورق فقط. فضلًا عن غلبة توجه التدريس وليس البحث العلمي على كثير من الجامعات، وضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، وتواضع مستوى المكتبات وقواعد البيانات والأجهزة والمعامل في كثير من الجامعات، ووجود فجوة بين الأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات من ناحية والجهات التنفيذية والقطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى، ولذلك تظل معظم البحوث التي تتم في الجامعات رهينة الأرفف والأدراج دون أن يُستفاد من نتائجها في تطوير أداء بعض المؤسسات أو معالجة بعض المشكلات القائمة. ومن المفارقات أن دولًا إسلامية عديدة تتعاقد مع شركات ومؤسسات أجنبية لتنفيذ بحوث لحسابها. كما أن وجود قيود متفاوتة على الحرية الأكاديمية في دول العالم الإسلامي يؤثر بالسلب على الأنشطة البحثية، حيث لايوفر ذلك مناخًا مواتيًا للبحث العلمي[١٦].

وتتمثل أهم أسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي فيما يلي:

---

(١٦) حول دور الجامعات العربية في مجال البحث العلمي، انظر:
د. محمد دوابشة، " دور البحث العلمي في تحقيق النهضة الشاملة، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم....، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٧٦٧ - ٧٨٧.

- **غياب التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم الجامعي**

إن واحدة من أكبر المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية تتمثل في غياب التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال، الأمر الذي يؤدى إلى اضطراب السياسات والبرامج التعليمية بسبب كثرة التغيير والتبديل فيها نتيجة التخبط وعدم وضوح الرؤية، مما يحول دون إحداث تراكم نوعى في مجال التعليم الجامعي. وتُعتبر هذه الظاهرة محصلة لعوامل عديدة منها: تدنى مستوى عملية صنع السياسات العامة وعدم وجود تقاليد مؤسسية في هذا الشأن، وغياب الرؤية المتكاملة التي تنظر إلى التعليم الجامعي باعتباره منظومة فرعية، تضم عناصر ومكونات عديدة، ضمن منظومة أكبر تشمل التعليم بمختلف مراحله ومستوياته، وعدم وضوح الأهداف والأولويات، الأمر الذي يؤثر بالسلب على مضمون سياسات وبرامج التعليم الجامعي. ناهيك عن غياب أو ضعف التنسيق بين الجامعات من ناحية والقطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية أخرى، وغياب أو ضعف عمليات التقييم والمراجعة. وفي هذا السياق، حتى وإن تبنت بعض الدول الإسلامية سياسات وخطط جيدة للتعليم الجامعي على الورق، إلا أنه غالبًا لايتم تنفيذها بفاعلية وكفاءة(١٧).

وفى ضوء ماسبق، فإن مجرد توافر الإمكانيات المالية لهذه الدولة أو تلك ليس كافيًا لتحقيق نهضة حقيقية في مجال التعليم الجامعي بحيث يؤدى الدور المنوط به في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، حيث إنه من المهم أن تكون هناك استراتيجية متكاملة للتعليم الجامعي تستند إلى رؤية واضحة، فضلًا عن وجود الأجهزة والمؤسسات والموارد البشرية اللازمة لتنفيذها بفاعلية وكفاءة.

- **نقص التمويل**

لقد ترتب على الزيادة الملحوظة في الإنفاق على التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية خلال العقدين الأخيرين حدوث زيادة في أعداد الجامعات والخريجين. ولكن لم يقترن ذلك بحدوث تحسن في نوعية التعليم ودرجة جودته، بل إن التوسع في الكم كان

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ...,٢٠٠٣.، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٦.

على حساب الكيف على نحو ماسبق ذكره. وبلغة أخرى يمكن القول: إن الزيادة في الإنفاق على التعليم الجامعي كانت بهدف تلبية الطلب المجتمعي المتزايد عليه، وبخاصة في ظل الخصوصيات الديموجرافية للدول الإسلامية، حيث يمثل من هم دون سن الرابعة والعشرين حوالي ثلثي سكان العالم الإسلامي.

وباستثناء بعض الدول الإسلامية الغنية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن معدل الإنفاق الحكومي على الطالب في الجامعات الحكومية يُعتبر متدنيًا في كثير من الدول الإسلامية. فعلى سبيل المثال بلع هذا المعدل في كل من الأردن ومصر وسوريا في عام ٢٠٠٧، بلغ ٧٦٣، و٧٥٧، و٨١٤ دولارًا أمريكيًا على التوالي، وبلغ في كل من المغرب وتونس في عام ٢٠٠٨، ٢,٧٨٤، و١,٩٨٤ دولارًا أمريكيًا على التوالي، وبلغ في تركيا ٣,٩٠٩ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٤. وبالمقابل فقد بلغ معدل الإنفاق الحكومي على الطالب في التعليم العالي في عام ٢٠٠٤ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ ٢٢,٤٧٦، و١٠,٣٠٥، و١٠,٧٠٤، و١٠,٥٢٦ دولارًا أمريكيًا على التوالي[١٨].

وفى ضوء ماسبق، فإن نقص التمويل يمثل أحد الأسباب الرئيسة لاستمرار تدنى مستوى التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، خاصة أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الرئيسي للإنفاق على الجامعات الحكومية. ولاشك في أن محدودية موارد كثير من الدول وسوء إدارتها وتخصيصها إنما يضع قيودًا على قدرتها على التوسع في الإنفاق على التعليم الجامعي، حيث إن نقص المال يحد من القدرة على توسيع، وتحديث البني والمرافق الجامعية من مبان ومدرجات ومعامل ومختبرات ومكتبات. كما أنه يؤثر بالسلب على البحث العلمي، حيث إن القسم الأكبر من الميزانيات المخصصة للجامعات في كثير من الدول الإسلامية يُنفق على بند الأجور والمرتبات. ناهيك عن أن نقص التمويل يحول دون زيادة مرتبات أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بما يتفق والأعباء التي يقومون بها.

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:
مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٩)، ص. ١٨٦ ومابعدها.

وفى هذا الإطار، فقد خلص التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية الذي تصدره مؤسسة الفكر العربي (بيروت)، خلص إلى أن "مشكلة التمويل تترك آثارًا على أداء الجامعات : نمو المؤسسة بمعدل لايتناسب مع نمو مخصصاتها، تقلص عدد الأساتذة الذين يجرى تأهيلهم في الجامعات الغربية المرموقة واللجوء إلى إعدادهم محليًا، عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد، انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية، توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء، تراجع نصيب الطالب من الإنفاق . . .الخ، وهذا يدعو إلى التفكير والبحث في بدائل متنوعة للتمويل"[١٩].

- **غياب أو ضعف تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي**

إن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي يعنى ببساطة تحسين وتطوير المعايير والارتقاء بمستوى الأداء بالنسبة لمختلف جوانب العملية التعليمية ومكوناتها سواء على مستوى المدخلات أم العمليات أم المخرجات. ومن العناصر التي يجب أن يتضمنها نظام إدارة الجودة الشاملة على سبيل المثال : القوانين واللوائح المنظمة للتعليم الجامعي، وسياسات القبول والاعتماد، والمرافق والتجهيزات الجامعية، والمناهج الدراسية، وأساليب التدريس والتقييم، والهيئات التدريسية والإدارية، ومصادر التمويل، وقنوات الاتصال بين الجامعة والمجتمع. وكل ذلك سوف يضمن تحقيق جودة مخرجات التعليم الجامعي سواء على مستوى التدريس أم البحث أم خدمة المجتمع. ولكن تطبيق نظام إدارة الجودة في الجامعات هو أمر له متطلباته ومرتكزاته التي لايتسع المجال للتفصيل فيها[٢٠].

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:
مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٩٧.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول الجودة الشاملة في مجال التعليم الجامعي، انظر:
د. عصام شحادة على، " تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، " **مجلة الباحث**، العدد ٧، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠.

The Hollings Center for International Dialoge, **Quality Assurance in Higher Education: An International Dialogue on Progress and Challenges: Conference Report**, July 2010.

وبالنظر إلى العالم الإسلامي يمكن القول : إن أزمة التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية هي في جوهرها تجسيد لغياب أو ضعف تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في هذا المجال. وهذه ظاهرة عامة تشمل قطاع التعليم الجامعي كما تشمل غيره من القطاعات، حيث تغيب قيم وممارسات وضوابط تحقيق المهنية والجودة والإتقان لصالح قيم وممارسات العشوائية، والتخبط، واللامسؤولية، مما يؤدى إلى تدنى مستوى الأداء في مختلف المجالات(٢١).

● **غياب أو ضعف استقلالية الجامعات**

تعانى الجامعات الحكومية في غالبية الدول الإسلامية من غياب أو ضعف الاستقلالية المالية، والإدارية، حيث تخضع لقواعد، وإجراءات حكومية يغلب عليها الطابع البيروقراطى، مما يحد من قدرتها على تطوير برامجها، وخطط عملها. ونتيجة لذلك، وبدلًا من أن تقوم الجامعات بدورها في تحقيق نهضة المجتمع من خلال مساهمتها في إنتاج المعرفة، ونشرها، وخلق قوة عمل مدربة تلبى احتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فقد أصبحت ضحية للبيروقراطية الحكومية لدرجة أن تعيينات أعضاء هيئات تدريس الجامعات في عديد من الدول مشروطة بموافقة الأجهزة الأمنية. ولذلك بات من الضروري " أن تصبح الجامعة سيدة أدواتها الأكاديمية والإدارية والمالية وتنتج متخرجين قادرين على التعامل بكفاءة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم. كل هذه العوامل كفيلة بأن تبنى الأسس لتنافسية إيجابية بين المؤسسات وترفع من أدائها، وعطاءاتها "(٢٢).

وثمة مشكلة تعانى منها الجامعات في الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وهى مشكلة غياب أو ضعف الحرية الأكاديمية، مما يؤثر بالسلب على دور

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
د. عبد الحكيم بنود، " الاعتماد والجودة في التعليم العالي، " ؛ د.بدر سعيد الأغبرى، " الجودة في التعليم العالي، " ؛ د. محمد إبراهيم الزكرى، " ضمان الجودة في التعليم العالي: دراسة مقارنة بين النظام الأمريكي والنظام البريطاني ونموذج مقترح للتعليم العالي السعودي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم ....، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ٢١٧- ٢٢٩؛ ص ص. ٢٣١-٢٥٩؛ ص ص. ٢٩١- ٣٢٠.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
اتحاد جامعات العالم الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٨.

الجامعات في مجال البحث العلمي، حيث تكثر الخطوط الحمراء بشأن القضايا التي تنظر إليها الدولة على أنها قضايا حساسة، الأمر الذي كرس من ظاهرة الرقابة الذاتية لدى الكثيرين من أعضاء هيئات التدريس في عديد من الجامعات الإسلامية. وعمومًا فإن مسألة الحرية الأكاديمية في الجامعات يتعين النظر إليها في سياق الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان في عديد من الدول الإسلامية.

ولكن الحديث عن ضرورة تعزيز استقلالية الجامعات لايعنى بحال من الأحوال غياب دور الدولة في مجال التعليم الجامعي، بل إن دورها أساسي ومطلوب وبخاصة فيما يتعلق ببعض الأمور الهامة ذات الصلة بالنهوض بالتعليم الجامعي مثل زيادة مخصصاته المالية، ووضع نظم للاعتماد والجودة مع توفير ضمانات التنفيذ الفعال لها باعتبار أن ذلك أحد العناصر الرئيسة لمعالجة مشكلات التعليم الجامعي وأوجه قصوره[٢٣].

- **ضعف التنسيق والتكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي**

يمثل التعليم الجامعي إحدى حلقات المنظومة التعليمية في أية دولة، وبالتالي لايمكن فهم و تقييم حالته بمعزل عن مراحل التعليم ماقبل الجامعي وبخاصة التعليم الثانوي، فنسبة من الطلاب الذين يتخرجون من التعليم الثانوي يلتحقون بالجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، بمعنى أن مخرجات التعليم الثانوي تشكل مدخلات للتعليم الجامعي، الأمر الذي يؤكد حتميةَ التنسيق والتكامل بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي حتى يقدم الأول للثاني مدخلات جيدة[٢٤]. وبالنظر إلى واقع الحال في الدول الإسلامية يمكن القول : إن التكامل بالمعنى المؤسسي والوظيفي بين التعليم الثانوي والجامعي هو في عديد من الدول إما غائب أو محدود في أفضل الأحوال. وفي هذا السياق، فإن تدنى مستوى خريجي التعليم الثانوي في كثير من الدول الإسلامية يلقى بتأثيراته السلبية على

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٥٧.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:
د. إبراهيم الأمين حجر، " التكامل بين التعليم العام والتعليم العالي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم. . . . ، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٣٥.

التعليم الجامعي. ولذا فإن أي تطوير للتعليم الجامعي لن يحقق مردوده الإيجابي إلا إذا تم في إطار تطوير منظومة التعليم بصفة عامة.

ومن ناحية أخرى فإن الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي يمكن أن تقوم بدور هام في النهوض بالتعليم ماقبل الجامعي، وذلك من خلال تغذيته بالمدرسين والإداريين المؤهلين، فضلًا عن دورها في إجراء البحوث والدراسات التي تسهم في حل المشكلات التي تواجه التعليم ماقبل الجامعي. ولكن نظرًا لتدنى نوعية مخرجات التعليم الجامعي سواء على مستوى الخريجين أم البحث العلمي في عديد من الدول الإسلامية، فإن دوره في النهوض بالتعليم ماقبل الجامعي هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال[٢٥].

ثانيًا: التعليم الجامعي الخاص: الربح على حساب الجودة

لقد باتت الجامعات الخاصة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاص تمثل مكونًا هامًا ضمن منظومة التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية. وكما أن للتعليم الجامعي الحكومي سلبياته ومشكلاته، فإن واقع الحال يؤكد أن للتعليم الجامعي الخاص سلبياته ومشكلاته كذلك، وثمة بعض القواسم المشتركة بين النوعين من التعليم بهذا الخصوص على نحو ماسيأتي ذكره.

- **تطور التعليم الجامعي الخاص في العالم الإسلامي**

لقد شهد العقدان الأخيران ظهور العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة في غالبية الدول الإسلامية. وعلى سبيل المثال، وطبقًا لتقرير صدر في عام ٢٠٠٧، فإنه من بين إجمالي ٩٣ جامعة في تركيا كان هناك ١٥ جامعة خاصة، ومن بين أكثر من ٣٠ جامعة في الأردن كان هناك ٢٢ جامعة خاصة. وفي بنجلاديش يوجد حوالي ٥٥ جامعة ومؤسسة خاصة للتعليم العالي[٢٦].

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Hollings Center, **Quality Assurance in Higher education: An International Dialogue on Progress and Challenges - Conference Report**, July 2010, pp.25-26.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Hollings Center for International Dialogue, **Independent Universities in the Muslim World: A New Approach,Part II - Conference Report**, January 2007, pp. 2-4.

وهناك نوعان من الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي. **أولهما** ، جامعات خاصة وطنية يؤسسها أفراد أو جماعات أو شركات أو جمعيات. **وثانيهما** ، فروع لبعض الجامعات الأجنبية، حيث شهدت الآونة الأخيرة قيام بعض الجامعات الأجنبية بافتتاح فروع لها في عديد من الدول الإسلامية وبخاصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والبحرين وغيرهما.

وثمة عدة عوامل أسهمت – وتسهم – في زيادة عدد الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي خلال العقدين الأخيرين منها: قيام دول إسلامية عديدة بتبني سياسات الخصخصة، التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى، الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على توسيع أنشطته. وفي هذا السياق، اتجه بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في مجال التعليم وبخاصة في ظل زيادة الطلب على التعليم الجامعي في كثير من الدول الإسلامية وضعف قدرة الجامعات الحكومية على تلبية هذا الطلب. ويُعد هذا الأمر وثيق الارتباط بالزيادة السكانية في هذه الدول وغلبة صغار السن والشباب على هياكلها السكانية. فعلى سبيل المثال، وطبقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ ، فإن حوالي ٦٦٪ من سكان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم أقل من ٢٤ سنة. ومن المتوقع أن يتزايد عدد أفراد الشريحة السكانية في مرحلة التعليم الجامعي بأكثر من الضعف خلال الثلاثين سنة القادمة[٢٧].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد عدد الجامعات الخاصة أيضًا هو ضعف قدرة الجامعات الحكومية على طرح تخصصات علمية جديدة تلبى الاحتياجات المستجدة لأسواق العمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وتمدد ظاهرة العولمة، وتنامي اقتصاد المعرفة. كما أن رغبة بعض الدول في تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي من بوابة الإعلام والتعليم قد دفعها لتسهيل عملية تأسيس جامعات خاصة وافتتاح فروع لجامعات أجنبية معروفة على أراضيها كما هو الحال في قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث باتت هذه الفروع تستقطب

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:
البنك الدولي، الطريق غير المسلوك.....، **مرجع سبق ذكره**، ٢٠٠٧، ص.٩.

الطلاب الراغبين في الحصول على شهادات من جامعات أجنبية دون الإقامة في الدول التي توجد بها الجامعات الأم، وبخاصة في ظل بعض القيود والتعقيدات التي باتت تواجه الطلاب بهذا الشأن على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها.

كما لايمكن في هذا المقام إغفال عنصر مهم في معادلة التعليم الجامعي الخاص في العالم الإسلامي وهو وجود شرائح اجتماعية قادرة على تحمل الأعباء المالية لتعليم أبنائها في الجامعات الخاصة، ولولا وجود هذه الفئات التي تخلق الطلب على التعليم الجامعي الخاص لما اتجه القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

- **إدارة الجامعات الخاصة**

تتولى في العادة هيئات مستقلة بأسماء مختلفة مثل "مجالس أمناء" أو "مجالس عليا" أو غير ذلك، تتولى إدارة شؤون الجامعات الخاصة في الدول الإسلامية، وذلك في إطار القوانين أو القرارات التي تنظم عملية تأسيس هذه الجامعات. وعلى الرغم من تمتع هذه الجامعات بحكم التعريف بالاستقلالية في ميزانياتها وإدارة شؤونها المالية، إلا أن هناك تفاوتات بين الدول الإسلامية من حيث طبيعة علاقة الحكومات بالجامعات الخاصة الوطنية وبالذات فيما يتصل بترخيصها، وتقييم، واعتماد برامجها، وسياسات القبول، والترقيات التي تتبعها، ومدى التزامها بمعايير جودة العملية التعليمية... الخ. ففي بعض الدول كما هو الحال في تركيا ومصر تقوم وزارات أو مجالس للتعليم العالي بالإشراف على التعليم الجامعي الخاص، بل وتطبيق بعض المعايير، والإجراءات المعمول بها في الجامعات الحكومية على الجامعات الخاصة، ولكن في دول أخرى تتمتع الجامعات الخاصة باستقلالية شبه كاملة في إدارة جميع شؤونها[٢٨].

أما بالنسبة لفروع الجامعات الأجنبية الموجودة في كثير من الإسلامية، فهي تتمتع باستقلالية كاملة أو شبه كاملة في إدارة مختلف شؤونها وبخاصة في حال تأسيسها في إطار قوانين المناطق الحرة كما هو الحال في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:
مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ١٨-١٨٣.
The Hollings Center for International Dialogue, Independent Universities in the Muslim World...., **Op.Cit**., p. 2.

- **طبيعة العلاقة بين الجامعات الحكومية والخاصة**

بصفة عامة لايمكن الحديث عن وجود علاقة تعاون أو تنسيق مؤسسي بين الجامعات الحكومية والخاصة في عديد من الدول الإسلامية سواء على مستوى الخطط والبرامج التعليمية أم على مستوى الانخراط في أنشطة مشتركة تتعلق بالبحث العلمي أو خدمة المجتمع أو غير ذلك من الأمور. فالتنسيق بين النوعين من الجامعات هو تنسيق هامشي، ومحدود في أفضل الأحوال.

وثمة جوانب للعلاقة بين الجامعات الحكومية والخاصة تصب في غير صالح الأولى، بل وفي غير صالح العملية التعليمية برمتها. فجل الجامعات الخاصة في عديد من الدول الإسلامية لايوجد لديها هيئات تدريسية خاصة بها تغطى مختلف التخصصات والمساقات العلمية التي تقدمها هذه الجامعات، ولذلك فهي تستقطب بعض أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية للعمل بها سواء بشكل كامل أم جزئي، وتقدم إغراءات مادية لجذب المعنيين للعمل بها، وبخاصة في الدول التي يعانى فيها أساتذة الجامعات الحكومية من تدنى رواتبهم. وفي ضوء ذلك، فإن الجامعات الخاصة وبخاصة في المنطقة العربية لا تسهم في إعداد هيئات تدريسية خاصة بها، وأن اعتمادها على العاملين في الجامعات الحكومية بهذا الخصوص يكون في الغالب على حساب العملية التعليمية في هذه الجامعات، حيث يصبح جهد الأستاذ مشتتًا بين عمله في الجامعة الحكومية والجامعة أو الجامعات الخاصة المتعاقد معها.

- **مشكلات الجامعات الخاصة : الربح على حساب الجودة**

يعانى التعليم الجامعي الخاص – شأنه شأن التعليم الجامعي الحكومي – من جملة من المشكلات التي تؤثر بالسلب على جودة مخرجاته. ومع التسليم بوجود تفاوتات بين الدول الإسلامية بهذا الخصوص، وكذلك وجود تفاوتات بين الجامعات الخاصة داخل الدولة الواحدة، حيث إن هناك جامعات قليلة تمتلك المقومات الرئيسة للجامعة، وأثبتت وجودها ومكانتها على خارطة التعليم الجامعي، وأخرى تفتقر إلى ذلك. مع التسليم بهذا الوضع فإن جل المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي الخاص مبعثها اهتمام جامعات عديدة بتحقيق الربح على حساب الجودة، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على مختلف جوانب العملية التعليمية في هذه الجامعات.

وبصفة عامة، تتمثل أهم المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي الخاص فيما يلي :

١ - ضعف الهياكل والبني التحتية. تعانى جامعات خاصة عديدة في كثير من الدول الإسلامية من ضعف وهشاشة الهياكل والبني التحتية التي تمثل مقومات أساسية للجامعة بالمعنى المتعارف عليه مثل المباني والمدرجات، والمكتبات، والمعامل والمختبرات وغير ذلك.

٢ - غياب أو ضعف الجدية والالتزام في تطبيق المعايير والضوابط المرتبطة بتحقيق الجودة في العملية التعليمية. ويتجلى ذلك بوضوح في سياسات القبول، ونظم التقييم والامتحانات، وسياسات استقطاب وتعيين أعضاء هيئات التدريس. وكل ذلك ينعكس بالسلب على مستوى خريجي هذه الجامعات[٢٩]. وعمومًا، فإن مثل هذه الممارسات يمكن فهمها في سياق أن هدف جل الجامعات الخاصة هو تعزيز الربح، ولذلك تسعى لاستقطاب المزيد من الطلاب باعتبار أن الرسوم الدراسية تمثل المصدر الرئيس لدخل معظم الجامعات الخاصة.

٣ - غياب أو ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، حيث تُعتبر غالبية الجامعات الخاصة في العالم الإسلامي ذات توجه تدريسي، فهي ليست جامعات بحثية أو بالأحرى لاتولى البحث العلمي أهمية تُذكر. وبالتالي فإن دورها في إنتاج المعرفة العلمية ونشرها هو دور هامشي ومحدود في أفضل الأحوال.

٤ - ضعف اهتمام كثير من الجامعات الخاصة بإعداد وتأهيل الكوادر التدريسية الخاصة بها، حيث تقوم باستقطاب بعض أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية للعمل بها سواء بدوام كامل أم جزئي. ولاشك في أن تواضع مستوى رواتب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية في كثير من الدول الإسلامية يدفع بعضهم لقبول العمل في الجامعات الخاصة باعتبارها تقدم رواتب أفضل على

(٢٩) على سبيل المثال، انظر تقييماً للتعليم الجامعي الخاص في تركيا:
Fatma Mizikaci,'' Higher Education in Turkey,'' **Monographs on Higher Education**, UNESCO - CEPES, 2006, pp. 26- 27.

نحو ماسبق ذكره[٣٠]. وبذلك تقوم الجامعات الخاصة بتفريغ الجامعات الحكومية من كوادرها المتميزة، دون أن تسهم في خلق مثل هذه الكوادر بشكل مؤسسي وفعال.

٥ – إذا كان الفساد الجامعي منتشرًا بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في الجامعات الحكومية في كثير من الدول الإسلامية، فإنه أكثر انتشارًا في الجامعات الخاصة وبخاصة تلك التي لاتمتلك تقاليد جامعية. ويصبح الأمر أكثر خطورة في ظل ضعف عمليات الإشراف، والمتابعة من قبل الجهات الحكومية المختصة على الجامعات الخاصة للتأكد من مدى جدية التزامها بالقوانين والقرارات واللوائح التي تنظم عملها. بل إنه في بعض الدول العربية هناك جامعات خاصة فتحت أبوابها للطلاب دون أن تحظى بالاعتراف حسب القواعد القانونية والمؤسسية المعمول بها. ويطرح هذا الأمر العديد من القضايا، والإشكاليات المرتبطة بسياسات وإجراءات الاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة المعمول بها في الدول الإسلامية سواء على مستوى الجامعات الحكومية أم الخاصة. وقد تم خلال السنوات الأخيرة الكشف عن كثير من المخالفات التي تمارسها الجامعات الخاصة، وجرى توقيع عقوبات على بعضها، وذلك على غرار ماحدث في مملكة البحرين خلال العام ٢٠٠٩، حيث ثبت أن عددًا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة تخالف القوانين واللوائح المعمول بها في هذا المجال[٣١]. وفي هذا السياق، فقد قال أحد الأكاديميين البحرينيين : " بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مجتمعنا (مملكة البحرين) أصبحت مراكز لمنح شهادات غير معتمدة، وغير معترف بها في المنطقة، وعند التساؤل عن الأسباب نجدها بين أيدينا، فهي تكمن في عدم التزام تلك

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Hollings Center for International Dialogue, Independent Universities in the Muslim World...., **Op.Cit**., p. 4.

(٣١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. محمد السيد، " أزمة التعليم العالي في مملكة البحرين، "**جريدة أخبار الخليج البحرينية**، ٨/١٢/٢٠٠٩.

http://www.maqalati.com/0080.php

الجامعات الخاصة بالقوانين والقرارات التي تصدر عن مجلس التعليم العالي "[٣٢].
كما أن هناك الكثير من مظاهر التسيب التي يعرفها قطاع التعليم الجامعي الخاص في مصر لدرجة أن دولًا عربية باتت تحظر على طلابها الالتحاق بعدد من الجامعات الخاصة المصرية.

٦ - نظرًا لأن الهدف الرئيس لجل الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في عديد من الدول الإسلامية هو تحقيق الربح بل، وتعظيمه، فقد أصبحت ممارساتها محكومة في الغالب بمبدأ ضغط النفقات إلى أقصى حد ممكن، بما يعنى أن اهتمامها بالاستثمار في العملية التعليمية على نحو يحقق جودتها، ويرتقى بها هو اهتمام محدود في أفضل الأحوال.

ثالثًا : التعليم الجامعي الأهلي : محدود الانتشار رغم أهميته

التعليم الجامعي الأهلي هو تعليم خاص (غير حكومي) غير ربحي، حيث يتمثل في الجامعات الخاصة التي يؤسسها أفراد أو جمعيات بهدف تقديم خدمة تعليمية جيدة دون اعتبار لعنصر الربح المادي الذي يُعد المحرك الرئيسي للجامعات الخاصة.

وعلى الرغم من أن التعليم العالي الأهلي شكل مكونًا مهمًا في خبرة الحضارة العربية الإسلامية، حيث برز في الإطار دور الوقف في تأسيس ودعم الكثير من قطاعات ومجالات التعليم، والثقافة في مختلف مناطق العالم الإسلامي، إلا أن دور الوقف في هذا المجال تراجع بشكل كبير في مرحلة مابعد الاستقلال، وإن كانت بوادر هذا التراجع سابقة على ذلك، حيث يمكن تتبع جذورها منذ بدايات التدهور في العالم الإسلامي خلال القرن السابع عشر. وعلى خلفية ذلك يطالب كثيرون بتفعيل دور الوقف في دعم التعليم الجامعي في العالم الإسلامي. ويمكن أن يأخذ ذلك أشكالًا عديدة منها : تأسيس جامعات ومعاهد أهلية للتعليم العالي، وتخصيص موارد وقفية لدعم ميزانيات الجامعات القائمة بما يمكنها من التغلب على مشكلة نقص التمويل، فضلًا عن دعم البحث العلمي، وتحديث المكتبات

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
د. فيصل الملا عبد الله، " خمسة تحديات أمام مجلس التعليم العالي المقبل، " **جريدة أخبار الخليج البحرينية**، ١٧/١/ ٢٠١١.

والمعامل والمختبرات، والإنفاق على غير القادرين من طلاب الجامعات وبخاصة في الدراسات العليا[٣٣].

وبالنظر إلى الواقع الراهن في العالم الإسلامي، يُلاحظ أن الجامعات الأهلية محدودة. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى بعض الأمثلة مثل: جامعة بيروت العربية التي تحولت منذ عام ١٩٨٥ إلى ملك لوقف "جمعية البر والإحسان"، حيث إن أموال الجامعة تُعتبر كلها أموال وقف البر والإحسان. و" يتكون هذا الوقف من جميع العقارات والمؤسسات والتراخيص والحقوق المادية والمعنوية المملوكة من الجمعية. وبالتالي فإن الجامعة تابعة ماليًا للوقف، وليس الوقف بتصرفها"[٣٤]. وهناك أيضًا كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي - دولة الإمارات العربية المتحدة. وهى كلية خيرية وقفية أسسها في عام ١٩٨٦ رجل الأعمال الإماراتي الأستاذ جمعة الماجد. وهى تتكون من فرعين، أحدهما للطلاب والآخر للطالبات. وتضم تخصصين أساسيين هما: الدراسات الإسلامية واللغة العربية، وهى تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في هذين التخصصين[٣٥]. وفي يناير ٢٠١١ وافق مجلس الجامعات الخاصة والأهلية في مصر على تحويل ثلاث جامعات خاصة هي النيل والفرنسية والمصرية للتعليم الالكتروني، تحويلها إلى جامعات أهلية بحيث يصبح هدفها الرئيسي والوحيد هو خدمة العلمية التعليمية وليس السعي من أجل تحقيق أرباح، على أن يتم ضخ أي أرباح تتحقق داخل الجامعة مرة أخرى دون توزيعها[٣٦].

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول دور الوقف في دعم التعليم والثقافة في الخبرة الإسلامية، انظر:
د. سامي الصلاحات، " دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية: قراءة في خطة مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا، "**مجلة الجامعة**، اتحاد الجامعات الإسلامية، ٢٠٠٤؛ د. حسن عزوزى، **إسهام الجامعات الإسلامية في الحضارة الإنسانية**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، الفصل الثالث - الجزء الخاص بالوقف؛ د. فيصل الملا عبد الله، " التمويل الأهلي لدعم التعليم الجامعي، " **جريدة أخبار الخليج البحرينية**، ٣/ ٩/ ٢٠١٠.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:
مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. ١٨٢-١٨٣.
والاقتباس منقول من نفس المصدر: ص. ١٩٤.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:
http://www.islamic-college.ae/nabdanew/htm

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:
جريدة الأهرام المصرية، ٢٣/ ١/ ٢٠١١.

كما يُعد الوقف أحد المصادر الهامة في تمويل بعض الجامعات في العالم الإسلامي، وهو يُسمى في هذه الحالة "وقفًا وظيفيًا" هدفه دعم الأنشطة التدريسية والبحثية للجامعة دون أن تكون مملوكة أو تابعة للجهة صاحبة الوقف على غرار جامعة بيروت العربية، حيث يُعد الوقف في مثل هذه الحالة وقفًا تأسيسيًا. وهناك نماذج عديدة للوقف الوظيفي في العالم الإسلامي منها الوقفيات المخصصة لبعض الجامعات السعودية مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا. كما أسهم الوقف بحوالي ٦,٢٪ من مجموع إيرادات الجامعة الأمريكية في بيروت للعام ٢٠٠٧. وشكلت الموارد الوقفية والمنح حوالي ٩,٩٪ من إجمالي إيرادات جامعة البلمند (لبنان) للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨[٣٧].

وفي جميع الحالات فإن التعليم الجامعي الأهلي (غير الربحي) يمكن أن يشكل رافدًا هامًا في تعزيز المنظومة التعليمية في الدول الإسلامية في حال تم تفعيل دور الوقف في هذا المجال سواء أخذ شكلًا تأسيسيًا أم وظيفيًا. ولعل الخبرة التاريخية الإسلامية من ناحية، والتجارب الراهنة لكثير من الدول الغربية في هذا المجال إنما تؤكد حقيقة الدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف وغيره من أشكال التمويل الأهلي في دعم التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة[٣٨].

رابعًا: دور المجتمع في مجال التعليم الجامعي: نموذج لضعف المشاركة المجتمعية في مجال السياسات العامة

على الرغم من أن السياسة التعليمية هي من أكثر السياسات العامة ارتباطًا بالمجتمع وتأثيرًا فيه سواء على مستوى مدخلاتها أم مخرجاتها، إلا أن المشاركة المجتمعية في رسم السياسة التعليمية - وبخاصة في مجال التعليم الجامعي - وتنفيذها والرقابة على عملية التنفيذ هي مشاركة تكاد أن تكون غائبة أو هامشية في غالبية الدول الإسلامية، حيث إنه

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:
مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص. ١٩٣-١٩٤؛ ص ص. ٢٠٧-٢١٠.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول بعض النماذج العالمية في مجال الوقفيات الجامعية، انظر:
المرجع السابق، الفصل الرابع.

عادة ماتُرسم السياسات العامة بما فيها السياسة التعليمية في دوائر حكومية وبيروقراطية ضيقة، وبعيدًا عن أية مشاركة مجتمعية حقيقية. وبما أن المجتمع غائب، أو مغيب عن عملية صنع السياسة التعليمية فإنه لايُتوقع منه أن يقوم بدور مؤثر في تنفيذ هذه السياسة أو ممارسة الرقابة على عملية تنفيذها من خلال أدوات الرقابة الشعبية المتعارف عليها. ولذلك كثيرًا ماتقوم حكومات في دول إسلامية بالتغيير والتبديل في السياسات التعليمية دونما أي تحسب لردود أفعال المجتمع باعتباره المستهدف بهذه السياسة.

وفى ضوء ماسبق، فإنه يندر أن يسمع المرء أن حكومة في دولة إسلامية أدارت حوارًا مجتمعيًا، أو أجرت استطلاعًا لآراء عينة من المعنيين بشأن السياسة التعليمية حتى تقف على رؤاهم وتصوراتهم بشأن هذه السياسة من حيث الأولويات، والأهداف، ومخرجات التعليم الجامعي، وأهم التحديات التي تواجهه، وسبل التعامل معها ....الخ.

وعمومًا فإن غياب أو ضعف مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمة وغيرها من السياسات العامة يمكن فهمه في ضوء أزمة الديمقراطية التي تعانى منها غالبية الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة. فالنظم التسلطية أو شبه التسلطية السائدة في العالم الإسلامي، وبخاصة في المنطقة العربية تفرض قيودًا سياسية وقانونية وإدارية وأمنية على مختلف القوى، والتيارات السياسية والاجتماعية، وتحتكر عملية صنع القرارات، والسياسات العامة من منطلق فرض الوصاية على شعوبها باعتبارها هي الأدرى بمصالح هذه الشعوب. ولاشك في افتقار الجامعات في غالبية الدول الإسلامية إلى الاستقلالية الحقيقة ووقوعها تحت سيطرة الحكومات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة إنما يكرس من ظاهرة غياب المشاركة المجتمعية في صنع سياسات التعليم الجامعي[٣٩].

خامسًا: دور الجامعة في خدمة المجتمع: فجوة بحاجة إلى تجسير

استنادًا إلى المنظور التاريخي الاجتماعي المقارن يمكن القول: إن الجامعات تأتى في طليعة المؤسسات التي تقوم بدور القاطرة في عملية تحديث وتنمية المجتمعات الإنسانية سواء من خلال المساهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها، أو نشر قيم النهضة والتقدم،

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:
د. بدر سعيد الأغبرى، " الجودة في التعليم العالي، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم........، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٣٢.

أو المساهمة في خلق قوة عمل مدربة تلبى احتياجات مختلف القطاعات الإنتاجية، والخدمية من الأيدي العاملة، أو المساعدة في تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال البحث العلمي(٤٠).

وفى ضوء ماسبق، فإن واحدة من أبرز مشكلات التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية تتمثل في وجود فجوة حقيقية بين الجامعة، والمجتمع، لدرجة أن الجامعات أصبحت في كثير من الحالات مجرد كيانات معزولة عن مجتمعاتها، فلا هي تقوم بالدور المتعارف عليه للجامعات باعتبارها مراكز إشعاع فكرى وثقافي في المجتمع، ولاهي تلبى احتياجات أسواق العمل من الخريجين الذين يمتلكون المهارات والقدرات التي تؤهلهم للتعامل بفاعلية مع المستجدات التي تشهدها هذه الأسواق، حيث إن تردى نوعية التعليم الجامعي تجد ترجمتها الواضحة في مستوى الخريجين، ولذلك ينضم الكثيرون منهم إلى طابور العاطلين على نحو ماسبق ذكره.

ونظرًا لضعف اهتمام كثير من الجامعات في العالم الإسلامي بالبحث العلمي وبخاصة في ظل عدم وجود سياسات وخطط واضحة للبحث العلمي من ناحية، وتواضع الميزانيات المخصصة لهذا الغرض من ناحية ثانية، وتزايد الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق أعضاء هيئات التدريس من ناحية ثالثة، فإن إسهامها في إجراء البحوث، والدراسات ذات الصلة بمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية هو إسهام هامشي ومحدود، بل يكاد أن يكون منعدمًا في كثير من الحالات. وثمة جانب آخر لهذه المشكلة مفاده أنه حتى في حالة قيام بعض الجامعات بإنجاز بعض البحوث والدراسات الهامة فإنه نادرًا ماتلتفت إليها الجهات التنفيذية وتأخذ نتائجها على محمل الجد، حيث لايشكل البحث العلمي الرصين رافدًا أو مدخلًا أساسيًا في عملية صنع السياسات في هذه كثير من الدول الإسلامية.

---

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، حول دور الجامعة في خدمة المجتمع، انظر:
د. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، " دور الجامعة في خدمة وتنمية احتياجات المجتمع، "؛ أ. محمد الرشيد سيد، " دور الجامعات في تنمية المجتمعات، " فى: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم. . .، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص. ١٩٧- ٢٠٦؛ ص ص. ٢٠٩- ٢١٤.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هناك مظاهر أخرى للفجوة بين الجامعة والمجتمع في الأقطار الإسلامية منها : غياب، أو ضعف مشاركة المجتمع في رسم سياسات التعليم العالي وتنفيذها ومراقبة عملية التنفيذ على نحو ماسبق ذكره، وعدم وجود شراكات حقيقية بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية بحيث تسهم الجامعات في تطوير هذه القطاعات من خلال البحث العلمي التطبيقي، وتسهم الأخيرة في تمويل البحث العلمي في الجامعات، وتوفير فرص التدريب العملي لطلابها. ناهيك عن غياب أو ضعف دور المجتمع في تمويل التعليم العالي بصفة عامة باعتبار أن نقص التمويل يمثل أحد المعوقات الرئيسة لعملية تطويره. وفي هذا السياق، يركز البعض على دور القطاع الخاص في دعم ميزانيات التعليم العالي في الدول الإسلامية، حيث يرون أن هذا الدور غائب أو محدود في أفضل الأحوال، ولذا يطالبون بضرورة وجود شراكة بين القطاع الخاص والتعليم الجامعي[٤١].

وفى ضوء ماسبق، فقد خلصت دراسات وتقارير عديدة إلى أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة لم يقم بدوره المنشود في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مرتكزات مجتمع المعرفة في العالم الإسلامي[٤٢]. وعلى سبيل المثال، فقد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن " في مشكلة تردى نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة"[٤٣]. وما ينطبق بهذا الخصوص على الدول العربية ينطبق على كثير من الدول الإسلامية. كما خلص تقرير

---

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر:
د. عبد العزيز عبد الله الجلال، " تفعيل الشراكة بين التعليم العالي والقطاع الخاص، " في: مؤسسة الفكر العربي، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم. . . ، **مرجع سبق ذكره،** ص ص. ٥١-٥٤.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول الوضع في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا، انظر:
The World Bank, **The Road Not Travelled: Education in the Middle East and Africa**(Washington,D.C.: The World Bank, 2008),Chapter 2.

(٤٣) انظر:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، **مرجع سبق ذكره،** ص ٥٢.

للبنك الدولي عن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن " التقدم الكبير المسجل في التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم ينعكس بصورة عامة في شكل نواتج إنمائية مثل النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وتخفيض أعداد الفقراء. وربما يكون ذلك ناتجًا عن خصائص معينة في النظام التعليمي بقدر ماهو ناتج عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلدان المعنية "[٤٤].

سادسًا : جهود إصلاح التعليم الجامعي في العالم الإسلامي : رؤية نقدية

لقد بذلت دول إسلامية عديدة جهودًا متنوعة من أجل إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة خلال العقدين الماضيين. وقد تسارعت وتيرة هذه الجهود في أعقاب هجمات الحادي من سبتمبر وماترتب عليها من آثار وتداعيات معروفة. وفي هذا السياق، فقد شهدت دول إسلامية عديدة عقد العديد من المؤتمرات والندوات، وصدور الكثير من التقارير والبحوث التي تناولت مسألة تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه. كما تبنت بعض الدول خططًا وسياسات لتحقيق هذا الهدف. ورغم كل ذلك، فإن جهود إصلاح التعليم الجامعي لم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث لايزال يعانى الكثير من السلبيات وأوجه القصور على نحو ماسبق ذكره.

وبدون الخوض في تفاصيل مطولة، يمكن القول إن تعثر جهود إصلاح التعليم الجامعي في عديد من الدول الإسلامية يرجع إلى أسباب عديدة ومتداخلة منها مايلي:

١ - **غياب الرؤية الشاملة** : فالكثير من خطط وبرامج إصلاح التعليم الجامعي وبخاصة في البلدان العربية افتقرت إلى الرؤية الشاملة، أي لم تعالج مختلف الجوانب ذات الصلة بالعملية التعليمية ومنها : الهياكل والبني التحتية للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، والمناهج الدراسة، وأساليب التدريس، وأعضاء هيئات التدريس، ومصادر التمويل، و نمط الإدارة، ومعايير التقييم والاعتماد وضمان الجودة، ومتطلبات تحقيق الشفافية، والعلاقة بين الجامعات وقطاعات العمل والإنتاج . . .الخ. وفي ضوء ذلك، فقد سارت دول عديدة في عملية إصلاح

---

(٤٤) انظر: **البنك الدولي، الطريق غير المسلوك. . .، مرجع سبق ذكره**، ص٧.

التعليم الجامعي بمنطق العلاج الجزئي، أو تقديم المسكنات لبعض المشكلات والتحديات دونما نظرة شاملة، ومتكاملة لمختلف مكوناته، وعناصره.

٢ - **الفصل بين التعليم الجامعي والتعليم العام في عملية الإصلاح** : لايمكن إصلاح التعليم الجامعي دون إصلاح التعليم العام (ماقبل الجامعي) باعتبار أن مخرجاته هي مدخلات للتعليم الجامعي، كما أن خريجي الجامعات هم الذين يقومون بالدور الأساسي في التعليم العام سواء على مستوى الإدارة أم التدريس، أي أن مرحلة التعليم الجامعي هي الحلقة الأخيرة في مسلسل العملية التعليمية، وبالتالي فإن إصلاح التعليم الجامعي لابد أن يأتي في إطار استراتيجية أكبر لإصلاح النظام التعليمي برمته، وهو أمر لم يتحقق في كثير من الدول الإسلامية، حيث جرت محاولات إصلاح التعليم الجامعي بمعزل عن إصلاح التعليم العام. وانتهى الأمر بتعثر عملية الإصلاح على المستويين، واستمرار تردى نوعية التعليم في جميع مراحله كما هو الحال في مصر، وعديد من الدول الإسلامية الأخرى.

٣ - **التخبط وعدم الاستمرارية** : تعد هذه المشكلة من أبرز السلبيات التي عانى - ويعانى - منها قطاع التعليم وغيره من القطاعات في عديد من الدول الإسلامية خلال العقدين الماضيين، حيث اتسمت سياسات التعليم سواء العام أم الجامعي بالتقطع وعدم الاستمرارية، مما أفقدها طابع التراكم الذي يجب أن تتسم به السياسة العامة، وبخاصة في مجال التعليم باعتبار أن نتائج السياسات التي يجرى تطبيقها لاتتبلور بشكل جلي إلا بعد مرور فترة من الزمن. وفي هذا السياق، يُلاحظ في عديد من الدول الإسلامية أن السياسات العامة في مجال التعليم الجامعي أو غيره من المجالات تتعرض للتغيير والتبديل مع تغير الوزراء، فالوزير الجديد لايتبنى في العادة ما بدأه سلفه، ولكنه يبدأ من الصفر وهكذا. ولاشك في أن كثرة التغيير والتبديل في سياسات خدمية تمس كل بيت مثل سياسات التعليم إنما يدل على عدم وضوح الرؤية، ووجود حالة من التخبط لدى القائمين على أمر هذه السياسات.

٤ - **ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات**: هناك الكثير من الأفكار والاستراتيجيات والخطط والمشاريع الجيدة المتعلقة بإصلاح التعليم الجامعي والتعليم بصفة عامة في العالم الإسلامي. ولكن المشكلة في عديد من الحالات تتمثل في ضعف فاعلية

وكفاءة الأجهزة الحكومية في تنفيذ السياسات والخطط سواء في مجال التعليم أو غيره من المجالات، مما يجعلها لاتحقق الأهداف المرجوة منها. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة في مقدمتها : تدنى القدرات المؤسسية، والتنظيمية، وبخاصة في ظل غياب أو ضعف ثقافة وتقاليد العمل المؤسسي، واستشراء البيروقراطية والروتين، وضعف المساءلة والمحاسبة على تنفيذ السياسات العامة.

٥ - **غياب أو تعثر الإصلاح في القطاعات المجتمعية الأخرى** : إن النظام التعليمي في أي مجتمع هو نظام فرعى ضمن نظم فرعية أخرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية . . . الخ، وهو يتأثر بهذه النظم ويؤثر فيها. وبالتالي لايمكن إصلاح النظام التعليمي دون إصلاح النظم الأخرى أو على الأقل دون وجود مدخلات إيجابية للتعليم من النظم الأخرى. وعلى سبيل المثال يمكن القول : إن تسلطية النظام السياسي تنعكس بالسلب على التعليم الجامعي، حيث يسعى النظام التسلطي للهيمنة على الجامعات، مما يفقدها الاستقلالية الحقيقية، وبخاصة في ظل بدعة نظام الحرس الجامعي التي تعرفها دول إسلامية عديدة وبخاصة في المنطقة العربية. كما أن ضعف موارد الدولة نتيجة تخلف أدائها الاقتصادي وضعف بناها الإنتاجية والخدمية يؤثر بالسلب على الميزانية المخصصة لقطاعات حيوية مثل التعليم والصحة، وبخاصة في بلدان تجعل أولوية تخصيص الموارد للدفاع والأمن بمعناه السياسي، أي أمن النظام الحاكم، وليس الأمن بمعناه الإنساني أو المجتمعي. كما أن الفقر يدفع كثيرًا من العائلات إلى منع أبنائهم من التعليم حتى يلتحقوا بسوق العمل مبكرًا ويصبحوا مصدرًا لدخل يعين الأسر على مواجهة الضغوط، والأعباء الاقتصادية، والاجتماعية. ومن هنا يمكن القول : إن إصلاح التعليم الجامعي لايمكن أن يتحقق إلا في إطار استراتيجية وطنية للإصلاح الشامل تستند إلى أولويات وأهداف واضحة، يتم ترجمتها إلى سياسات وخطط واقعية، مع توفير كل متطلبات، ومقومات التنفيذ الفعال لها.

خاتمة : في أسس ومنطلقات النهوض بالتعليم الجامعي في العالم الإسلامي

ثمة عدة نتائج يمكن تأكيدها في ختام هذه الدراسة :

أولاها، أن التعليم الجيد يُعد من المتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية والتقدم، وبخاصة في ظل التحديات الراهنة التي يمثلها عصر العولمة، وثورة المعلومات، والاتصالات، واقتصاد المعرفة.

وثانيتها، مع التسليم بأن بعض الدول الإسلامية حققت بعض التقدم الملحوظ في مجال التعليم الجامعي، إلا أنها تظل تمثل الاستثناء، حيث أن التعليم الجامعي في غالبية الدول الإسلامية يعانى من مشكلات عديدة تجعله في وضع حَرج، حيث إن تردى نوعية التعليم تجد ترجمتها الحقيقية في تدنى مستوى الخريجين، وضعف مستوى البحث العلمي كمًا وكيفًا، وعزلة الجامعة عن المجتمع. ولذلك لايؤدى هذا النوع من التعليم الدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ الأصالة الحضارية، وبناء مجتمع المعرفة، وبخاصة في تفاقم ظاهرة البطالة في أوساط المتعلمين في غالبية الدول الإسلامية.

وثالثتها، أن أسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي متنوعة، بعضها يتعلق بالأزمات البنيوية التي تعانى منها الدول الإسلامية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وبعضها الآخر يتعلق بتدني مكانة التعليم ضمن أولويات النظم الحاكمة فى كثير من هذه الدول، وهو مايترتب عليه تواضع نصيب التعليم في الميزانية العامة للدولة مقارنة بأنصبة قطاعات أخرى وبخاصة الأمن، والدفاع، وبعضها الثالث يتعلق بطبيعة سياسات التعليم الجامعي من حيث أولوياتها وأهدافها ومدى الفاعلية في تنفيذها، وتقييم نتائجها، ناهيك عن غياب أو ضعف العلاقة الصحية والصحيحة بين الجامعة والمجتمع.

ورابعتها، أنه ليس هناك حاجة لتقديم المزيد عن تشخيص مظاهر وأسباب أزمة التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، فهذه الأمور باتت معروفة ومعلومة لجميع المعنيين. ولكن بالمقابل هناك حاجة ملحة من أجل تطوير استراتيجيات وخطط تطوير التعليم الجامعي في ضوء المستجدات الراهنة من ناحية، والتقييم الموضوعي لنتائج جهود ومحاولات إصلاح هذا التعليم من ناحية أخرى. ومع التسليم بوجود بعض التفاوتات بين الدول الإسلامية من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، إلا أنها يمكن أن تستفيد من "استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي" التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في دورته الثالثة التي

عُقدت في الكويت عام ٢٠٠٦، بحيث تتخذها كاستراتيجة استرشادية في تطوير استراتيجياتها الوطنية لاسيما أنها تتسم بالشمول، وتغطى مختلف المجالات والقضايا ذات الصلة بإصلاح التعليم الجامعي وتطويره(٤٥). وتبقى العبرة في نهاية المطاف بمدى فاعلية الأجهزة والمؤسسات المعنية في هذه الدولة أو تلك في تنفيذ الاستراتيجية المطروحة، وتوفير الاعتمادات المالية والدعم المجتمعي اللازمين لها، مع الالتزام بأسس ومبادئ الشفافية والمساءلة، والمحاسبة في مختلف مراحل عملية التنفيذ.

وخامستها، أنه بغض النظر عن تعدد استراتيجيات وخطط تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، فإن هناك جملة من المنطلقات العامة التي لابد أن تستند إليها أية استراتيجية بهذا الشأن، منها على سبيل المثال : أن إصلاح التعليم الجامعي لابد أن يأتي في إطار رؤية أوسع لإصلاح التعليم بصفة عامة بسبب الترابط بين التعليم الجامعي وماقبل الجامعي، ولايمكن تطوير الثاني بمعزل عن الأول. كما أن إصلاح قطاع التعليم لايحقق الأهداف المرجوة منه إلا إذا جاء كأحد مكونات استراتيجية وطنية للإصلاح الشامل الذي يغطى مختلف المجالات، باعتبار أن قطاع التعليم يؤثر في القطاعات الأخرى ويتأثر بها. قد تتفاوت وتيرة الإصلاح من قطاع إلى آخر، إلا أنه لايمكن أن يتطور التعليم مع استمرار التدهور والركود في قطاعات أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة من أجل تعزيز التعاون، والتنسيق بين الجامعات الحكومية من ناحية، والخاصة، والأهلية من ناحية أخرى بحيث تتكامل أدوار هذه الجامعات ضمن منظومة مؤسسية متكاملة للتعليم الجامعي تركز على أسس، ومتطلبات الجودة، والتميز. ناهيك عن ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الجامعة والمجتمع على أسس جديدة، بحيث تقوم الجامعة بدورها في تنمية المجتمع وتطويره ومعالجة مشكلاته، ويقوم المجتمع بدوره في مساندة جهود إصلاح التعليم الجامعي، وتدعيم موارده المالية من خلال الوقفيات والتبرعات، وغير ذلك من المساهمات الأهلية.

وسادستها، أن إصلاح التعليم الجامعي في الدول الإسلامية ليس مسألة اجتماعية أو فنية أو مالية فحسب، ولكنه قبل كل ذلك هو مسألة إرادة سياسية، وقرار سياسي. فإذا لم

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر:
اتحاد جامعات العالم الإسلامي، **مرجع سبق ذكره.**

تؤمن النظم الحاكمة بأهمية التعليم كإحدى القاطرات الرئيسة لتحقيق التنمية والتقدم، وإذا لم تجعله في مقدمة الأولويات الوطنية التي يتعين إنجازها فإنه من المشكوك فيه تحقيق نقلة نوعية كبيرة في إصلاح التعليم الجامعي. وبالطبع فإن هذا الأمر ينسحب على الإصلاح في القطاعات الأخرى غير التعليم الجامعي. والمشكلة الكبرى في عديد من الدول الإسلامية أن القوى والتيارات الراغبة في الإصلاح لاتمتلك القدرة على فرضه، وأن النخب الحاكمة القادرة على تبنى استراتيجيات إصلاحية ووضعها موضع التنفيذ ليس لديها رؤى واضحة للإصلاح، بل إن الكثير منها ليس لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح الحقيقى والجاد، وأن جل اهتمامها يتركز على تحديث وتطوير الأجهزة والمؤسسات الأمنية باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية لاستمرار هذه النظم في السلطة. وبين هذا وذاك تظل دول إسلامية عديدة تعانى من أزمات بنيوية، أسهمت – وتسهم – السياسات المشوهة للنظم الحاكمة في تغذيتها وإعادة إنتاجها.

ترى هل ستدرك النخب الحاكمة في الدول الإسلامية خطورة استمرار هذه الأوضاع وتبادر بتنفيذ استراتيجيات وخطط للإصلاح الحقيقى وليس المغشوش أو المشوه في مختلف القطاعات وفي مقدمتها قطاع التعليم وبخاصة التعليم الجامعي؟...هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه العالم الإسلامي وهو يدخل العقد الثاني من الألفية الثالثة !!.



نظرة جديدة إلى الوقف والتربية، حركة المثقف والعالم التركي محمد فتح الله كولن نموذجا

د. علي كرامانلي[*]

إن مفهومي الوقف والتربية قد أصبحا من أهم أسس نظام الحضارة الإسلامية عبر القرون. بوسعنا أن نقول إن الحضارة الإسلامية معتمدة تماماً على إحياء روحي الوقف والتربية؛ لذا فكلما تم تحقق معانيهما الأصلية للوقف والتربية إزدهرت الحضارة الإسلامية وأنارت كل نواحي العالم من الدول الشرقية إلى الدول الغربية، وكلما أُهمل دورهما في إحياء المجتمعات تقهقر العالم الإسلامي وفقد ريادته في تنوير العقول والقلوب، وخسر نفسه والعالم من جراء هذا الانحطاط الفكري والتربوي. انطلاقاً من هذا، فإن الانبعاث من جديد "Renaissance" والتنوير "enlightenment" في العقول والقلوب للعالم الإسلامي لايمكن إلا بإعمال وإحياء روحي الوقف والتربية في المجتمعات مع كل جوانبهما المميزة وفقاً لمستجدات عصرنا.

(*) باحث تركي ومستشار أكاديمي في مدرسة صلاح الدين الدولية في القاهرة الجديدة، مصر.

إذا نظرنا إلى العالم نشاهد أن الخدمات التربوية للمثقف والعالم التركي محمد فتح الله كولن من بين أنجح وأعظم المشروعات في مجال التربية والوقف. في هذا الإطار نريد في ورقتنا هذه أن نتناول أفكار المثقف التركي محمد فتح لله كولن عن إحياء معنى الوقف والتربية والتعليم -في تركيا وفي العالم - نموذجًا مثاليًا.

سنتناول موضوعنا فيما يلى :

أولاً: من فتح الله كولن؟ وما مشروعاته في التربية والتعليم؟ وما السمات الأساسية لأفكاره؟

ثانياً: عمق مفهوم "الوقف" عنده.

ثالثاً: ما الملامح الأساسية في التربية والتعليم عند كولن؟ من المرَبُّون المنشودون في رأيه؟ - خصوصيات النظام التربوي.

رابعاً: نماذج من خصوصيات المدارس.

أولاً: من فتح الله كولن؟ وما مشروعاته في التربية والتعليم؟ ما هي أهم ملامح أفكاره؟

١ - مولده ونشأته والملامح الأساسية لأفكاره:

فتح الله كولن أحد أشهر علماء الإسلام المصلحين ودعاته المعاصرين على مستوى العالم. احتل المرتبة الأولى في قائمة أهم مائة مثقّف في الاستطلاع الذي أجرته سنة ٢٠٠٨ مجلة (فورين بوليسي) Foreigne Policy وهي مجلة أكاديمية أمريكية ذائعة الصيت - ومجلة (بروسبيكت) البريطانية المشهورة.

وقد أَنشأَتْ له عدةُ جامعاتٍ في الولايات المتحدة، وإندونيسيا، وأستراليا، أقسامًا خاصة باسمه (كرسي أكاديمي) ومراكز علمية متخصصة، وانعقدت مؤتمرات وندوات دولية عديدة في جامعات عالمية لدراسة أطروحاته ونظرياته الدعوية، والفلسفية والإصلاحية والتربوية.

ولد محمد فتح الله كولن عام ١٩٣٨م. في قرية "كوروجوك" العائدة إلى قضاء "بسينلار" في محافظة "أرضروم" Erzurum في عائلة محافظة لها سبعة أولاد خمسة منهم ذكور وبنتان. عمل والده "رامز أفندي" إماماً حكومياً في جوامع مدن عديدة.

ويشتهر أهل الأناضول[١] عامة، وأرضروم خاصة بالتدين وحب الإسلام منذ دخولهم فيه على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، تلقى فتح الله كولن دروسه الأولى في حفظ القرآن الكريم وهو في الرابعة من عمره على يد والدته (رفيعة هانم) التي عرفت بأخلاقها الحسنة، وبإيمانها العميق بالله، وعمل الخير، ومساعدة نساء قريتها وأطفالهن في حفظ القرآن وكان بيت والده محط رجال العلماء، والصالحين المعروفين في أرضروم، ما أتاح له مجالسة الكبار والاستماع إلى أحاديثهم، فتفتح وعيه، واتسعت مداركه، وتعمقت معارفه في وقت مبكر من حياته. قضى محمد فتح الله كولن طفولته في هذه البيئة المحافظة بالقيم المعنوية وفي جو روحاني من أجواء التَكِيَّةِ والمدارس الدينية.

وتعلم العربية والفارسية على يد والده (رامز أفندي) في سن مبكرة، وتلقى عن علماء المنطقة التي نشأ فيها علوم الفقه، والتفسير، والحديث، والنحو والبلاغة، والأصول، ومقارنة الأديان وقرأ في مختلف مجالات العلم والمعرفة فيما بعد، ودرس أعلام الفكر الإسلامي المعاصر وأمعن في قراءة رواد الإصلاح في القرون الأخيرة، وتابع التيارات الإصلاحية التي ظهرت في شتى البلدان الإسلامية، واستوعب النظريات الغربية الفلسفية والاجتماعية والعلمية، والسياسية، والأدبية الحديثة.

بعد تربية نفسية وروحية شاقة تطهرت عنده جميع حالات الانفعالات البشرية غير المنضبطة وتصفت. ومرت جميع مشاعره من مصفاة هذه التربية. فنراه وهو في ذروة الحماسة في خطبه وقورًا مسيطرًا على نفسه، **بينما نرى الكثير من الخطباء يفقدون السيطرة على أنفسهم في خضم شعورهم الحماسي وفي جو حماس الجماهير. وبعد أن تنحسر الحماسة تبقى هناك العبارات غير المناسبة التي تفوهوا بها وتكون مصدراً للمشاكل لهم ولمخاطبيهم أيضاً. بينما كان محمد فتح الله، عندما يرتقي المنبر ينشر جوًا من الوقار والجدية فيما حوله، فلا يسمح لنفسه ولا للجماهير أن تبدر منه أو منها كلمة أو تصرف غير لائق. كان يشعر قبل خروجه أمام الجماهير بآلام تشبه آلام المخاض. وكان يعتني عناية خاصة ألا يخرج من فمه أي فكر أو كلام لم يأت أوان التصريح به.** ولهذا لا يمكن فهم تأثير فن وقدرة خطبه ومسامراته على الجماهير دون فهم الطراز الحساس لحياته القائمة

(١) الأناضول إسم علم لأرض الوطن لتركيا بمعنى "الأرض المملوءة بالأمهات".

حول هذا المحور. ونتج عن هذه الجهود أنشطة وأعمال تطوعيّة قام بها أتباع كولن، وبهذا تشكلت حركة فكرية مدنية تطوعيّة أصبحت تُعرف بحركة كولن أوحركة المتطوعين كما يجب أن يسميها هو، إن حركة محمد فتح الله كولن شكلت منهجها وطريقتها المستقلة في نشاطها الديني، والاجتماعي. والملامح الثقافية التي شكلتها هذه الجماعة ملامح أصيلة نابعة من نفسها مع كونها مرتبطة بالتراث.

للأستاذ فتح الله كولن أكثر من خمسة وستين كتابًا تناول فيها القضايا الكبرى في الفكر الإسلامي، ومشكلات العصر، من أهم كتبه: "النور الخالد، مفخرة الإنسانية"، "ونحن نقيم صرح الروح"، "ونحن نبني حضارتنا"، "طرق الإرشاد"، "التلال الزمردية". بعض كتبه مترجم من التركية إلى ٣٥ لغة أخرى منها العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية وغيرها من اللغات الحية وله آلاف الخطب والمحاضرات والمواعظ المسجلة، إضافة إلى مئات المقالات المنشورة في المجلات والصحف داخل تركيا وخارجها، وله ديوان شعر بعنوان "المضرب المكسور".

٢ - مشروعاته فى التربية والتعليم

أدرك فتح الله كولن في وقت مبكر أن المجتمع التركي، ومجتمعات العالم الإسلامي عامة تعاني من ثلاث علل كبرى هي: الجهل، والفقر، والتفرق، فنذر نفسه للدعوة إلى العلم والعمل لتفعيل مشروع تربوي متكامل، وحث الأثرياء على التضامن الاجتماعي ومساعدة الفقراء والاستثمار في مجالي التربية والتعليم، واتخاذ التواصل والحوار البناء سبيلاً لحل الخلافات المستشرية، وتأسيس ثقافة التعايش، ونشر السلام على كل المستويات المحلية والإقليمية، والعالمية، وقد انتشرت أفكاره، وأحلامه في كل الطبقات الاجتماعية، وكثر محبوه في مختلف أنحاء العالم.

إذ كان يرى أن السبيل الأوحد والأنجع **لصناعة الإنسان من جديد،** واصلاح المجتمعات، وتأهيلها للقيام بدورها التاريخي المنشود على مستوى العالم، إنما يمر عبر تكثيف الجهود في مجال التربية والتعليم، أي مجال صناعة الرجال، وإذا استطعنا أن نكوِّن نماذجنا البشرية والمؤسساتية الحية على أرض الواقع لِتراها العيون وتعايشها الأرواح، فسوف تنبعث الثقة في النفوس، والاطمئنان في القلوب، والراحة في العقول، وكان يقول: "**إن العالم في أمس الحاجة إلى الإسلام اليوم، والإسلام في أمس الحاجة إلى من يمثله**

بحق" مضيفًا "الآذان شبعت والعيون جائعة" في إشارة إلى أن الوقت وقت العمل، كل هذه الأفكار، والعمل الدؤوب المخلص جعل الأستاذ فتح الله كولن يفوز بقلوب كثيرين من أبناء تركيا ومن أبناء مختلف البلاد، ويحتل مكانة الثقة لدى المجتمع التركي بكافة طبقاته.

وقد حاول فتح الله كولن لسنوات عديدة في خطبه ومواعظه بشكل مباشر أو غير مباشر إقناع وتنوير الأوساط المحافظة بفائدة مشاريع التربية والتعليم. وخطا خطوات فعلية في هذا المجال ليكون قدوة لهم. كما بذل جهدًا كبيرًا في إقناع الأوساط الحكومية الرسمية بأنه لا يستهدف من هذه المشاريع سوى مصلحة الجماهير وخدمة الروح والهوية الملية، ولا يحمل أي هدف سياسي أو أيديولوجي. وقد كانت المؤسسة التي أنشأها لهذا الغرض مؤسسة مدنية أفرزها النشاط المدني. إذ لم يكن يوجد فيها أي تجمع أو أي معارضة سياسية. ولم تتوجّه هذه المؤسسة إلى أي هدف يتعارض مع أهداف الدولة القائمة. ولا إلى أي غاية تتصادم مع القيم الرسمية للدولة. لأن الجهود كلها كانت موجهة نحو تعليم وتربية الشباب والجماهير.

أول مدرسة تم فتحها بتشجيعاته لأصحاب الهمة العالية هي "مدرسة يمانلر الخاصة للعلوم الطبيعية" Yamanlar College في محافظة إزمير بغرب تركيا سنة ١٩٨٢، بعد ذلك مباشرة "مدارس فاتح الخاصة" في إسطنبول في نفس السنة، على الرغم من ظروف صعبة جدًّا سياسية عند نظام عسكري. الآن هذه المدارس تحتل المرتبة الأولى في تركيا من حيث حصول طلابهم على العديد من المداليات الذهبية في أوليمبيات العلوم الطبيعية على المستوى العالمي والمحليّ ومن جهة جودة التعليم والفن والتكنولجيا.

بدأ فتح المدارس في دول أخرى خارج تركيا منذ بداية التسعينيات، حيث تأسست أول المدارس خارج البلاد سنة ١٩٩١ وذلك في آسيا الوسطى إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، فيما كانت التجربة قد بدأت قبل ذلك بسنوات داخل تركيا.

وفي التسعينات بدأت هذه المدارس (الابتدائية والثانوية) التي شجع لإنشاها في تركيا بالاشتراك في المسابقات العلمية العالمية، وجلبت إليها الأنظار بالنتائج الجيدة التي حصلت عليها في هذه المسابقات العالمية، والنجاحات الرائعة التي سجلتها فيها. كان هذا دليلًا على

أن هذه المدارس أُرسيت على قواعد علمية رصينة. وبتعبير آخر كانت هناك إشارة إلى مدى نجاح مشروع التربية والتعليم الذي بدأه فتح الله كولن ووضع على عاتقه مهمة إنجازه.

بعد تشجيعاته، وتوصياته لأصحاب الهمة العالية من رجال الأعمال الأتراك تم افتتاح الكثير من المؤسسات التعليمية التي بلغت حوالي ١٠٠٠ مدرسة خاصة في أكثر من ١٣٠ دولة، وفي تركيا فقط تم افتتاح ٨٠٠ مدرسة من المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة و٥٠٠ مركز من مراكز التمهيد والتدريب لامتحانات الجامعات، والمدن الجامعية للطلاب وعشرات الجامعات، والمؤسسات الإعلامية صحفا ومجلات ومحطات إذاعية وفضائيات تبث بعدة لغات، وهي قنوات ثقافية، واجتماعية، وإخبارية، وللأطفال إلى جانب مؤسسات العلاج والمستشفيات، وجمعيات ومنتديات لرجال الأعمال.

٣ – من أهم ملامح حركة فتح الله كولن: التسامح والحوار وقبول الآخر في مكانه

يُعد الحوار وقبول الآخر أهم سمة من سمات حركة محمد فتح الله وديناميكيتها. وهذان المفهومان اللذان تطورا بمقياس صغير في العالم بدأا ينقلبان إلى سمة ثقافية على نطاق عالمي. إن العيش معاً دون نزاع أصبح من الأهداف ومن المسائل التي تبحث الدول الحديثة عن وسائل تدعيمه ووضع فلسفته. ولم يكتسب الحوار وقبول الآخر في أي عهد من عهود التاريخ أهمية كأهميته الحالية، ولا كانت ثقافة الحوار ضرورية كضرورتها الآن.

يرى فتح الله كولن أن العالم أصبح – بعد تقدم وسائل الاتصالات – قرية صغيرة، ولهذا فإن أي حركة قائمة على الخصومة والعداء لن تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية، وأنه يجب الانفتاح على الإنسانية بأسرها، وإبلاغ العالم كله بأن الإسلام دين الرحمة، وهو يدعو إلى الأُخوة بين بني البشر، وأن المسلم لايمكن أن يكون إرهابيا وأن الإرهابي لايمكن أن يكون مسلمًا وقد ذكر مرارًا وتكرارًا أن هناك مجالات واسعة للتعاون والتعاضد بين المسلمين وبين أبناء الأديان والثقافات الأخرى لتأسيس سلام واستقرار على مستوى العالم.

وهكذا فإن حركة فتح الله كولن تعدّ على المستوى الدولي من أبرز محاولات البحث عن أرضية للحوار والتفاهم المشترك، وأبرز مثال لها. ويُسند فتح الله هذه المحاولات بأدلّة دينية، وفقهية، وفلسفية. وما فعالياته في التعليم والتربية على المستوى الدولي، وتأسيسه المدارس العديدة في مختلف الدول إلا لكي تكون هذه المدارس جسورًا بين الأديان والحضارات المختلفة.

وهو يرى أن على المسلمين ألا يقيموا هويتهم الثقافية والاجتماعية على أسس من الصراع والنزاع، فهذه الأسس أسس هدامة، ولا تتفق مع القيم الإنسانية والعالمية للإسلام.

ثانياً: عمق مفهوم "الوقف" عنده:

مفهوم الوقف عند الأستاذ فتح الله كولن لايعتمد على إنفاق المال أو بذل منفعة العقار فحسب، بل الوقف يعتمد على بذل المال والعمر، والعلم، والهجرة عن الوطن لإحياء نفوس الآخرين، **فإن كولن قد وسّع إطار مفهوم الوقف ونقله من إطار بذل الأموال ومنفعة العقار إلى بذل ما يملك من العمر، والراحة، والعلم، والهجرة من وطنه إلى الأوطان التي في أمسّ الحاجة إلى التربية والتعليم بمعناهما الأصلي**. ويشير كولن إلى معنى الوقف قائلاً:

"يقول تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ و﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ إن كلمة "ما" التي وردت بالآيتين الكريمتين تعبر عن معنى عام، وهو أن الانفاق لا ينحصر في مال، أو متاع، بل يتعداه إلى العلم، والفكر، والعمل، وسائر الأمور التي يحتاجها الناس. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يشمل الإنفاق كلَّ أنواع الرزق التي منّ الله بها على عباده كالمال، والمتاع، والعلم، والعمل، والصحة، والذكاء..الخ، بالإضافة إلى السعي لخدمة الدين والأمة (يريد الهمة: وهي المنافسة على عمل الخير). وهذا هو حال رجال الخدمة الذين يُؤثِرون نجاة الآخرين على نجاتهم، ورضوا من البداية التخلي عن أي لون من الفيوضات المادية، والمعنوية، وهم على استعداد إذا لزم الأمر أن يضحوا بأرواحهم. ولا تبتغي هذه الأرواح المتفانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى الجزاء المادي أو المعنوي."[٢]

عند توسيع كولن إطار معنى الوقف تتبلور مفاهيم " إحياء النفوس" و "السعي دائما من إجل إسعاد الآخرين"، و "نكران الذات"و "التضحية" و"الإخلاص" و"السعى مبتعدًا عن توقع المنافع الشخصية" . تعد تلك الخصوصيات لكوادر التربية من

(٢) Ykindi yadmurlar (غُيوثُ وقت العصر)، محمد فتح الله كولن،تحت عنوان "الهمة: التوجه والإنفاق والسعي."

أهم السمات في المفهوم التربوي لدى الأستاذ فتح الله كولن، ونراه في السطور التالية يعبر عن مدى الحاجة لهذه السمة فيقول:

"كما كانت مُهمة الأنبياء وأتباعهم على مدار التاريخ هي بعث الحياة في نفوس الناس بأنفاسهم الطاهرة، والنفخ فيهم بالنفخة الإلهية، والعمل على إحيائهم، فهي عينها طبيعة المهمة المنوط بها رجال الخدمة في وقتنا الحاضر، وهي أن يصبحوا رجالا للإحياء؛ الذين يمكن أن نسميهم: " أبطال البعث بعد الموت، وفرسان الإحياء.

أجل يجب على رجال الخدمة أن يُوقِفوا حياتهم على هذا الامر، وأن يقدموا ماء الحياة لجميع الإنسانية، وذلك بأن يطوفوا بالبلاد بلدة بلدة وبالدول دولة دولة، وهم يقولون في قرارة أنفسهم" لقد جاء الدور على إحياء هذه البلدة، ثم تلك البلدة، وهكذا. أجل، يجب ان يكونوا ممثلين لإحياء النفوس حيث كانوا، عن طريق الكتابة، والشعر والرسم، والموسيقى[٣] وكل ضروب الفن المختلفة، فضلا عن تمثيل الدين بشكل جميل. "

والحق أن الأمور التي ذكرها الأستاذ كولن ليست أوهاما، وخيالات، بل إن هؤلاء الأبطال حقا قد طافوا بكل أرجاء العالم، مخلفين وراءهم أمهاتهم، وأحبابهم، وأوطانهم، كل هذا من أجل أن يبعثوا الحياة في شعوب تلك البلدان؛ من روسيا إلى أفريقيا، ومن أمريكا إلى الهند.

ويواصل الأستاذ كولن كلامه قائلا:

"إنهم فرسان الإحياء الذين يقومون ويقعدون ويتنفسون بمتعة الإحياء، هؤلاء هم الذين لم يتخلفوا عن التضحية بأي شئ في سبيل التعبير عن أفكارهم. هؤلاء هم الذين يموتون إذا لزم الأمر من أجل إحياء غيرهم، ويبكون من أجل إضحاكهم، ويكابدون ويجِدُّون من أجل راحتهم. ويسعون دائما دون أن يعرفوا تعبا ولا نصبا من أجل توجيه من حولهم إلى الخلود. وهم يفعلون هذا لا يؤلون أهمية إلى المدح المفرط ولا إلى النقد غير المنصف. كلا، إنهم يقابلون كل مدح بكلمة "أستغفر الله"[٤] التي تنبع من أعماق

(٣) الأستاذ فتح الله هنا يقصد الرسم المشروع والموسيقى الهادفة لرُقيِّ المشاعر.
(٤) في الثقافة التركية يعد من الأدب إجابة المدح بكلمة "أستغفرالله" إشارة منه إلى أنه لايستحق هذا المدح.

قلوبهم، ويقابلون النقد بقولهم "حقا"، يدفعهم هذا إلى مراجعة أنفسهم، ومواصلة طريقهم.

ثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت إلى هؤلاء الأبطال الذين يمثلون تجليات الرحمة الإلهية الواسعة. هناك حاجة إلى هؤلاء الأبطال المثاليين وإلى القلوب التي نذرت نفسها لإضحاك وجه الأرض الباكي، وليس إلى الكتب، أو الأفكار الفلسفية الـمُبهِرة، أو إلى دعم القوى الخارقة."

"لا يستطيع تحقيق الأفكار السامية والغايات العُلا والمشاريع العالمية إلّا من يستطيع التحليق عاليا، ويملك نفَسا طويلا، الذي لا يبطئ من سرعة مسيره، الذي يقف بثبات ورباطةِ جَأْشٍ[٥]، المملوء بتطلعات الآخرة وأذواقها ممن وهبوا قلوبهم لمبادئهم وأصبحوا عشاقا وَلْـهاَنين[٦] لها. لا نحتاج اليوم إلى هذا أو ذاك، **بل نحتاج إلى هذا النمط من الأفراد الذين نذروا أرواحهم للحقيقة ويسعون لتطبيق أفكارهم التي يعتقدونها في الواقع، وإلى الأخذ بيد أمتهم أولا، ثم بيد الإنسانية ليخرجوها من الظلمات إلى النور** ويؤمّنون رسم طريق لها نحو الحق تعالى..."[٧]

ثالثاً: وما السمات الأساسية في التربية والتعليم عند كولن؟ من المرَبُّون المنشودون في رأيه؟ - وخصوصيات النظام التربوي عنده

١ - الإحاطة:

يتناول الأستاذ كولن التربية بإحاطة الطلاب، والأسرة والمدرسة والبيئة التي يعيش الطلاب فيها. فهو يرى أن التربية الناجحة شاملة لكل تلك العناصر. العناية بالطلاب في المدرسة فقط وإهمال الأسرة والبيئة سعي ناقص عنده. ففي المدارس التي شجع على فتحها تجري الزيارات لأولياء أمور الطلاب في منازلهم، لإقامة العلاقة الدافئة بين المدرسة

(٥) رباطة جأش: بعزيمة قوية.

(٦) المحب بعشق شديد.

(٧) العشاق المتيَّمون في هذا الزمان، م.فتح الله كولن، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية، (العدد: ٥٢٨)

والأسرة ولحل مشاكل الطالب مع مساعدة الأسرة. والمعلمون عند زيارتهم أُسَرَ طلابهم يشرفون على نظام الطالب في بيته وبرامج دروسه.

ويؤكد كولن على مواصلة التربية التي بدأتها الأسرة في المدرسة ايضا، بل ويشير إلى ضرورة أن تشمل التربية كل الفترات الدراسية للفرد من دور الحضانة إلى الثانوية والجامعة، فضلا عن شمولها كل مناحي الحياة، وبذلك ينشأ الأفراد المثاليون داخل مجتمع مثالي. فضلا عن ذلك يرى أن الشوارع والطرقات، بل كل شئ له أهمية بالغة في تربية الفرد.

٢ - التمثيل قبل التبليغ والتعليم

يرى الأستاذ فتح الله كولن أن الإسلام دين عالمي، لكن التعبير عن عالميته يرتبط بقوة تطبيقه. ويضيف أنه لا بد من النظر إلى مدى التأثير الحقيقي الذي يُحدِثه التطبيق عند شرح الحق، والحقيقة أمام الناس، والطلاب.

ينبغي أن ننوه هنا بداية أن أهم سمة تلفت الانتباه في مؤسسات الخدمة التعليمية والخدمية هي الجماليات، والآداب، واللطائف التي تنضح بها أحوال وأطوار جميع من فيها، مما كان له وقع كبير على المخاطبين، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين أم بوذيين، والدليل على ذلك أن كثيرا من أولياء أمور طلاب هذه المدارس قد لاحظوا تغيرا كبيرا على أبنائهم الدارسين في تلك المدارس حتى وإن كانت تخلو من التعليم الديني. ولا ريب أن أهم العوامل الكامنة وراء ذلك هو لغة القلب، ولسان الحال.

كما يرى الأستاذ كولن أن الأقوال التي لا يصاحبها العمل للمعلم، أو المرشد محكوم عليها بالفناء، وعدم التأثير، مهما عبّروا عنها بجمال، وروعة، ولا يختص هذا الأمر بالكلام البشري فحسب، بل يمتد إلى الكلام الإلهي أيضا فإن لم تطبق المحاسن التي أمرنا بها الكلام الإلهي بالشكل الصحيح لفقد تأثيره في القلوب. يشير الأستاذ في أحد محاضرته قائلاً:

"القرآن الذي لم يتعرض -ولو حرف من حروفه - لأي تحريف أو تبديل، القرآن الذي حافظ على نضارته وتجدده منذ أنزل وحتى الآن، أصبح الآن غريبا بين أهله بالمقارنة بعصور صدر الإسلام، بل وأصبح ضحية، غير محدد الملامح؛ بسبب الضعف، والقصور

في العمل بالمحاسن التي أمرنا بـها. كتاب مبارك وغريب في أهله في الوقت ذاته، وهذا ليس قصورا فيه، بل القصور في المجتمعات التي لم تعمل به أو عجزت عن العمل به وفق ظروفهم الحياتية. أجل، يجب أن يكون القرآن حياة للحياة؛ حتى نفهمه على الوجه الأكمل ونظل به أحياءً. أجل يجب العمل بالقرآن حتى يؤدي الوظيفةَ المرجوة منه، وأمام هذا الأمر عقبات لابد من تجاوزها، المهم هو تطبيق هذا الكلام الجميل وتفعيله في الحياة."[٨]

ويرى الأستاذ كولن أيضا أننا لو كنا متزينين بمحاسن الـخلق الإسلامية من صدق في كل معاملاتنا اليومية، ومن الرحمة لكل المخلوقين، والسماحة، والرفق، والمحبة في عصرنا الحاضر كما كان يتزين بها مفخرة الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده، ما تعرض الناس في البلاد للوقوع في مثل هذه الأزمات؛ لإنه إن لم يتأكد القول بالفعل لـخَفَتَ صوته، وما كان له أي أثر في القلوب. إن القول يؤثر في القلوب ما دامت تُرَفْرِفُ عليه أجنحةُ العمل، وبذلك يتجاوز كل الأبعاد ويأسِر كل القلوب.

ويواصل الأستاذ كولن كلامه قائلا: "ينبغي على المربّـي أن يعيش ما يتكلم به، ويطبقه على الوجه الأكمل، وإلا التصقت به علامات النفاق التي يتوجب على كل مؤمن أن يتجنبها."

ويوضح هذا الأمر قائلا:

"يجب على المربِّين المؤمنين أن يؤمنوا إيمانا ينبثق عن صدق وإخلاص، وأن يراقبوا الله في كل سلوكياتـهم، بل ينبغي أن تظهر عليهم المهابة لمراقبتهم له جل وعلا، فالمربي المؤمن الحقيقي لا يشعر بحاجة إلى ممارسة حيل عقلية طويلة الأمد في تعامله مع الناس أو إلى ألعاب منطقية، بل تكفي أحواله وأطواره في شرحه للأمور وإقناع مخاطبيه، وتكفي سلوكياته من يقظته، ومنامه، وحديثه، ونظره في إقناع المخاطبين. وعند ذلك يشعر من يراه بالجدية لديه، ولا يلبث إلا أن يقول: لا يمكن أن يصدر الكذب عن مثل هذا الوجه الطاهر. إن من أهم المشاكل التي تواجهنا هو العجز عن إظهار هذا السلوك على مستوى

(٨) محاضرات "الوتر الحساس"، تخلّو عن تلك الغربة إزاء القرآن"، ٢٠,٠٣,٢٠٠٥.

الفرد والجماعة، وعدم بلوغ منظر المؤمن الحقيقي بسبب عدم انعكاس النضج الداخلي على الخارج. إن السحر الذي جعل الحواريين الأحد عشر يهزون العالم هو إخلاصهم وأحوالهم المقنعة، وكذلك كانت الأطوار الإيمانية السبب الأساس في حسن القبول الذي حظي به أتباع النبي صلى الله عليه وسلم عند نشرهم للإسلام في كل بِقاع العالم. " أجل، إن الشرط الحقيقي للولوج إلى القلوب والتأثير في الآخرين والتربع على عرش القلوب هو أن نطبق ما نقول كما كان يفعل نبينا صلى الله عليه وسلم. وفي النهاية، نقول "العالم محتاج إلى الإسلام، والإسلام محتاج إلى ممثلين له."

٣ – التوازن بين العقل والقلب، وبين الدنيا والآخرة، والتناسب بين الدين والعلم والفن

يركز الأستاذ فتح الله كولن على ضرورة تربية الإنسان كلية؛ نظرًا لأنه لايعتبر الإنسان عبارة عن كائن يتركب من بدن وروح وعقل ليس إلا.

عندما يصف الأستاد فتح الله كولن الجيل الذي ينشده بمفهوم "الإنسان الجديد" يشير إليه كما يلي:

"الإنسان الجديد إنسان يفكر ويحاسب، ويوازن ويدقق، ويعتمد على التجربة قدر اعتماده على العقل، ويثق، ويؤمن بالإلهام، والوجدان قدر اهتمامه بالعقل، والتجربة إنسان يحاول دوما بروحه وبدنه الوصولَ إلى الأفضل، ويرغب في الوصول إلى الكمال والتكامل في كل شيء. إنسان يسمو بالموازنة بين الدنيا والآخرة، ويُوَفَّق إلى الجمع بين عقله وقلبه فيصبح نموذجا جديدا لا مثيل له."[٩]

ويعتقد الأستاذ كولن أخيرا أن العقل والمنطق والقلب سيتوافقان في المستقبل القريب، وسيتكامل الضمير مع المنطق، وينعدم ذلك الشقاق بين الطبيعة وما وراءها ويرجعان إلى تأدية وظائفهما، وتجد كل الموجودات الفرصةَ للتعبير بلسان (الحال) عن الجماليات في طبيعته، ويُكتشف من جديد التداخلُ بين الأسس الكونية، والأوامر التشريعية مرة أخرى.

(٩) "الإنسان الجديد"، محمد فتح الله كولن، المقال الرئيسي، مجلة حراء، العدد ١١.

٤ - التواؤم مع الجميع والتشبع بحب الوجود كله

من السمات الرئيسية لمنهج التفكير التربوي لدى الأستاذ كولن تواؤم الفرد مع الجميع، أفرادا كانوا أم مجتمعات أم دولا، مع الحفاظ على القيم الذاتية. ويرى أنه من الخير الكبير تواؤم الأفراد وتعاونـهم فيما بينهم، والجرم كل الجرم في الإخلال بـهذه الوحدة والتضامن.

وبهذا المعنى يصف الأستاذ كولن الفرد المثالي فيقول:

" . . . فلن تجد عند أمثال هؤلاء (الذين نذروا أنفسهم للحق) شعارات تفرق ولا تجمع، وتشتت، ولا توحد وتقود إلى النزاع من مثل "هم" و "نحن" أو "أنصارنا" و"أنصارهم". ولا توجد عندهم أي مشكلة ظاهرية أو خفية مع أحد، ليس هذا فحسب، بل تراهم في سعي دائم ليكونوا ذوي فائدة لكل من حولهم، ويبدون عناية فائقة لعدم إثارة أي مشاكل، أو حساسيات في المجتمع الذي يعيشون فيه. **وعندما يرون سلبيات في مجتمعهم فلا يتصرفون كمحاربين غلاظ، بل كمرشدين رحماء يقومون بدعوة الأفراد إلى الأخلاق الفاضلة**، ويسعون في هذه السبيل سعيا حثيثا، ويبذلون ما بوسعهم للابتعاد عن فكرة الحصول على نفوذ سياسي، أو الوصول إلى مناصب مختلفة مهما كان الثمن وأياً كان الأسلوب."[(١٠)]

وهذا الذي ذكرناه ليس مجرد فكر، بل هو من أهم السمات اللافتة للأنظار في المؤسسات التربوية لـحركة المتطوِّعين؛ التي تتشكل من بنيةٍ تحافظ على القيم الذاتية وتعمل في الوقت ذاته في سلام مع الفرد، والمجتمع والدولة حيث كانت، مع اعتبار أن الوحدة، والاتفاق مظهر من مظاهر التوفيق الإلهي.

لما نظرنا إلى معلِّمي تلك المدارس في مختلف الدول، نجد أنهم جميعاً معتنقين تماما المجتمعات التى يعملون فيها. إن مجموعات معارضة فيما بينها تجتمع مع بعضهم في كثير من إحتفالاتهم بسلامة واحترام فيما بينهم. وإن النزاع والجدال من أكبر العوائق التي تحول بين المجتمع والتقدم، ولذا لابد من الاتفاق مع جميع الناس على أدنى الأمور المشتركة، حيث إن دواعي الاتفاق أكثر من أسباب الخلاف.

(١٠) "أرواح نذرت أنفسها للحق"، محمد فتح الله كولن، المقال الرئيسي، مجلة حراء، العدد ١٩.

ومن هنا ينبغي وضع هذا الاتفاق على أسس منطقية وعقلية لا على مشاعر حسية. وفي النهاية يؤكد الأستاذ كولن على مدى أهمية التعاون، والوفاق في عصرنا الحاضر، مع اعتبار أن التلون، والتعددية في المجتمع هو ثراء لجميع المجتمعات.

٥ - الحفاظ على القيم الإنسانية العالمية ومتابعة كل ما هو إيجابي

في المدارس التي تم فتحها بتشجيعات كولن -في مختلف دول العالم من الدول الإسلامية والغير الإسلامية - يُهتم فيها اهتمامًا بالغ الأهمية للحفاظ على القيم الإنسانية العالمية دومًا من السماحة والمحبة لكل الناس وللوجود والصدق والأمانة والاحترام للأبوين. في الحقيقة أن تلك القيم الإنسانية نفس القيم الإسلامية أيضًا. تلك السمة قد جعلت هذه المدارس مراكز جذابة لأولياء الأمور من منتسبي مختلف الأديان، لأنهم على الرغم من اعتقاداتهم المختلفة يحبون أن يتزين أولادهم بتلك القيم الإنسانية العالمية. المعلمون في هذه المدارس لايفرقون أبداً بين طلابهم على حسب أديانهم أو شعوبهم أو أفكارهم. ويشير الأستاذ كولن إلى هذا المبدأ في التربية قائلًا:

"الإنسان الجديد متشبع بحب الوجود كله، حارس للقيم الإنسانية وراصد لها.[(١١)] فهو من جهة يحدد موقعه ويُنشِئ ذاته على أساس الأخلاق والفضيلة التي تجعل من الإنسان إنسانا مثاليا، ومن جهة أخرى يحتضن الوجود كله بقلبه الواسع وشفقته الشاملة،[(١٢)] ويسعى دائما من أجل إسعاد الآخرين.[(١٣)] وفي الوقت الذي يقوم بوضع المعايير لنفسه، يقوم أيضا بوضع مقاييس حول كيفية التعامل مع الأشياء والناس الذين كُتِب عليه العيشُ معهم؛ وإذا ما سنحت له الفرصة سعى جاهدا لتحقيق معاييره وخططه التي وضعها. فهو

(١١) يرى فتح الله كولن أن الإنسان الجديد هو الذي يحترم الناس بسبب إنسانيتهم فحسب. وإليه إشارة في قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

(١٢) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ. مسند أحمد، ٥٠٢٢، سنن بن ماجه كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء.

(١٣) في الحديث: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وفي الآية: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾سورة الحشر.

لا يتوانى أبدا عن متابعة كل ما هو إيجابي فيما حوله وعلى الحفاظ عليه،[١٤] وحث الآخرين على ذلك. . . وهو يشُن حربا على كافة المساوئ، وهو كالقوس المشدود، مستعد دائما لإزالة هذه المساوئ واقتلاعها من تربة المجتمع الذي يعيش فيه. وهو مؤمن ذَاقَ حلاوة الإيمان، ومن ثم يدعو الجميع إلى رحاب الإيمان. العبادة -عنده- جمال مطلق وهو لسانها. . . يقرأ الكتب التي ينبغي أن تُقرأ، ويوصيها للآخرين؛ ولا يبرح يشجِّع الصحف والمجلات التي توقِّر جذورنا الروحية وتبجِّل أصولنا المعنوية. . . يتنقل من شارع إلى شارع آخر حاملا كل ما يحتاج إليه أبناءُ وطنه وأمته، ومن ثم فهو رمز للمسؤولية السامية. "

٦ - الابتعاد عن النمطية والتهاون والعطالة:

يرى الأستاذ فتح الله كولن أن تركيز روح الإبداع في قلوب، وأذهان الجيل الجديد من أهم وظيفة نظامنا في التربية والتعليم؛ لذا هو يشجع الجيل دومًا لتجديد أنفسهم معرفة وثقافةً ومهارة مع الحفاظ على مبادئهم الجوهرية.

"الإنسان الجديد يملك طاقة بنّاءة وروحا مؤسِّسا، يبتعد عن النمطية بشدة، يعرف كيف يجدد نفسه مع الحفاظ على جوهره، ويعرف كيف يروّض الأحداث فتأتي لأمره طائعة خاضعة. يسبق عصره فيسير أمام التاريخ قُدُما[١٥] على الدوام بـهمّة تتجاوز حدود إرادته، وشوق عارم، وحب عميق، واعتماد بالله عظيم. إنه مثال للتوازن التام بين الأخذ بالأسباب والاستسلام لرب الأسباب. . مَن رآه دون معرفة به، ظنه عابدا للأسباب أو معطِّلا لها؛ بينما الحقيقة ليست هذه ولا تلك. . لأن الإنسان الجديد، بطل التوازن بكل ما تعنيه كلمة التوازن؛ فهو يرى أن الأخذ بالأسباب من واجبه، والتسليم للحق تعالى من صميم إيمانه. "

---

(١٤) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، قَالَ: قَالَ رَسُول الله - صلى الله عليه وسلم - : المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعيفِ وَفي كُلٍّ خَيرٌ. احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجِزْ. وَإنْ أَصَابَكَ شَيءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أنّي فَعَلْتُ كَذَا لكان كَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّر اللّه، وَمَا شَاءَ فَعلَ؛ فإنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ. رواه مسلم.

(١٥) قَدوُم ج قُدمُ: شجاع جريء، كثير الإقدام.

٧ – الحرية في الإرادة والتفكير والاعتماد على هويته الذاتية والتزين بمقوّماته التاريخية

عند الأستاذ كولن من أهم أهداف التربية والتعليم تركيز روح الحرية، والثقة بـهويته الذاتية في قلوب المخاطبين من الجيل الجديد في إرادتهم وفي تفكيرهم، والاعتماد على هويتهم الذاتية، والتزين بمقوماتهم التاريخية، حتى يستطيعوا أن تسمو على مؤثرات خارجية بكل أنواعها من التشابه بالآخرين في أخلاقهم السيئة والتأثر بأفكارهم الباطلة عن الوجود والإنسان والخالق عز وجلّ:

"الإنسان الجديد بطل يتمتع بشخصية قوية استطاعت أن تسمو على المؤثرات الخارجية بشتى أنواعها، وعزمت على الصمود والاكتفاء الذاتي. فكما أن الشرق والغرب لن يستطيعا أسره ووضع السلاسل في قدميه، فكذلك لن تستطيع الأفكار، والفلسفات التي تتناقض مع هويته المعنوية وجذوره أن تغير وجهته وتضله في ظلامها عن طريقه، بل ولن تستطيع أن تزحزحه عن مكانه قِيد أُنْمُلَة أو أقل من ذلك. أجل، الإنسان الجديد رجل حر في تفكيره، حر في تصوره، حر في إرادته، وحريته هذه مرتبطة بقدر عبوديته لله سبحانه وتعالى. ثم إن الإنسان الجديد لا يتشبه بالآخرين، ولا يتمثل بهم، بل يحاول جاهدًا أن يتزيّا بهويته الذاتية، ويتزيّن بمقوماته التاريـخية."[(١٦)]

إن الأجيال القادمة لما اعتمدت على هويتهم الذاتية وأصبحوا متزينين بمقوماتهم الأصيلة من الصدق والبسالة والسعي في سبيل الحق سيتخلصون من كل قيود سيئة من حس الإهانة والتذلل، واليأس، والإنكسار.

٨ – الحركية والفكر:

يرى الأستاذ فتح الله كولن أن "الحركية والفكر" من أهم خصوصيات الجيل الجديد الذهبي التي يجب عليهم أن يتجهزوا بهما.

وعن أهمية الفكر والحركة بالنسبة للإنسان أوضح كولن أن الفكر والحركة يمثلان طريق كفاحنا نحن ورثةَ الأرض، بل إن وجودنا الحقيقي يعتمد على الحركة والفكر، وهذا يرجع إلى أن نبض الحياة في كل موجود ناشئ عنهما، وهذا الطريق يُعدّ ضرورة في حياتنا،

(١٦) "الإنسان الجديد"، محمد فتح الله كولن، المقال الرئيسي، مجلة حراء، العدد ١١.

فعلينا أن نتحرك بكل قوانا مهما كانت الظروف حتى نستطيع أن نؤدي واجبنا، ولا نقع في اليأس من المشكلات التي تواجهنا، فإذا ما شُلَّت حركتنا فإننا سنجد أنفسنا عرضة لهجمات الآخرين وأفكارهم الباطلة، وسنضطر لتمثيل أدوارهم.

ويعرّف كولن الحركية والفكر بقوله: الحركية هي استيعاب الإنسان للوجود بإرادةٍ صادقة خالصة، وقوّة ربّانية، وذكاء، وعمق يقودنا إلى الخلود، وجعلُ الدنيا تدور في فلك الغاية الحقيقية من خلق هذا الكون. والفكر المنظم الهادف يُعد حِراكاً داخليًّا، ومعناه التعرُّف من خلال الموجودات إلى المجهول الذي يجابـهنا في هذا الكون، وبعبارة أخرى الفكر هو البحث عن الحقيقة باستنطاق الموجودات، وبذلك تتكون رابطة قرابة بيننا وبينها.

ويرى كولن أن أولى مراحل الفكر هي تـهيئة أعماق الإنسان لتتسع للتجارب الميتافيزيقة، وآخرها حركية الفكر "الفكر النشط"، وبهذا الفكر تتواصل روح الإنسان مع العالم وتحيط به، ويزداد الإنسان عمقا في ذاته، ويتحرر من الأوهام ومن قيود عقل الـمَعاش الضيقة، ليفيض بالمعاني الأبدية ويمثل حقائق الهداية والرشاد.

إن احتضان الإنسان للوجود وشعورَه به وإصغاءَه إليه بكل ذراته وطاقاته وقواه العقلية يُعدّ عبادة لا يتخلف أثرها عن أثر الذكر والفكر والعبادات في عالمنا الداخلي.

٩ - الخبرة والمِراس في كل ما يخص الإنسان والحياة من العلم إلى الفن ومن التكنولوجيا إلى الميتافيزيقيا:

في ضوء فكرة تربوية للأستاذ فتح الله كولن: لابد للإنسان من أن يكون صاحب خبرة ومراس في كل ما يتعلق به الإنسان في عالمه من علوم الطبيعة والفن والتكنولوجيا إلى علوم التربية الروحية والميتافيزيقيا:

"الإنسان الجديد، هو إنسان عميق من حيث جذوره الروحية، متعدد من حيث ما يملكه من كفاءات صالحة للحياة التي يعيش في أحضانها. إنه صاحب القول الفصل في كل الميادين بدءا من العلم إلى الفن ومن التكنولوجيا إلى الميتافيزيقيا، وصاحب خبرة ومِراس في كل ما يخص الإنسان والحياة. أجل، إنه عاشق لاينطفئ ظمؤه إلى العلوم مهما نهل، مولع بالمعرفة ولعًا لا يفتأ يتجدد كل حين، عميق بأبعاده اللدنية التي تعجز العقول عن

تصورها . . وهو بهذه الخصال كلها يسير جنبا إلى جنب مع سعداء عصر السعادة وينافس الروحانيين في سِباقٍ معراجيٍ جديد كل يوم." (١٧)

رابعاً: بعض خصوصيات المدرسة التي ينشأ الإنسان الجديد فيها:

لقد طرح الأستاذ فتح الله كولن منهجًا جديدًا على العملية التعليمية، بأن قرَن بين نظام التعليم الحديث الذي يقتصر على العلم المجرد، ونظام التعليم الكلاسيكي الذي يكتفي بدراسة العلوم الدينية.

ومن العجب أن نرى المدارس التي شجع الأستاذ فتح الله كولن على فتحها لا تشتمل على تدريس العلوم الدينية، غير أن المثل التطبيقية التي يتحلى بـها المعلمون الذين يقومون بالعملية التعليمية في هذه المدارس تعد من أعظم العوامل المؤثرة في تعليم القيم الأخلاقية وإبراز أفق الإنسان المثالية. علاوة على ذلك تعتبر الفعاليات التي تنظمها هذه المدارس خارج إطار المدارس، مثل الرحلات الترفيهية، وزيارات أولياء الأمور، ومخيمات تقوية الطلاب، من المبادئ الأساسية في الساحة التعليمية، والتواصل بين المعلمين والمتعلمين.

والحاصل أن مفهوم المدرسة في فكر الاستاذ كولن يتلخص في التوفيق بين العلوم الدينية، والعلوم الطبيعية، مع عدم إغفال الحياة الروحية والقلبية للإنسان.

ومن أهم ميزات الحركة التربوية لكولن، أنه لم يشجع أصحاب الهمة العالية على فتح المدارس في تركيا فحسب، بل يشجع فتحها في كل دول مسلمة أو غير مسلمة بدون تفريق. في هذه المدارس يدرس طلاب من مختلف الأديان. مثلًا في الولايات المتحدة ورسيا وجورجيا والهند وألمانيا إلخ. أساتذة هذه المدارس يهتمون بكل طلابهم بدون تفريق على حسب أديانهم، أو ألوانهم، أو أفكارهم، وبدون أي تلقين ديني أو سياسي، بل يتعاملون مع تلاميذهم وأوليائهم بمحاسن خلقهم وبسِعَة صدورهم ويعلّمون تلاميذهم الحفاظَ على القيم الإنسانية العالمية من صدق، ووفاء، واحترام للأبوين وخدمة لأوطانهم. فإن أهم منبع لسعة الصدور هذه، فكرة مبدئية للأستاذ فتح الله كولن من السماحة لكل الناس، والاحترام للإنسان كما هو إنسان، والحوار وقبول الآخر في مكانه.

(١٧) "الإنسان الجديد"، محمد فتح الله كولن، المقال الرئيسي، مجلة حراء، العدد ١١.

تتحمَّل المؤسسات التعليميَّة واجبها العينيّ في إرساء مبدأ الحوار والتسامح وقبول الآخر، والتضحية في سبيله؛ لتتمكن تلك المؤسسات من صناعة الإنسان النموذجي الذي يسع كل التيارات ولا يصطدم معها مهما بلغت معرفته وقوّته، ويلزم هذه المؤسسات أن تقدِّم استراتيجيَّة تساعدها على أن تصوغ مناهجها كلها على نحو يُرسي ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر، فالتعلم أصلاً حوار المتعلِّم مع أفكار جديدة تودّ أن يقوم المتعلِّم بتبنيها ونشرها.

المصادر

١ - فتح الله كولن، جذوره الفكرية واستشرافاته الحضارية، م. أنس أركنه، دار النيل، ٢٠١٠، القاهرة.

٢ - محاورات حضارية، حوارات نصية بين فتح الله كولن وفلاسفة الفكر الإنساني، د. جيل كارول Jill Carroll.

٣ - عودة الفرسان، سيرة محمد فتح الله كولن، فريد الأنصاري، دار النيل.

٤ - فتح لله كولن ومشروع الخدمة على ضوء نموذج الرشد، البراديم كولن" د. محمد باباعمي.

٥ - ونحن نقيم صرح الروح، م.فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

٦ - ونحن نبني حضارتنا، م. فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

٧ - النور الخالد مفخرة الإنسانية، م. فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

٨ - طرق الإرشاد، م. فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

٩ - الموازين أو أضواء على الطريق، م. فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

١٠ - التلال الزمردية نحو حياة القلب والروح، م. فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة.

١١ - المؤتمر الدولي تحت عنوان "مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن"، جامعة الدول العربية في القاهرة، ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

١٢ - مجلة حراء، المقالات الرئيسية.

١٣ - مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية.

14- http//:ar.fgulen.com.

15- http//:www.guleninstitute.org.

16- ‘‘A Dialogue of Civilizations" Gulen’s Islamic Ideals and Humanistic Discourse.‘‘ B. Jill Carroll.

17- "The Glen Movement: A Sociological Analysis of a Civic Movement Rooted in Moderate Islam" Helen Rose Ebaugh.

18- Tradition Witnessing the Modern Age: An Analysis of the Gulen Movement, Mehmet Enes Ergenẽ November, 2008 Light Inc.

19- rnekleri Kendinden Bir Hareket, M.Fethullah Glen, Nil Yay.

20- Işiğin Gründüğüd Ufuk, M. Fethullah Glen, Nil Yay.



الندوة الدولية الثانية لمجلة أوقاف تحت شعار الوقف والتعليم: تجارب رائدة دبي ٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠١١

ريهام أحمد خفاجي(*)

على مدار التاريخ الإسلامي، جسد الارتباط بين الوقف والتعليم نموذجًا للاستدامة الحضارية. فكلاهما يتخطى حدود الزمان، ويبلور الفعل الحضاري في أطر خلاقة. وكما منح الوقف التعليم الاستقلالية المادية، ومكَّنه من حرية الإبداع، أعطى التعليم الوقف وظيفة حضارية مبدعة وهي المساهمة في تشكيل عقول أجيال الأمة. وبرغم تدهور دور الوقف وتراجع كفاءة التعليم في العالم الإسلامي، إلا أنه لا زالت هناك العديد من الخبرات التاريخية، والقليل من التجارب المعاصرة، التي صاغت نماذج رائدة في علاقة الوقف والتعليم. وتحتاج الأمة الإسلامية إلى تأسيس المزيد من هذه التجارب الناجحة وتفعيلها، بهدف رفع كفاءة التعليم وزيادة فعالية الوقف في آن واحد.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، نظمت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بالتعاون مع جامعة زايد والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة

(*) طالبة دكتوراه - قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

العربية السعودية، الندوة الدولية الثانية لمجلة "أوقاف" بعنوان "الوقف والتعليم: تجارب رائدة"، وذلك في مقر جامعة زايد بدبي في الفترة ما بين ٢٧-٢٨ مارس ٢٠١١. وجمعت الندوة بين محاولة استلهام التجارب التاريخية، والمعاصرة للعلاقة الوطيدة بين الوقف والتعليم في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وبين جهود تفعيل هذه العلاقة من خلال تأسيس كراسٍ وقفية لعدة تخصصات علمية في جامعة زايد.

وابتداءً بالجهود التفعيلية، أعلن في افتتاحية الندوة عن تدشين ثلاثة كراسٍ علمية وقفية؛ الأول قدمته شركة إعمار الإماراتية لصالح الأعمال الحرة، والثاني أسسه رجل الأعمال الإماراتي خليفة جمعة النابودة لدراسات الاقتصاد الإسلامي، كما أنشئت شركة دو الإماراتية للاتصالات الكرسي الثالث لدعم دراسة إدارة الأعمال. وارتباطًا بذلك، خصصت الجلسة الأولى لمناقشة "الوقف التعليمي والتنمية المستدامة: رؤية رواد العمل الوقفي"، بهدف رصد بعض التجارب المعاصرة الناجحة للوقف التعليمي، واستكشاف التحديات التي تواجهها. فعرض الدكتور علي الزميع، وزير الأوقاف الكويتي الأسبق، ورقة عمل حول تجربته في إحياء الأوقاف في الكويت، وتأسيس الأمانة العامة للأوقاف لتكون جهة مؤسسية حكومية راعية للأنشطة الوقفية في البلاد. وأشار الزميع إلى الصعوبات القانونية، والسياسية والاجتماعية التي واجهته. كما تحدث عن محاولات حالية من خلال وقف نهوض للدراسات التنموية بجامعة الخليج لإنشاء كراسي وقفية في جامعات غربية لتنشيط دراسات العالم الإسلامي وتطوير أداء الأقليات المسلمة في الدول الأوروبية. ومن خارج العالم الإسلامي، رسمت لين شوستاك، رئيس مؤسسة جاردنر للاستثمار وإحدى رائدات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة نموذجًا رائدًا في تفعيل الوقف لرفع كفاءة التعليم بصورة خاصة، ودعم قيم المشاركة الإيجابية في المجتمع بصورة عامة.

وبحثت الجلسة الثانية "الوقف والتعليم: تجارب عالمية" عدة نماذج للعلاقة بين الوقف والتعليم في بيئات متباينة وعبر مراحل تاريخية مختلفة. فركز بحث الدكتور ديل إيكلمان، الأستاذ بجامعة دراتموث بالولايات المتحدة الأمريكية، "الوقف في المغرب: دروس الماضي والحاضر" على ثلاث قضايا رئيسة. تتعلق الأولى بدور الوقف في تطور المؤسسات التعليمية في تاريخ المغرب قبل منتصف القرن العشرين مع استعراض لهذه المؤسسات، ودراسة الخلفيات التاريخية التي أفرزت هذا التطور. أما المسألة الثانية فتهتم

بتحليل التطورات التي حصلت في قطاع الوقف التعليمي بعد بناء التعليم الرسمي في وقتنا الراهن في المغرب مع قلة الميزانيات الحكومية وانتشار نمط المؤسسات التعليمية الربحية الخاصة.

وانتقالًا إلى نموذج مختلف، استعرضت الباحثة الفرنسية د. راندي ديغلييم في دراستها "الوقف وتعليم الناس: من أواخر الدولة العثمانية إلى فرنسا المعاصرة" تاريخ الوقف التعليمي طوال الفترة الممتدة من القرن السابع عشر وبالتحديد في الخلافة العثمانية وإلى غاية الآن. وقدمت الباحثة سردًا تاريخيًا للأدوار التي لعبها الوقف طيلة هذه الخمسة قرون، مستدعية فلسفة الوقف وعلاقته بالمجتمع وبالتحديد بالأنظمة التعليمية وكيف استفادت هذه الأخيرة - بوصفها أهم الطرق لتثقيف الشعوب ورفع مستواها العلمي - من المؤسسات الوقفية لتطوير الأداء التعليمي وتحقيق أهدافه. وتساءلت الباحثة عن الإمكانات الراهنة التي يوفرها الوقف لتجاوز التحديات التي تقف عائقًا أمام الأنظمة التعليمية حتى في البلدان الأكثر تقدمًا مثل فرنسا. وأكدت الباحثة أهمية دراسة النظام الوقفي والخروج بنماذج معاصرة تستفيد منها الأنظمة التعليمية المعاصرة ليس فقط في البلدان الإسلامية بل وكذلك في دول العالم الأخرى.

وامتزجت تحديات المقصد والسياق في حالة "أوقاف الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات البريطانية". ولذلك، تقصت الدكتورة إليزابيث كاندال، الباحثة بجامعة أكسفورد، في بحثها التحديات التي تواجه الكراسي الوقفية والمراكز البحثية الممولة خارجيًا، وخاصة من دول وشخصيات تنتمي للعالم الإسلامي، لصالح دراسات اللغة العربية والإسلامية في الجامعات البريطانية. وكان أبرزها، صعوبات التكيف مع المتطلبات الأكاديمية للجامعات المضيفة، والنظرة المتشككة لدى الصحف البريطانية حول أهداف هذه الأوقاف التعليمية.

ورصد بحثا الجلسة الثالثة أزمة التعليم العالي في العالم الإسلامي، كأحد تداعيات تهميش دور المجتمع في دعمه وتدهور حالة الأوقاف التعليمية. وقد ركز الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، الأستاذ بجامعة زايد، في دراسته "التعليم الجامعي في العالم الإسلامي بين الدولة والمجتمع" على تحليل وتقييم واقع التعليم الجامعي، الحكومي، والخاص، والأهلي، في العالم الإسلامي في الوقت الراهن. وخلص إلى وجود أزمة حقيقية، متعددة

المظاهر والأسباب. فالتعليم الجامعي الحكومي يركز على الكم دون الكيف أو الجودة بسبب الافتقار للاستقلالية المالية، والتخطيط الاستراتيجي، أما بالنسبة لأزمة التعليم الجامعي الخاص في غالبية الدول الإسلامية فإن مبعثها هو التركيز على تعظيم الربح دون مراعاة للجودة. وفي المقابل، يعد التعليم الجامعي الأهلي (غير الربحي) محدود الانتشار رغم أهميته. ويبرز في هذا المقام دور الوقف في مجال التعليم الجامعي، حيث يمكن أن يعزز من إمكانية التوسع في هذا النوع من التعليم الذي يشكل رافدًا للنهوض بالتعليم الجامعي في العالم الإسلامي.

وناقش الدكتور أبو بكر محمد أحمد إبراهيم، الأستاذ بجامعة زايد "التعليم الجامعي في العالم الإسلامي وانعكاساته المجتمعية والمعرفية" في ضوء السجالات الحديثة في الأدب التربوي حول قضية "إعادة تشكيل الجامعة" وضرورة التوصل إلى علاقات جديدة بين البحث والمعرفة، والتدريس، سعيًا وراء الوفاء بالواجب الوطني، ولمواجهة ضغوط قوى السوق والتنافسية على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، توجه اهتمام الدراسة إلى تحليل وضعية التعليم الجامعي محل الاهتمام من خلال فتح الحوار/ وإعادة النقاش حول ثلاث مهام أساسية للجامعات، وهي: المهام المنهجية والتعليمية، ومهام البحث العلمي، ومهام الإسهام الفكري في الخطاب الاجتماعي والمجال العام الأوسع.

وبلورت دراسة الجلسة الرابعة ملامح "فلسفة الوقف التعليمي وأهدافه". فطرح الدكتور ناجي بن الحاج الطاهر في دراسته "نظرية الوقف في القرآن الكريم" تأصيلًا نظريًا للرؤية القرآنية المؤسسة لفكرة الوقف، والدور الذي استشفه المسلمون لهذه المؤسسة من آيات الله البينات. ويغوص الباحث في النص القرآني ليستجلي هذا التأصيل ليستشرف في دراسته حركة الاجتماع الإسلامي وأين يعمل الوقف. فالإنسان بوصفه إنساناً هو منتم لعالم الفعل - الشهادة، ولكن ينتمي كذلك إلى عالم الغيب. أي أنه يحتاج إلى عمل بناء وخلاق في نفس الوقت يجعل من تحقق إنسانيته أمرًا ممكنًا. ويمكن أن نرى الوقف من خلال ذلك على أنه عمل متعالٍ يتجاوز الإنسان من خلاله علاقات القرابة الدموية حيث العطاء في المستوى العائلي أو الإرث، إلى عطاء أرحب يتصل بالحياة بشكل عام ويهدف إلى ابتهاجها. فحياة الإنسان لا تستقيم بغير ذلك العطاء السابق لنتائجه، والذي يتعامل معه بنو الإنسان عن وعي على أنه واجب تتطلبه الحياة نفسها.

وقدم الدكتور نصر عارف، مدير معهد دراسات العالم الإسلامي، تحليلًا "لفلسفة الوقف وأغراضه: رؤية مقارنة". فالوقف يعالج شهوة التملك باتجاه العطاء غير المحدد وغير المحدود، ويوجد الأساس لتحويل الأفكار إلى أفعال حضارية مستمرة وتجسيد الأحلام في مؤسسات عصية على عوامل الزمن، ويكمل دائرة الحياة برد أمانة المال إلى من استأمن الإنسان عليها ليحقق غاية مفهوم الاستخلاف وهي ذوبان الذات الفردية في الجماعة وتحقق علاقة الانتساب للأمة والجماعة، والمجتمع، والعالم على شموله واتساعه.

وعرضت في الجلسة الخامسة عدة تجارب تاريخية للوقف التعليمي. فبحث الدكتور محمد إمزيان، الأستاذ بجامعة زايد، "دور الوقف في تنمية المؤسسات التعليمية وتطورها: دراسة في تجربة المرحلة العباسية". وانصبت الدراسة على تقصي علاقة العمل الوقفي بالمؤسسة التعليمية، من خلال إثارة ثلاث قضايا جوهرية، وهي دور الوقف في تطور المؤسسات التعليمية خلال الحقبة العباسية، ورصد حدود علاقة الوقف بالنشاط التعليمي، دعمًا أم تدخلًا، ومحاولة فهم الدور الذي قام به الوقف في استقلالية المؤسسات التعليمية. واعتبر الباحث أنه قد تولدت عبر التاريخ نظم وتصورات فقهية منحت الأعمال الوقفية استقلاليتها الكاملة، وهو ما جعل النشاط التعليمي عملًا مجتمعيًا بامتياز.

وتاريخيًا لم تقتصر إنجازات الأوقاف التعليمية على العالم العربي، بل امتدت إلى كافة المناطق التي أقام فيها المسلمون ممالك، كالهند والأندلس. وفي هذا السياق، استعرض الدكتور أفتاب كمال باشا، الأستاذ بجامعة جواهر لال نهرو، في دراسته حول "الوقف والتعليم في الهند: التحديات والإنجازات"، أهمية الوقف في تاريخ الهند. ورصد الهيكلة القانونية للأوقاف في الهند والصعوبات التي تواجه القانون الهندي المعاصر في التعامل مع مستجداتها. وربط الباحث بين تقوية الجالية المسلمة العريضة في الهند وإحياء سنة الوقف، خاصة في المجالات التعليمية، ومدى قدرة هذه الجالية على استثمار الإمكانات التي يوفرها القانون الهندي المتعلق بالأوقاف. وأشار إلى ضرورة تطوير تشريعات الوقف لتحقق نسبة أعلى من كفاءة المؤسسات الوقفية بما يخدم الجالية المسلمة في الهند.

كما بحثت الدكتورة آنا ماريا دي بازا، الباحثة بمعهد الدراسات العربية بغرناطة "دور المؤسسات الخيرية في إنشاء التعليم في الأندلس". ورصدت اهتمام الواقفين بطلاب العلم، سواءً المقيمين في مدنهم أم المغتربين عنها. وأشارت إلى اهتمام الأمويين في الأندلس

بالأوقاف، نظرًا لدورها في دعم الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى قدرتها على الحفاظ على قيم المجتمع، مثل التعليم، والبحث. واعتبرت الباحثة أن دور الأوقاف في المجالات الاجتماعية والتعليمية كان أكثر تأثيرًا من دور الدولة.

واقترابًا من الواقع المعاصر في قلب العالم العربي، ركز الدكتور إبراهيم البيومي غانم، الأستاذ بجامعة زايد، على "الوقف والتعليم الجامعي في مصر الحديثة". فرصد تراجع دور الوقف في دعم التعليم العالي في مصر الحديثة كنتيجة لعدة عوامل، أهمها مركزية الدولة المصرية الحديثة، وانفرادها بمسؤولية تقديم جميع الخدمات العامة في المجتمع. واعتبر أن استعادة دور الوقف في هذا المجال تبدأ بنشر ثقافة العمل الوقفي، وإلغاء القيود البيروقراطية، والقانونية التي تعوقه، وتحديث الأطر التشريعية المنظمة له، وإعادة ربطه بمؤسسات المجتمع الأهلي وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية. فثمة دلائل قوية تشير إلى أن نظام الوقف لا يزال يحمل بداخله عوامل بقائه وإمكانات تجديده وتفعيله في المجال التعليمي على وجه الخصوص.

واهتمت الجلسة السادسة باستعراض خصائص النظم الإدارية والقانونية للوقف التعليمي والتحديات التي تواجهها. وأخذًا في الاعتبار تطور إدارة الوقف التعليمي، في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركزت دراستان في هذه الجلسة على التجربة الأمريكية. وكانت الدراسة الأولى للدكتور وليد الأنصاري، الأستاذ بجامعة ساوث كارولينا الأمريكية، عن "حوكمة الأوقاف التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية". واستعرض الباحث التجربة الأمريكية مبينًا خصائصها القانونية والإدارية، والتطور الكبير الذي حصل في مسائل الرقابة والإدارة داخل المؤسسات ذات الطبيعة الوقفية. وقدم البحث نماذج من هذه المؤسسات مع مقارنة طرق الإدارة، والرقابة بينها. وخلص الباحث إلى أن تطور القطاع الوقفي يبقى في علاقة مباشرة ليس فقط مع الآليات الرقابية من داخل المؤسسة ذاتها، بل وكذلك مع مؤسسات رقابية من خارج القطاع الوقفي سواء تمثل ذلك في مؤسسات شبه حكومية أم ذات صبغة مهنية.

إلا أن دراسة الدكتور أدي سيتيا، الأستاذ بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، بعنوان "جامعة هارفارد: مشكلات استثمار، وتمويل الوقف التعليمي" رصدت الجانب السلبي في النظم الإدارية في التجربة الأمريكية، انطلاقًا من خبرة جامعة هارفارد العريقة والمتميزة

عالميًا وصاحبة أكبر وقفية بين جميع الجامعات الأمريكية. إذ أدت الإدارة غير الحكيمة لوقفية الجامعة إلى خسارة نحو ثلث قيمتها عام ٢٠٠٩، وإن كان وضعها قد تحسن نسبيًا عام ٢٠١٠. وأرجع الباحث ذلك إلى الضغوط على الوقفيات التعليمية التي حولتها إلى ما يشبه الشركات، وتحويل التعليم العالي إلى سلعة تجارية، وتوظيف البحوث، والموارد الفكرية، بل وحتى الأموال العامة لخدمة الشركات الخاصة التجارية. وأكد ضرورة إمعان القائمين على التعليم في العالم الإسلامي النظر في الجدل الدائر في الغرب حاليًا حول الدور الاجتماعي للجامعات حتى لا تتكرر الأخطاء الأخلاقية والبنيوية في سعيهم لنقل النموذج الأمريكي في التعليم.

وبالإضافة إلى التجربة الأمريكية بإيجابياتها وسلبياتها، قدم الدكتور محمد حبيب، الأستاذ بجامعة درهام البريطانية، في بحثه "القيود القانونية المعيقة لتطوير الأوقاف" قراءة مقارنة لعدة نظم قانونية متعلقة بالوقف في ثلاث دول نامية، وهي غامبيا وبنغلاديش وماليزيا. وانطلق الباحث من أن التشريعات القانونية تمثل ركيزة أساسية لتطوير المؤسسات الوقفية في عصرنا الحاضر، نظرًا لتأثيرها على كفاءة هذه المؤسسات وفعاليتها. وخلص إلى أن تغير التشريعات لم يحل بعض الإشكالات العملية في ممارسة المؤسسات الوقفية، فلا يزال هناك قصورٌ فقهيٌ في معالجة العديد من القضايا الوقفية. وبالتالي، بات من الضروري الاهتمام بالاجتهاد الفقهي في مجال الوقف التعليمي، فضلًا عن أهمية انفتاح القطاع الوقفي على المجتمع المدني والاستفادة من القوانين المنظمة لنشاط جميعات النفع العام.

وعرضت أبحاث الجلسة السابعة عددًا من التجارب المعاصرة للأوقاف التعليمية في تركيا وماليزيا والولايات المتحدة. فتطرقت الدكتورة خديجة كاراسان، الأستاذة بأكاديمية السياسة القومية التركية، إلى "آثار قوانين الأوقاف على النظام التعليمي في تركيا المعاصرة". من حيث الترتيبات القانونية الخاصة بالأنشطة التعليمية للمؤسسات الخيرية، وآثارها على النظام التعليمي في تركيا. فقد أدخلت عدة تعديلات على القوانين المنظمة للأوقاف التعليمية، حيث طبق قانون الجمعيات الخيرية الجديد لعام ٢٠٠٨ عليها، وبموجبه منحت المؤسسات الخيرية امتيازات اقتصادية، ومالية، وإعفاءات ضريبية تشجيعًا لها على إنشاء مؤسسات التعليم العالي.

وعرضاً لنموذج تطبيقي على ازدهار الأوقاف التعليمية التركية، قدم الدكتور علي كارامنلي، رئيس مجلس إدارة شركة سوارت الدولية للخدمات التعليمية بتركيا، دراسته "نظرة جديدة إلى الوقف والتربية، حركة المثقف والعالِم التركي محمد فتح الله كولن نموذجًا". وطرح الباحث تجربة محمد فتح الله كولن، أحد أشهر علماء الإسلام المصلحين ودعاته في تركيا المعاصرة، في تطويرالأوقاف التعليمية. وكان كولن قد صاغ مشروعًا تربويًا متكاملًا لإعداد جيل جديد من القيادات الإسلامية الواعية، مستندًا في تنفيذه إلى الأوقاف التعليمية التي حاول أن تصبح جزءًا من ثقافة مجتمعية تقدم نماذج إيجابية عن المسلمين. ولذلك اهتم بتشجيع الأثرياء على التضامن الاجتماعي ومساعدة الفقراء، والاستثمار في مجالي التربية والتعليم، واتخاذ التواصل، والحوار البنّاء سبيلًا لحل الخلافات المستشرية، وتأسيس ثقافة التعايش، ونشر السلام على كل المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية.

واستعراضًا لتجربة معاصرة أخرى، خصص الدكتور محمد أسلم حنيف، الأستاذ بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، دراسته حول "الوقف والتعليم: خلاصات التجربة الماليزية". ورصد الباحث نماذج من الأوقاف التعليمية في ماليزيا، والتحديات القانونية والإدارية التي تواجه تطويرها وفعاليتها.

وبلور الدكتور طارق عبدالله، الأستاذ بجامعة زايد، في بحثه "هارفارد وأخواتها: دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية" رؤية حول الأوقاف التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار كونها تجليًا لثقافة التبرع، وأحد المكونات الجوهرية في بناء "مشروع الولايات المتحدة الأمريكية". واستعرض البحث تاريخ نشأة المؤسسات الوقفية، والهيكلة القانونية للأوقاف، والدور الاجتماعي الذي تلعبه. وخلص إلى أن الشراكة بين الأوقاف، والنظام التعليمي الأمريكي قد أدت إلى بناء مفهوم "التعليم اللانفعي" الذي يقضي بإنشاء مؤسسات تعليمية تنتمي للقطاع الثالث غير الربحي، وتستقطب الموارد الطوعية، وتقدم خدمات تعليمية عالية الجودة. إلا أنه اعتبر أن النتائج الأهم لهذه الشراكة هي تهيئة بيئة ثقافية وأكاديمية مشجعة للوقف والتطوع بشكل عام، ولصالح التعليم العالي بشكل خاص، تربي في الأفراد المسؤولية الاجتماعية وتمكنهم من لعب دور مباشر في تنمية مجتمعهم.

وإجمالًا، فإن الندوة قد أفسحت مجالًا واسعًا لدراسة إسهامات الوقف التعليمي في سياقات تاريخية متعددة وأطر حضارية متباينة، كما بحثت التحديات المعاصرة أمام توسعه وتفعيله. ويمكن القول أن جوهر فلسفة الوقف يكمن في إدراك الفرد، الجماعة، لرسالته الإنسانية ورغبته في تحويلها إلى مؤسسات حضارية مستدامة. ويخلق الإدراك الجمعي ثقافة مجتمعية مبدعة، تطور آلياتها المؤسسية ونظمها الإدارية في إطار رسالتها السامية. قد تعرقلها القوانين الوضعية أو تعوقها الأزمات الاقتصادية، إلا أنها تظل سامية المقصد والمضمون. وتعد الأوقاف التعليمية إحدى التجليات النموذجية لثقافة المجتمع ورسالته الحضارية. ويبدو واضحًا أنه مع تراجع علاقة الوقف بالتعليم، تدهور كلاهما، فلا عاد للتعليم جديته واستقلاليته وحريته، ولا بات للوقف تأثيرٌ حضاريٌ ملموسٌ. والأهم أن رسالة المجتمع قد تآكلت باتجاه الفردية، وغياب المسؤولية الاجتماعية. ولذلك، أصبح من الضروري استرجاع العلاقة الوثيقة بين الوقف والتعليم، استعادةً لمسؤولية الفرد ورسالة المجتمع. ولا شك أن الإعلان عن تأسيس ثلاثة كراسٍ علمية وقفية في افتتاحية الندوة هو دليل على فعالية الجهود المبذولة، وبداية لخطوات حثيثة على طريق طويل لاستعادة الدور الحضاري للأوقاف التعليمية في العالم الإسلامي.



إعداد قسم التحرير

مجلة أوقاف تعقد ندوتها الدولية الثانية حول الوقف والتعليم

برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي تم عقد الندوة الدولية الثانية لمجلة أوقاف تحت عنوان «الوقف والتعليم: تجارب رائدة» في جامعة زايد دبي وذلك خلال الفترة ٢٧-٢٨/ مارس ٢٠١١ وبالتنسيق مع البنك الإسلامي في جدة، هذا ما صرحت به كواكب الملحم مدير إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية في الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت ورئيس وفد الأمانة إذ بينت أن قيام الأمانة العامة للأوقاف بتنظيم هذه الندوة إنما هو نابع من رؤيا الأمانة القائمة على فكرة النهوض بالوقف في مختلف الميادين من إيمانها الصادق بالوقف، وما كان له من إنجازات باهرة في التاريخ الإسلامي، وخاصة على صعيد التنمية العلمية، ولما تعيشه مجتمعاتنا الإسلامية من تخلف وأمية وفقر فكان لا بد من الاتجاه للوقف باعتباره المنقذ من الآفات التي تنخر في جسم المجتمع المسلم، وهو الاستثمار الرابح الذي لا خسارة فيه.

وأوضحت أن الافتتاح بدأ بكلمة ممثل راعي الحفل معالي الشيخ نهيان بن

مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس جامعة زايد الذي بين في كلمته أهمية هذه الندوة وما تدعو له من تفعيل لدور الوقف في خدمة العلم والمتعلمين مؤكدًا أن التعليم هو الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات وهو الاستثمار الأمثل الذي يحقق الرقي للأمم. وتلا الندوة توقيع ثلاثة اتفاقيات علمية لإنشاء كراسي علمية مع جهات خاصة، وهي شركة إعمار الإماراتية لصالح الأعمال الحرة، وكرسي النابودة لدراسات الاقتصاد الإسلامي لرجل الأعمال الإماراتي خليفة النابودة، وكرسي شركة دو الإماراتية للاتصالات وكرسي لدعم دراسة إدارة الأعمال.

واستمرت الجلسات العلمية على مدى يومين، وبحضور عدد من الأكاديميين والعاملين في مجال الوقف والعمل الخيري.

كما توجهت بالشكر إلى جامعة زايد وعلى رأسها د. سليمان الجاسم مدير الجامعة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وعلى رأسها د. الأمين الدغري، على ما قدموه من جهود طيبة.

وأفادت الملحم بأنه سوف يتم نشر البحوث في عدد خاص، إضافة إلى نشرها في كتاب خاص للندوة.

الأمانة العامة للأوقاف توقع بروتوكول تعاون علمي مع جامعة زايد

صرحت إيمان الحميدان نائب الأمين العام للإدارة والخدمات المساندة بأنه تم توقيع بروتوكول تعاون علمي بين الأمانة وجامعة زايد برئاسة مدير الجامعة د. سليمان الجاسم، وبحضور كل من د. نصر عارف مدير معهد دراسات العالم الإسلامي وكواكب الملحم مدير إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للأوقاف.

وقد أفادت الحميدان أن هذا البروتوكول يهدف إلى ترجمة استراتيجية الأمانة العامة للأوقاف في سعيها الرامي إلى إحياء سنة الوقف، وتفعيل دوره التنموي في مختلف بلدان العالم من خلال العمل في الميدان العلمي والثقافي مشيرة إلى أن هذا البروتوكول يعد تتويجًا للعمل المشترك،

والبناء في مجال البحث العلمي والدراسات الإسلامية المتخصصة في مجال الوقف، وقد اشتمل البروتوكول على بنود تساهم في تفعيل وتطوير الأهداف التي من أجلها أنشئت الأمانة، ومعهد الدراسات الإسلامية موضحة بأن البروتوكول سوف يبحث السبل، والإجراءات القانونية لإنشاء كرسي الكويت للدراسات الوقفية، ودراسة إجراءات تقديم منح دراسية لعدد من الطلبة المؤهلين للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في مجال الوقف، إضافة إلى العديد من البرامج والأنشطة التي من شأنها تنشيط البحث العلمي، وتقديم بحوث متميزة وقيمةلنشرها ضمن أعداد مجلة أوقاف.

ومن جهتها أفادت كواكب الملحم أن البروتوكول سوف يفتح الباب للعديد من أوجه التعاون العلمي مع عدد من الجهات الوقفية، كما أنه سوف يسهم في تطوير آلية العمل، وإثراء المكتبة الوقفية ببحوث ذات مستوى متميز خاصة في مجال الوقف الذي يلاقي شُحًّا في مواضيعه وصوره مؤكدة أن التعاون مع جامعة زايد مع تنوع مشاريعها العلمية ومشاركتها المجتمعية سيعود بالنفع الكبير على المجتمعات الإسلامية ككل.

الأمانة العامة للأوقاف ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بدبي توقعان مذكرة التعاون المشترك في مجال الوقف والعمل الخيري

في خطوة نحو تعزيز وتأصيل التعاون المشترك بين المؤسسات والهيئات الوقفية تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين الأمانة العامة للأوقاف ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وانطلاقاً من رؤية الأمانة واستراتيجيتها المنهجية الداعية إلى إحياء سنة الوقف، وأن تكون نموذجًا يحتذى به عالميًا في خدمة الوقف،تسعى الأمانة إلى فتح أبواب جديدة فيما يخص خدمة الوقف وتطوير أساليبه وصوره وطرق إدارته وتنميته لذا كانت اتفاقية التعاون المشترك قائمة على هذه الأسس والأبعاد التي من شأنها زيادة فاعلية نشاط كل

طرف من هذه الاتفاقية ودعم جهودهم الرامية إلى ما فيه خير مجتمعاتنا على الأصعدة المختلفة وعليه تم وضع ترجمة لهذه الأهداف من خلال بنود الاتفاقية الساعية إلى تنمية الدراسات، والبحوث، واللقاءات العلمية المتعلقة بتفعيل الدور التنموي للوقف وتبادل الخبرات، والتجارب المشتركة في مجال استثمار أموال الأوقاف، وتنوع مصارفه وسبل تنمية وتطوير أساليب إدارته، إضافة إلى تنظيم الدورات التدريبية في مجال الوقف والعمل الخيري والأنشطة، والندوات، والمؤتمرات ذات القاسم المشترك والتي لها بُعدٌ تطويري ملموس، وتقدم حلولًا عملية تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية بما يعود بالنفع العام على مجتمعاتنا.

هذا ومدة هذه الاتفاقية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وهي تحدد عددًا من سبل التعاون المشتركة القابلة للبحث، والتجديد، والتطوير حسب مقتضيات العمل، والمستجدات المعاصرة في العمل الخيري والوقفي على حد سواء.

مؤتمر فلسطين الدولي الأول للأوقاف الإسلامية: ودورها في مواجهة التحديات الصهيونية

تحت عنوان: "**مؤتمر فلسطين الدولي للأوقاف الإسلامية**"، يجري التجهيز لعقد المؤتمر الدولي الأول لهيئة علماء فلسطين بالخارج بالتعاون مع دار الفتوى بالجمهورية اللبنانية في بيروت والذي سيتطرق فيه إلى واقع الأوقاف الفلسطينية ودورها في صمود الشعب الفلسطيني، وخدمته في ظل الاحتلال الصهيوني، وتوفير كافة الاحتياجات الأساسية والأولية في دعم صموده وبقائه على أرضه وحفاظه على هويته الإسلامية كما يهدف المؤتمر إلى فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني في التعدي على الأوقاف الإسلامية في فلسطين وتحديد طرق وأساليب حماية الأوقاف الإسلامية في ظل الاحتلال الصهيوني من خلال تعريف صيغ الاستثمار ذات الجدوى المناسبة لتنمية الأوقاف الإسلامية وتطويرها.

ولقد تمحورت هذه الأهداف في خمسة محاور رئيسة وفرعية هي:

المحور الأول: مدخل نحو الأوقاف الإسلامية في فلسطين، ويشمل: (المكانة الشرعية لأرض فلسطين، النشأة التاريخية للأوقاف في فلسطين، أنواع الوقف في فلسطين/ أشهر الأوقاف في فلسطين).

المحور الثاني: الأوقاف الإسلامية في ظل الاحتلال الصهيوني، ويشمل: (أوقاف الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، أوقاف الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، أوقاف الضفة الغربية، أوقاف مدينة القدس، أوقاف قطاع غزة).

المحور الثالث: منهجية الفكر الصهيوني في استهداف الأوقاف الإسلامية، ويشمل: (مصادرة الأراضي الوقفية، تملك الأوقاف وطمس ثقافة الوقف لدى المسلمين والتعدي على الأوقاف لإضعاف قدرة المسلمين في مقاومة المحتل ومناهضته).

المحور الرابع: دور الأوقاف الإسلامية في خدمة مشروع التحرير لأرض فلسطين، ويشمل: (دعم الهوية الإسلامية على الأماكن المقدسة، دعم مشاريع البنى التحتية كالتعليم والصحة والخدمات، دعم التلاحم الاجتماعي وتأسيس مشاريع اقتصادية واستثمارية، تكثيف البرامج والفعاليات الشعبية في مواقع الأوقاف المتنوعة، الأوقاف الإسلامية وأسلمة مشروع التحرير).

المحور الخامس: طرق المحافظة على الأوقاف وتنميتها واستثمارها، ويشمل: (طرق المحافظة على الملكيات الوقفية وتوثيقها، وسبل تنمية الوقف واستثماره في ظل الاحتلال الصهيوني، البحث عن دور للمؤسسات الوقفية ومؤسسات المجتمع المدني في دعم أوقاف فلسطين).

وسوف يشارك في مناقشة هذه المحاور عدد من المؤسسات الفلسطينية والعربية والإسلامية، والعالمية، والمعنية بالشأن الفلسطيني، وعدد من المصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية والاستثمارية، ونخبة مختارة من الباحثين والمفكرين الذين ساهموا في تجلية الكثير من قضايا الأوقاف في فلسطين.

منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس في تركيا

برعاية كريمة من معالي رئيس وزراء الجمهورية التركية السيد رجب طيب اردوغان تم عقد منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس للأمانة العامة

للأوقاف في الفترة من ١٣-١٥ مايو ٢٠١١ في مدينة اسطنبول باستضافة من "رئاسة الشؤون الدينية التركية" وبالتعاون مع "المديرية العامة للأوقاف" و"البنك الإسلامي للتنمية" ممثلا بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة".

ولقد شارك في المنتدى عدد كبير من العلماء والفقهاء والباحثين في شؤون الوقف الذين اثروا بمناقشاتهم جلسات المنتدى التي تمحورت حول المواضيع الآتية:

الموضوع الأول: "ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف": برئاسة د.عبد المحسن الجار الله الخرافي وتم فيها إلقاء خمسة بحوث لكل من: د.عبد القادر بن عزوز، ود.عبد الفتاح محمود إدريس، ود.كمال محمد منصوري، ود.عصام خلف العنزي،ود.محمد عاكف آيدين.

الموضوع الثاني: وسائل إعمار أعيان الأوقاف" برئاسة د.إكرام كيليش، وتم فيها إلقاء ثلاثة بحوث لكل من: د.أحمد آق كندوز، ود.علي محي الدين القره داغي، ود.جمعة محمود الزريقي

الموضوع الثالث: "الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقا للضوابط الشرعية" برئاسة المستشار عبد الله العيسى وتم فيها إلقاء ثلاثة بحوث لكل من: د.محمد عبد الحليم عمر، ود.إسماعيل كورت، ود.فؤاد عبد الله العمر.

كما تم عقد جلسة نقاشية خاصة حول "الأوقاف في دول البلقان" في اليوم الثالث للمنتدى برئاسة د.محمد عاكف آيدين، وتحدث فيها كل من: الشيخ سنايد زايموفيتش، والشيخ وداد ساحتي، والشيخ أحمد صدريو، والشيخ مصطفى حاجي أليش.

وفي ختام المنتدى تمت تلاوة البيان الختامي الذي تناول أبرز فعاليات المنتدى وما خلص به من قرارات وتوصيات مهمة.

ولقد تميز منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس بإلقاءه الضوء على جوانب فقهية مهمة في الشأن الوقفي، تطلبتها الضرورات المستجدة والتطورات في العمل الوقفي، ونشر مفهوم الوقف في الدول الإسلامية المختلفة، إضافة إلى عدد من الدول غير الإسلامية التي بها جاليات مسلمة.

الإصدارات الجديدة

الإصدار: نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا).

الكاتب: د. محمد المهدي.

جهة النشر: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية - الأمانة العامة للأوقاف.

تاريخ النشر: ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م.



هو الإصدار العاشر من "سلسلة الرسائل الجامعية"، ويقع في ٦٥٢ صفحة، ويتكون من مقدمة عامة، وفصل تمهيدي، وبابين يتكون كل منهما من ثلاثة فصول. ويتحدث عن النظارة على الوقف باعتبارها ضرورة لازمة لتسيير شؤون الأوقاف في المجتمعات الإسلامية من خلال عرض نموذج النظام الوقفي في المغرب، وذلك بالتطرق إلى أحكام تولية ناظر الوقف، وشروط هذه التولية ومقتضياتها، وإبراز الأحكام المتعلقة بأجرة الناظر، وواجباته، وحدود ولايته، ومسؤولياته، والأسباب الموجبة لانقضاء ولاية الناظر، ومحاسبته. كما تم من خلالها تبيان الأحكام المتصلة بالتصرفات الاستثمارية التي تجري على الوقف من إجارة، ومغارسة، ومزارعة، ومساقاة وما إلى ذلك، وكذلك التصرفات الإنفاقية المتعلقة بعمارة الوقف والإنفاق عليه، وصرف ريعه على الموقوف عليهم، وأحكام بعض أنواع التصرفات في الوقف مثل البيع والاستبدال. وذلك بأسلوب فقهي مقارن بين المذاهب الفقهية المختلفة مع الموازنة بينها وترجيح الباحث لما يراه الأقرب للصواب من أقوال الفقهاء. وقد نالت هذه الدراسة درجة الدكتوراه من شعبة الأحوال الشخصية والتبرعات بكلية الشريعة بجامعة القرويين بمدينة

فاس بالمملكة المغربية سنة ١٤٢٢-١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

* * *

الإصدار: إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية في المغرب خلال القرن العشرين (دراسة تحليلية).

الكاتب: عبد الكريم العيوني.

جهة النشر: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية-الأمانة العامة للأوقاف.

تاريخ النشر: ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م.



هو الإصدار الحادي عشر من "سلسلة الرسائل الجامعية"، ويقع في ٢٧٦ صفحة، ويتكون من مقدمة وأربع فصول، ويتحدث عن الدور الحضاري والتاريخي الذي أداه الوقف في خدمة الجانب التعليمي في المجتمع المسلم عموما، وفي المغرب خصوصا، مع التركيز على هذا الدور خلال القرن العشرين. فتناولت الرسالة المقاصد التنموية للوقف، واتجاهات التمويل الحديثة بالمقارنة مع فلسفة الوقف التمويلية، وإسهام الوقف في تشييد المؤسسات التعليمية والثقافية في العهود الإسلامية المختلفة، مع تناول الحقبة الاستعمارية الغربية للمغرب، والتطبيقات والسياسات التي حاول من خلالها الاستعمار التأثير على الوقف والحد من دوره الحضاري، وصولا إلى مرحلة الاستقلال والوقت الراهن الذي نعيشه، والمحاولات لتجاوز أزمة تنظيم التعليم في المؤسسات الوقفية العتيقة، والضوابط لتنظيم العلاقة بين الدولة الحديثة ومؤسسات الوقف التعليمية والثقافية، وسبل تطوير هذه العلاقة، مع التطرق إلى أهم الصيغ الوقفية المعاصرة لتمويل هذه المؤسسات، وكذلك طرق الاستفادة منها. وقد نالت هذه الرسالة درجة الماجستير في التربية من جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية سنة ٢٠٠٨م.

* * *

الإصدار: أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع.

الكاتب: مجموعة من العلماء والباحثين.

جهة النشر: إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية - الأمانة العامة للأوقاف.

تاريخ النشر: ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م.

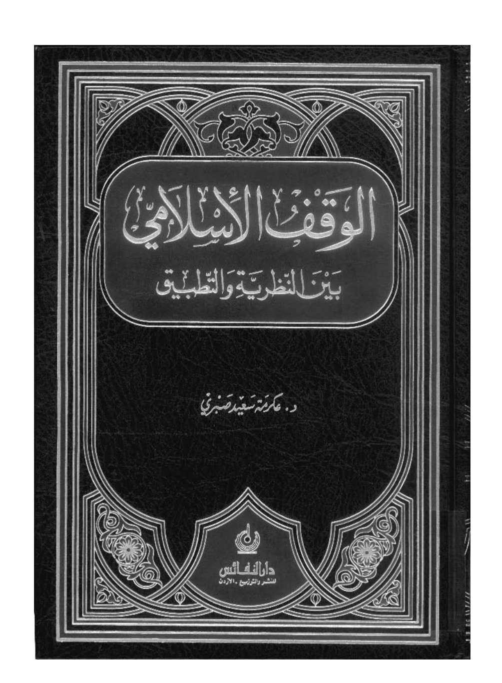


تناول الكتاب أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع الذي عقد في المملكة المغربية في مارس ٢٠٠٩، ويقع في ٤١٢ صفحة، حيث يضم الكلمات الافتتاحية وثمانية بحوث علمية في ثلاثة محاور هي: المحور الأول "دعم الوقف للموازنة العامة للدولة" وتحدث فيه د. مصطفى محمد عرجاوي، ود. أشرف محمد دوابه، ود. طارق عبد الله. والمحور الثاني "الاستبدال في الوقف وأحكام أموال البدل" وتحدث فيه الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، ود. محمد عثمان شبير، ود. حسن يشو، ود. فيصل بن سليم المحمادي. والمحور الثالث "ضوابط صرف ريع الأوقاف الخيرية وقواعد ترتيب أولويات الصرف"، وتحدث فيه د. محمد عبد الحليم عمر، ود. يحيى ولد البراء. وإتماما للفائدة من بحوث المنتدى فقد تم تفريغ المناقشات والتعقيبات على محاور المنتدى.



الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق

تأليف: د. عكرمة سعيد صبري
عرض: د. إبراهيم أحمد مهنا(*)



(١) باحث بالموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، كتاب من تأليف الدكتور عكرمة سعيد صبري، وطباعة ونشر دار النفائس بعمّان، يقع في (٦٢٣) صفحة من القطع العادي، ويتكون من: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، ذكر الباحث في المقدمة: أهمية الموضوع، ومنهج البحث، وبيّن أن الكتاب هو رسالة علمية لنيل درجة العالمية (الدكتوراه).

وأما القسمين: فقد خُصص القسم الأول للدراسة النظرية، وهي بعنوان: الوقف الإسلامي من الناحية النظرية، وقد حاز على نحو (٤٢٠) صفحة. وخصص القسم الثاني للدراسة العملية التطبيقية، وجاءت في نحو (١٣٠) صفحة، وهي بعنوان: الوقف الإسلامي من ناحية التطبيق. ثم أنهى الباحث كتابه بخاتمة من خمس صفحات، تبعها ملحق المخطوطات، وفهرس المصادر، والمراجع وجاءت مصنفة حسب نوعها، وبلغت (٣٦٢) بين كتاب ومجلة وبيان، وأخيرا وضع الباحث فهرسا مفصلا للمحتويات.

ولعل أبرز ما يميز الكتاب بالإضافة إلى كونه رسالة علمية رصينة، جمعه بين الناحيتين: النظرية والتطبيقية، وهذا ما تفتقر إليه كثير من الدراسات، وكذلك كون الدراسة جاءت من كاتب مقيم في القدس المحتلة، وهو بحكم عمله واهتماماته مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسات والفعاليات المعنية بحماية الأوقاف الإسلامية في فلسطين المحتلة، وهي تعاني من قوانين الاحتلال الصهيوني الظالمة التي تستهدف هذه الأوقاف مصادرة وتهويدا.

وجاءت الدراسة النظرية في ستة أبواب؛ ذكر الباحث في الباب الأول "حقيقة الوقف وأهدافه"، فقسمه إلى ثلاثة فصول: ذكر في الأول لمحة عن تاريخ الوقف في الجاهلية والإسلام، وفي الثاني تطرق إلى تعريف الوقف لغة واصطلاحا، أما الفصل الثالث فقد خصصه للحديث عن مشروعية الوقف وحكمته، فذكر أدلة المشروعية، وموقف المذاهب الفقهية من مشروعية الوقف، وهو في كل ذلك يسرد أدلة المانعين، والمقيدين، والمجيزين مطلقا، ويناقشها، وبعد عرض الأدلة ومناقشتها يرجح مع الاستدلال جواز الوقف مطلقا، ويختتم هذا الفصل بذكر الحكمة من مشروعية الوقف مبينا أهدافه العامة والخاصة.

وفي الباب الثاني من الدراسة النظرية يتحدث الباحث عن أنواع الوقف، فيجعله في فصول أربعة، ذكر في الفصل الأول منه الوقف الخيري، فيتناوله من حيث التعريف،

وبيان الأدلة على مشروعيته، ثم يختم الفصل بذكر قسميه: الديني المحض، والديني الدنيوي. أما الفصل الثاني فجعله للحديث عن الوقف الذري، الذي يطلق عليه أيضا: الوقف الأهلي، والوقف الخاص، والوقف العائلي. فيعرفه ويبين الفرق بينه وبين الوقف الخيري، ويذكر أدلة مشروعيته، وبعد ذلك يناقش الباحث خروج الوقف الذري عن أهدافه المشروعة ويبين سبب ذلك، مناقشا موضوع التسوية بين الذكر والأنثى في الوقف الذري. ثم يذكر بعض المحاولات التي جرت لإلغاء الوقف الذري منذ عهد الظاهر بيبرس إلى القرن العشرين، مبينا حججهم ويرد عليها لينتهي بالمطالبة إلى إعادة النظر بالوقف الذري وذلك بوضع قوانين،وتشريعات تعيد لهذا الوقف حيويته.

وفي الفصل الثالث تحدث الباحث عن وقف الإرصاد فيعرفه ويذكر أدلة مشروعيته، ونشأته، وموقف الفقهاء منه، أما الفصل الرابع فقد خصصه لوقف الأعشار، وقد عرفه وذكر مشروعيته مع ذكر أنواعه، وبعد ذلك يتحدث عن نشأة الأوقاف العشرية ويبين أنها كانت إبان الدولة العثمانية، ثم يذكر اتفاق حكومة انتداب فلسطين مع المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين عام ١٩٣٢م يتعلق بجباية أوقاف الأعشار، ويستعرض بعدها النظرة الفقهية لوقف الأعشار.

أما الباب الثالث فقد خصصه لذكر أركان الوقف وشروط هذه الأركان، وبين في الفصل الأول منه انعقاد الوقف بالألفاظ والأفعال، وناقش مسألة الوقف على معين هل هو إيقاع أو عقد، وبعد ذلك تحدث عن آثار انعقاد الوقف من حيث اللزوم والملكية. وفي الفصل الثاني تحدث عن شروط الصيغة، والواقف، والعين الموقوفة، والموقوف عليه.

وفي الباب الرابع وهو بعنوان: التصرفات التي تجري على الوقف، تحدث في الفصل الأول منه عن استبدال الوقف، وجعل الثاني للحديث عن إجارة الوقف.

أما موضوع الولاية على الوقف فقد جعله عنوان الباب الخامس، وذكر فيه المسائل المتعلقة بالولاية على الوقف سواء في حياة الواقف أو بعد وفاته، واختتم هذا الباب بذكر المباحث المتعلقة بصلاحية الناظر، وأجرته، ومحاسبته.

ويأتي ختام القسم النظري بالباب السادس، فيتناول في فصله الأول دعوى الوقف في أربعة مباحث، يستعرض فيها: معنى الدعوى، والجهة المتخصصة فيه، والخصم في

الدعوى، ومسألة تقادم الزمان فيها. وفي فصله الثاني يتناول طرق إثبات الدعوى الثلاثة: الإقرار، والشهادة، والنكول عن اليمين.

وبعد ذلك يبدأ القسم التطبيقي من الدراسة، وهو بعنوان: الوقف الإسلامي من ناحية التطبيق، ويجعله في بابين، الأول تحدث فيه عن أوجه الإنفاق من الوقف، وجعله في خمسة فصول، وهو في كل فصل يذكر العديد من الأمثلة التطبيقية، ليبلغ عدد الأمثلة التي ذكرها في هذه الفصول (سبعة وسبعين مثالا)، وهذه الفصول هي:

١ - المساجد (وذكر فيها خمسة أمثلة) وزوايا التصوف -الخوانق- (ذكر مثالا واحدا).

٢ - المدارس الموقوفة (وذكر فيها أربعة عشر مثالا)، والمكتبات (ستة أمثلة).

٣ - الآبار (تسعة أمثلة)، والسبل (اثنا عشر مثالا)، والحمامات (ستة أمثلة).

٤ - المستشفيات (ستة أمثلة).

٥ - رعاية الأيتام (أربعة أمثلة)، ومساعدة الفقراء والمساكين (أربعة عشر مثالا).

أما الباب الثاني من الدراسة التطبيقية فقد جاء بعنوان: نماذج من الوقفيات... دراسة وتحليل، وجعله في عشرة فصول، في كل فصل يذكر وقفية يتناولها في ثلاثة مباحث، يذكر فيها توثيق الوقفية، والوقوفات في الوقفية، وأهداف الوقفية، وهذه النماذج هي: وقفية صلاح الدين الأيوبي، ووقفية الأمير تنكز، ووقفية الأمير منجك، ووقفية السلطان سليمان القانوني، ووقفية فاطمة خاتون، ووقفية ابن قاضي الصلت، ووقفية الشيخ الخليلي، ووقفية الشيخ راغب الخالدي، وأخيرا وقفية أمينة الخالدي.

وأخيرا يختم الباحث دراسته بذكر خلاصة ومجموعة من المقترحات. وخلص الباحث إلى التأكيد على ضرورة استمرار الوقف باعتباره مؤسسة دينية اجتماعية اقتصادية إنسانية، وأن إشكالية القصور في هذه المؤسسة مردّه إلى القائمين عليه من النظار، والمتولين، والمسؤولين في وزارات الأوقاف، والمحاكم الشرعية في العالم الإسلامي.

وأكّد الباحث أن علاج هذا القصور لا يكون بإلغاء الوقف وتشويه صورته كما حدث في بعض الدول الإسلامية حيث تم إلغاء الوقف الذري، وتشويه صورة الوقف الخيري العام، ولكن بعلاج السلبيات بإجراءات صارمة تكفل تحقيق الأهداف المرجوة من الوقف، فعلى صعيد الوقف الذري اقترح الباحث ضرورة تحديد عدد طبقات المستحقين

بحيث لا تزيد عن ثلاث طبقات، أو تحديد مدة مفعول الوقف الذري بسنوات بحيث لا يزيد عددها عن مائة سنة على سبيل المثال. ثم بعد ذلك ينبغي أن ينتقل الوقف الذري إلى الوقف الخيري العام تلقائيا.

وعلى صعيد الوقف الخيري العام لابد من عمل خطة تنموية للوقف تكفل الاستفادة منه على الوجه الأمثل، وينبغي أن يولي الواقفون عناية فائقة في اختيار المتولين بحيث يختارون من أهل الكفاءة والخبرة والاستقامة، ومع ذلك يلزمون بإعداد ميزانية سنوية مدققة معتمدة من جهات التدقيق الموثقة.

وفي الختام أحسب أن هذه الدراسة قد أثْرَت المكتبة الوقفية المعاصرة، وساهمت بشكل إيجابي بتشجيع الباحثين على تضمين الدراسات النظرية المتعلقة بالوقف تطبيقات عملية تطبيقية، ومقترحات بناءة لتطوير العمل للأوقاف، وهذا ما توافر في هذه الدراسة بشكل جلي، فقد دأب الباحث في منهجه في الكتابة على ذكر الموضوع النظري، تأصيلا وتنظيرا وترجيحا، لينتقل بعد ذلك للتمثيل على ما يذكر بأمثلة واقعية عديدة، وهو في كل ذلك يرد على الأصوات التي تدعو إلى تجميد الوقف ومنعه، ذاكرا استدلالاتهم مع تفنيدها بحيث لا يبقى أثر لها، ولا يكتفي بذلك فقط، بل يذكر المقترحات العملية التي من شأنها التغلب على السلبيات التي اعترت التعامل مع الأوقاف وطريقة إدارتها، كي تتحقق أهداف الوقف السامية التي تصب في مصلحة المجتمع.

لا شك أن الكتاب قد قدم إضافات عديدة، ويجدر بالمهتمين في أبحاث الوقف مراجعته ودراسته، بل واعتماده كمنهج أكاديمي في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية.

وقفية أَوْقَاف

وفاءً لفكر الوقف وفلسفته في تأسيس المشاريع والخدمات الاجتماعية من خلال نظام مستديم ومتموّل ذاتيا، أنشأت الأمانة العامة للأوقاف "وقفية مجلة أوقاف". وبالتالي فإن الدورية لن تعتمد على تسعير أعدادها بل سوف تحاول تحقيق الأهداف والغايات التي جاءت من أجلها، والوصول بكل السبل المتاحة إلى المهتمين والباحثين ومراكز البحوث، والمؤسسات ذات الصلة بالوقف، مجانا.

في المقابل تعمل الأمانة العامة للأوقاف على تطوير تمويل "وقفية مجلة أوقاف" من خلال الدعوة للتبرع لصالح أوقاف سواء أكان بالاشتراك أم الاقتطاع أم بأي مبلغ يُصرف للمجلة، وذلك في اتجاه تأصيلها، وتقديم الإمكانات التي من شأنها أن تساعد الباحثين على طرق موضوع الوقف كاختصاص، والمساهمة في النهوض بقطاع له من الإمكانات والمميزات ما يؤهله للمشاركة في تحمل جزء من أعباء المجتمع، وتقديم مساهمات تنموية في غاية الأهمية.

أغراض الوقفية

- أن تساهم الدورية في ارتقاء البحث في موضوع الأوقاف إلى مستوى علمي يليق بدورية محكّمة.
- أن تركز محاور الدورية على البعد النموذجي للوقف، و تحديد ملامح نظامه، والدور المناط به.
- أن تتناول الدورية الموضوعات بمنهجية تعتمد الربط بين الرؤية، والواقع، وتهدف بالتالي إلى تشجيع التفكير في النماذج العملية.
- أن ترتبط مواضيعها باهتمامات الوقف في كل أرجاء العالم الإسلامي.
- أن تصل هذه الدورية إلى أكبر عدد ممكن من الباحثين، والمهتمين، والجامعات، ومراكز البحث مجانا.
- أن تشجع الكفاءات العلمية على الاختصاص في موضوع الأوقاف.
- أن تؤسس لشبكة علاقات مع كل المهتمين بالفكر الإسلامي والوقفي بشكل خاص وتسهل التعارف فيما بينهم.

ناظر وقفية مجلة أوقاف

- الأمانة العامة للأوقاف هي ناظر هذه الوقفية.
- تعمل الأمانة على تطوير الوقفية، ودعوة المتبرعين للمساهمة فيها.
- تعمل الأمانة على مراقبة أعمال الدورية وتعهد للكفاءات العلمية المختصة بتسيير أشغالها وفقا لاستراتيجية النهوض بالقطاع الوقفي، ولما هو معمول به في مجال الدوريات العلمية المحكّمة.

AWQAF DEED

In recognition of the waqf thought and philosophy in establishing the projects and extending social services in the framework of sustainable and self-supported system, KAPF established AWQAF Journal deed. Therefore, this journal will not depend on pricing its issues, rather it seeks to realize the aims and objectives for which it was created. It seeks to provide the journal free of charge to all waqf-related researchers, concerned people and research centers.

On the other hand, KAPF is on the lookout for financing AWAQF through soliciting contributions, whether in the form of subscriptions, fixing an issue price or otherwise in an attempt towards authenticating the journal and enabling it to approach waqf as a specialty. This is meant to qualify waqf to take part in social development by bearing part of its responsibilities in extending vital developmental services.

Deed purposes:

The purposes can be put down as follows:

- Contributing to upgrading waqf researches so that the journal might rank with the prestigious refereed journals.
- Laying emphasis on the typical dimension of waqf, together with identifying its characteristics and the role entrusted to it.
- Advocating methodology in approaching issues based on the link between present and future, and therefore boosting thought in practical models.
- Linking its subjects to the waqf concerns in the entire Islamic world.
- Providing the greatest number of researchers, universities and research centers with this journal free of charge.
- Encouraging efficient people to specialize in waqf-related issues.
- Establishing a network for all people interested in Islamic thought, particularly waqf thought, and facilitating communication and interaction between them.

AWQAF Nazir

- KAPF is the Nazir of AWAQF DEED
- KAPF is keen to develop AWAQF and solicit contributors thereto.
- KAPF is keen to provide all facilities for publishing the journal, attending to the staff in charge of carrying out this mission in conformance with the strategy of promoting the waqf sector advocated by academic refereed journals.

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

دعم طلبة الدراسات العليا
في مجال الوقف وعلومه

تعلن لجنة دعم طلبة الدراسات العليا بالأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت عن تقديم دعم مالي لطلبة الدراسات العليا في مرحلة الماجستير والدكتوراه للعام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١ في مجال الوقف وعلومه وفق الشروط الآتية:

١ - قبول الأمانة العامة للأوقاف لموضوع الرسالة العلمية التي يعدها الطالب.

٢ - إقرار موقع من الطالب يفيد بأنه غير مبعوث وغير حاصل على منحة دراسية، أو إجازة دراسية بأجر أيا كان مقداره، وأنه لا يتلقى دعما للدراسة من أي جهة أخرى.

٣ - يتقدم الطالب بطلب الدعم مرفقاً به المستندات التالية:
   ١ - السيرة الذاتية للطالب.
   ٢ - خطاب تزكية من ثلاثة أساتذة ممن درسوا الطالب في آخر مؤهل دراسي.
   ٣ - صورة لآخر مؤهل دراسي مصدق من الجهات الرسمية أو ما يعادله.
   ٤ - شهادة أخرى صادرة من إحدى الجامعات المعترف بها تفيد تسجيل الطالب بها للحصول على الدرجة العلمية.
   ٥ - خطة الدراسة معتمدة من الجهة المختصة بالجامعة.
   ٦ - صورة شخصية حديثة عدد (٢).

تقدم الطلبات إلى إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:-

الكويت - الدسمة - ق٦ - شارع المنقف - مبنى الأمانة العامة للأوقاف
هاتف / ١٨٠٤٧٧٧ - ٩٦٥ - داخلي ٣٠١٦ / ٣١١٠
مباشر / ٢٢٥٣٢٦٨١ - ٩٦٥
فاكس / ٢٢٥٤٢٥٢٦ - ٩٦٥
Email: serd@awqaf.org